



الهيئة العامة

لقصور الثقافة

مقدمات

ثورة ٢٣ يوليو



تأليف

عبد الرحمن الرافعي

مطبوعات ثورة يوليو

اهداءات ٢٠٠٣

الهيئة العامة لقصور الثقافة

القاهرة

مقدمات ثورة
٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢



الهيئة العامة لقصور الثقافة

مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢

عبدالرحمن الرافعي



عبد الرحمن الراهي

ولد في ٨ من فبراير سنة ١٨٨٩ - وتوفي في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٦

تقديم الكتاب

كتاب مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ يشمل تاريخ مصر القومي في الفترة منذ كفاح الشعب الذى ظهر على ضفاف قناة السويس فى أكتوبر. سنة ١٩٥١ إلى أواخر يناير سنة ١٩٥٢. ثم النكسة التى أصابت هذا الكفاح فى حريق القاهرة يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢. حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢. ومن يقرأ هذا الكتاب يعلم يقيناً أن تهديدات للثورة بدت قبل قيامها. منها تعدد وزارات الموظفين وعدم استقرار الحكومات المتعاقبة خلال هذه الفترة. وأن هناك أسباباً عديدة للثورة شرحها المؤرخ الوطنى الكبير عبد الرحمن الرافعى، وسجلها بكل الصدق والأمانة والتحليل السليم الدقيق، كما هى عادته فى سائر مؤلفاته، وأوضح ويحق أن الملك السابق «فاروق» بأعماله ومواقفه ومظاهر حياته الخاصة وغيرها كان يمهّد للثورة.

والكتاب يحتوى على خمسة فصول، الفصل الأول عن واقعة إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦. وما تلاها من كفاح الشعب فى القتال والفصل الثانى عن حريق القاهرة وتظهر أهمية ما كتبه الرافعى عن هذا الحادث بحثه عن المسئولين عن حريق العاصمة، وعما إذا كان للإنجليز والقصر يد فى حريق القاهرة. وفى رأى أن نهج الرافعى فى شرح هذا الحادث ووقائعه وأسبابه والمسئول عنه يكاد يكون الفريد عما قاله الآخرون عن هذا الحادث الهام. ثم الفصل الثالث عن وزارات الموظفين والفصل الرابع عن أسباب الثورة - السياسية منها وغيرها - المتعلقة بالجيش، وأسباب الثورة من الناحية الاقتصادية ومن الناحية الاجتماعية ثم ختم فصول الكتاب بالفصل الخامس عن مسلك فاروق فى الحكم واستبداده وطفيلانه واستغلاله ونهمه إلى المال، وانحدار سمعته الشخصية وفى عائلته فى الداخل وخارج مصر، مما دفع الشعب إلى أنه ينشد الثورة ويبتغيها. ويدهش القارئ إذا علم أن الرئيس جمال عبد الناصر أطلع على مسودة هذا الكتاب التى أحضرها مندوب عنه من المطبعة قبل طبعه، ولم ير أى اعتراض على ما تناوله الكتاب، ولم

يعلم أستاذنا الرافعى بهذه الواقعة إلا عندما قام بإهداء نسخة من الكتاب إلى جمال عبد الناصر.

على أنه كان فى نهاية الطبعة الثانية للكتاب فهرست هجائى عن أسماء الأشخاص والبلاد والوقائع وغيرها التى وردت بالكتاب ليسهل على القارئ الرجوع إلى مايريد فى هذا المجال بسهولة ويسر.
ولا أطيل فى شرح الكتاب إكتفاء بهذا التقديم له.

والله سبحانه وتعالى الموفق

سنة ١٩٨٧

المستشار حلى السباعى شاهين
نائب رئيس قضايا الحكومة السابق

مقدمة الطبعة الثالثة

ظهرت الطبعة الأولى من كتاب مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ في مارس سنة ١٩٥٧، والطبعة الثانية في نوفمبر سنة ١٩٦٤، ودار المعارف تنشر هذه الطبعة الثالثة. والطبعات كلها متطابقة تمامًا. والكتاب ضمن سلسلة مؤلفات والدنا المغفور له الأستاذ عبد الرحمن الرافعي في تاريخ مصر القومي الحديث. والله الحمد والشكر.

سنة ١٩٨٧

عجريات المؤلف
عبد الرحمن الرافعي

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله. فهذه الطبعة الثانية لكتاب مقدمات
ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ أعدتها دون تحريف أو
تغيير أو نقص أو زيادة شأن مؤلفاتي السابقة وقد
أمكنني أن أؤرخ ثورة ٢٣ يوليو في سبع سنوات
فأكرر لله سبحانه وتعالى الحمد والشكر.

نوفمبر سنة ١٩٦٤

عبدالرحمن الراجحي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الأولى

إن دراسة كل ثورة تقتضى البحث عن أسبابها ومقدماتها، وما سبقها ومهد لها، فإن هذا البحث يساعد ولا ريب على فهم الثورة وتكييفها، وهذا البحث كان منهجى حين أرخت الثورات التى تعاقبت على مصر فى تاريخها الحديث منذ أواخر القرن الثامن عشر، وأوائل التاسع عشر، وهذا هو نفس المنهج الذى أتبعه فى تأريخ ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢.

ولقد رأيت أن أجعل لمقدمات الثورة وأسبابها كتاباً مستقلاً، وهو هذا الكتاب (مقدمات ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢) وسأخصص، بمشيئة الله، لوقائع الثورة ومراحلها وتطورها وأعمالها ونتائجها كتاباً مستقلاً آخر، ما زلت فى صدد تأليفه وجمع مواده، وهو يحتاج منى إلى دراسات لم أستكملها بعد.

والرأى عندى أن مقدمات ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢، ترجع إلى سيرة الملك السابق فاروق فى الحكم، فإن حكمه كان هو التمهيد للثورة، أما أسباب الثورة وبواعثها فترجع إلى أبعد من ذلك وأعمق، إذ هى تمتد إلى بدء الاحتلال البريطانى لمصر سنة ١٨٨٢، لأن ثورة ٢٣ يولية هى قبل كل شىء ثورة على الاحتلال والاستعمار.

ومن ناحية أخرى، فإن ترادف الحوادث منذ إلغاء معاهدة ١٩٣٦ فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ كان يتطور نحو الثورة، فإن إلغاء هذه المعاهدة كان بداية مرحلة جديدة من كفاح الشعب ضد الاحتلال البريطانى، وكانت الحوادث تتدرج وتتدافع يوماً بعد يوم نحو الثورة، لذلك كانت دراسة هذه الفترة هى موضوع الفصول الثلاثة الأولى من الكتاب.

ويطيب لى أن أنهه بأن هذا الكتاب هو فى سلسلة التاريخ القومى حلقة جديدة تبدأ حيث انتهى الجزء الثالث من كتابى (فى أعقاب الثورة) ثورة سنة ١٩١٩ ففى ختام هذا الجزء أملت إلى إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦.

وفى الكتاب الحالى تفصيل لهذا الإلغاء، وتاريخ للحوادث التى ترتبت عليه، وللکفاح الشعبى الذى سب على ضفاف القناة فى أكتوبر سنة ١٩٥١ إلى أواخر يناير سنة ١٩٥٢، ثم النكسة التى أصابت هذا الکفاح فى حريق القاهرة يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ حتى قيام ثورة ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢.

وبهذا الكتاب أكون قد أتممت خمسة عشر مجلداً فى تاريخ مصر القومى الحديث، وأود أن أشير إليها فى هذه المقدمة، لكى تتبين الصورة الكاملة لتطور كفاح الشعب فى سبيل تحقيق أهدافه طوال قرن ونصف قرن من الزمان.

فالجزء الأول من «تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر» يتضمن ظهور الحركة القومية فى تاريخ مصر الحديث فى أواخر القرن الثامن عشر، وبیان الدور الأول من أدوارها، وهو عصر المقاومة الشعبية التى اعترضت الحملة الفرنسية فى مصر، وتاريخ مصر القومى فى هذا العهد.

يليه الجزء الثانى ويشتمل على تاريخ مصر القومى من إعادة الديوان فى عهد باهليون إلى جلاء الفرنسيين عن البلاد سنة ١٨٠١، ومن جلاء الفرنسيين إلى ولاية محمد على سنة ١٨٠٥.

ثم كتاب (عصر محمد على) ويشتمل على تاريخ مصر القومى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر.

يتبعه كتاب (عصر إسماعيل) وهو فى جزءين، يحتوى الأول على عهد عباس وسعيد وأوائل عهد إسماعيل، ويتضمن الثانى ختام الكلام عن عهد إسماعيل والكوارث المالية التى أصابت البلاد فى ذلك العهد وزلزلت استقلالها المالى ثم السياسى.

يتلوه كتاب (الثورة العربية والاحتلال الإنجليزى) وفيه مقدمات هذه الثورة وأسبابها ووقائعها ومراحلها، وعدوان بريطانيا على استقلال البلاد. ثم كتاب (مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال) وقد أرخت فيه العشر

السنوات الأولى من الاحتلال البريطاني، من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٨٩٢. يليه كتاب (مصطفى كامل) وقد أرخت فيه البعث الوطني من سنة ١٨٩٢ إلى سنة ١٩٠٨.

ثم كتاب (محمد فريد) ويشتمل على تاريخ مصر القومي من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩.

يليه كتاب (ثورة سنة ١٩١٩) في جزئين يحتوي الأول على شرح حالة مصر وحوادثها السياسية في أثناء الحرب العالمية الأولى، وبيان الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للثورة، وتطور الحوادث بعد انتهاء الحرب إلى شوب الثورة في مارس سنة ١٩١٩، ثم وقائع الثورة في القاهرة والأقاليم.

ويشتمل الجزء الثاني على مهادنة الثورة واستمرارها ومحاماتها، ومتابعة وقائعها حتى نهايتها في أبريل سنة ١٩٢١، ونتائج الثورة في حياة مصر القومية.

ثم كتاب (في أعقاب الثورة) ويشتمل الجزء الأول منه على تاريخ مصر القومي من أبريل سنة ١٩٢١ إلى وفاة زعيم تلك الثورة سعد زغلول في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧.

والجزء الثاني وفيه تاريخ مصر القومي من سنة ١٩٢٧ إلى سنة ١٩٣٦.

والجزء الثالث من سنة ١٩٣٦ إلى ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١، تاريخ إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦.

والكتاب الحالي عن مقدمات ثورة ٢٣ يولييه وأسبابها.

ولم يبق إلا كتاب (ثورة ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢)^(١) الذي أرجو أن ييسر الله لي إتمامه بعد استكمال ما يقتضيه من دراسات وبحوث، فأكمل به هذه المجموعة، وأحقق بإخراجه أمانة كانت تجول في نفسي منذ سنة ١٩٢٦، إذ كنت أرجو أن أؤرخ الحركة القومية بأدوارها المتعاقبة في تاريخ مصر الحديث أسأل الله الهداية والسداد، ومنه سبحانه أستمد العون والتوفيق، إنه سميع مجيب.

عبد الرحمن الرافعي

مارس سنة ١٩٥٧

(١) ظهر كتاب ثورة ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ في سبع سنوات سنة ١٩٥٩.

الفصل الأول

إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ والكفاح في القنال

في يوم الاثنين ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ وقع حادث هام في تاريخ مصر القومي، كان بداية مرحلة جديدة من مراحل كفاح الشعب في سبيل تحقيق أهدافه، ذلك هو إعلان إلغاء معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦.

اجتمع البرلمان بمجلسيه (النواب والشيوخ) مساء ذلك اليوم، وألقى مصطفى النحاس رئيس الوزارة وقتئذ بياناً مستفيضاً عن سياسة الحكومة نحو معاهدة سنة ١٩٣٦، أعلن فيه قطع المفاوضات السياسية التي كانت قائمة في عهد وزارة الوفد بين الحكومتين المصرية والبريطانية «بعد أن تبين عدم جدواها». كما أعلن إلغاء معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦^(١) واتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يولييه سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان، وقدم إلى البرلمان المراسيم بمشروعات القوانين المتضمنة هذا الإلغاء.

وأولها: مرسوم بمشروع قانون يقضى بإلغاء القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ الذي سبق صدوره بالموافقة على تلك المعاهدة، وانتهاء العمل بأحكامها، وإلغاء القانونين الخاصين بالإعفاءات والميزات التي كانت تتمتع بها القوات البريطانية في مصر تنفيذاً لهذه المعاهدة، وانتهاء العمل بأحكام اتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يولييه سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان.

والثاني: مرسوم بدعوة البرلمان لتعديل الدستور لتقرير الوضع الدستوري وتعيين لقب الملك.

والثالث: مرسوم بمشروع قانون بتعديل الدستور وجعل لقب الملك «ملك مصر والسودان»، بعد أن كان «ملك مصر»

(١) انظر الحديث عن هذه المعاهدة في الجزء الثالث من كتابنا (في أعقاب الثورة) ص ١٨ وما بعدها طبعه تباينة.

والرابع: مرسوم بمشروع قانون يقضى بأن يكون للسودان دستور خاص تضعه جمعية تأسيسية تمثل أهالى السودان.

وقد قابل البرلمان بمجلسيه هذه المراسيم بالتأييد والموافقة والحماسة البالغة، ووقف ممثلو المعارضة فى كلا المجلسين، وأعلنوا تأييدهم للحكومة فى موقفها، وأقر البرلمان هذه المراسيم بالإجماع، وصدرت بها القوانين رقم ١٧٥ و ١٧٦ و ١٧٧ لسنة ١٩٥١، ونشرت بالجريدة الرسمية عدد ١٦ و ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥١.

استقبلت البلاد إلغاء معاهدة ١٩٣٦ بالغبطة والحماسة، وأبدت استعدادها للبدل والتضحية، شأنها فى الأوقات العصيبة، واستعدت الأمة بمختلف هيئاتها وطوائفها للكفاح، وتحاولت مع الحكومة فى مجاهدة الإنجليز فى القتال، وتجلت فى الشعب الروح الوطنية الثائرة التى ظهرت فى ثورة سنة ١٩١٩.

كانت الفرصة سانحة لتوحيد الصفوف .

كان إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ كما أسلفنا بداية مرحلة جديدة من مراحل الكفاح الوطنى، وكانت أيضاً الفرصة سانحة لتوحيد الصفوف وجمع الكلمة وإزالة أسباب الفرقة والانقسام.

وكان واجباً على الوفد أن يكون هو الداعى إلى توحيد الكلمة، والعامل على تحقيق هذه الغاية، لأنه كان يتولى الحكم وقتئذ، ووزارته هى التى أعلنت إلغاء المعاهدة، واتخذ هذا الإلغاء شكل إعلان الحرب على الاحتلال.

والأهم عندما تعلن الحرب وتنفخ فى النفير العام وتقرر التعبئة العامة لخوض غمار القتال، تزيل أسباب الخلاف بين هيئاتها وجماعاتها وأجزائها وأفرادها، وتكون الحكومة أول الداعين إلى الوحدة.

ولكن النحاس لم يفعل شيئاً من ذلك، فلا هو دعا معارضيه الذين أيدوه فى إلغاء المعاهدة إلى التعاون بشكل جدى، ولا هو صبغ وزارته بالصيغة القومية، ولا عدل عن سياسته الحزبية فى شئون الحكم.

بل لم يفكر حتى فى تأليف لجنة قومية ترجع إليها وزارته ولو من باب المشاورة

فى تنظيم الكفاح فى القنال ومواجهة الإنجليز فى الدور الجديد الذى أعقب إلغاء المعاهدة، ولم يجد يده إلى أى من المعارضين ليتعاونوا معه، بل اعتبر تأييده فى كل ما يقول ويقرر هو كل ما هو مطلوب منهم، وانتظر المعارضون أن تتصل بهم الوزارة للتشاور فى الخطط العملية لتنظيم الكفاح، فذهب انتظارهم سدى.

وفى الحق أن المعارضين للوفد على الرغم من أنه لم يستشرهم لا فى إعلان إلغاء المعاهدة ولا فى أى خطوة تلت هذا الإلغاء، قد أظهروا جميعاً منتهى التأييد للوزارة فى هذه المرحلة الهامة. ولكن هذا التأييد قوبل من النحاس ووزارته بالجمود وعدم الاكتراث، وتجاهل وجودهم.

وكان هذا الموقف مظهرًا من المظاهر التى دلت على أن الوفد لم يرد أن يبذل أى جهد فى سبيل توحيد كلمة الأمة، بل لم يفكر إطلاقاً فى هذه الناحية.

أعددتنا لكل شىء عدته...

كانت وزارة الوفد بعد إلغاء المعاهدة تعلن على لسان النحاس وغيره من الوزراء أنها أعدت لكل شىء عدته فيما ستواجهه مصر من مشاق الجهاد، وأنها أمضت الشهور فى الاستعداد للكفاح، وأن المصلحة العامة تقضى بأن تظل الخطوات المقبلة فى طى الكتمان إلى أن تعلن فى الوقت المناسب.

وكانت كلمات النحاس، سواء فى بيانه بالبرلمان، أو فى غدواته وروحانه بين القاهرة والاسكندرية - حيث كانت الوزارة لا تزال تصطاف - بمثابة إعلان الجهاد من جديد على الاحتلال، واعتبار وجود قواته فى القنال اغتصاباً يجب رده بالقوة.

وعندما سافر للنحاس من القاهرة إلى الاسكندرية يوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥١ تعالت هتافات جموع الشعب بمحطة العاصمة منادية: «نريد السلاح للكفاح».

فرد عليهم النحاس قائلاً: «تريثوا، إن كل شىء سيتم فى أوانه بإذن الله، الله مع الصابرين».

وكان الجميع يعتقدون بعد هذه التصريحات المتكررة أن الوزارة قد قدرت جميع الاحتمالات التي ستعقب الإلغاء، واتخذت لكل احتمال عدته، والخطوات العملية التي ستواجهها بها، ولكن تبين مع الزمن أنها لم تتخذ أية عدة لمواجهة الموقف، فلا هي نظمت المقاومة، سلبية أو إيجابية، ولا هي دربت المتطوعين على حرب العصابات، ولا سلحتهم أو أعدت تنظيمات الكفاح، ولا زودت رجال البوليس في مدن القنال بالسلاح والذخيرة الكافيين لمواجهة الموقف، بل لم تزود هذه المدن بالتموين الكافي قبل الكفاح أو في خلاله، وخاصة بعد أن تعطلت المواصلات إليها.

وكل ما عنيت به إعداد خطبة مستفيضة ألقاها النحاس في البرلمان وعرض فيها مراسيم إلغاء المعاهدة عرضاً حماسياً أخذاً، فقابلها النواب والشيوخ بالهتاف والتصفيق والشعور الفياض، وأذيعت في الراديو غير مرة.

وسرت الحماسة إلى نفوس المواطنين، وأخذوا يستعدون للكفاح ضد الإنجليز في القنال ويعدون له عدته من تلقاء أنفسهم، وكان في الحق كفاحاً مجيداً، كفاح شعب أعزل من السلاح أمام قوات غاصية مسلحة بأحدث معدات القتال والقتال.

وتجلت بطولة الفدائيين في مهاجمة المعسكرات والمخافر والمنشآت البريطانية في منطقة القنال، مما تردد صداه في صحف العالم، وكان من أقوى الدعايات لمصر ضد الاحتلال البريطاني.

بواعث الإلغاء

إن إعلان وزارة الوفد إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ له أسباب عدة، اجتمعت فدفعت الوفد إلى هذه الخطوة الجريئة الموفقة، ويلزمنا أن نستعرض هذه الأسباب، ونربط بين المقدمات والنتائج، دون أن يغض هذا البيان من قيمة الإلغاء في ذاته، ولكن من الحق أن نفهم الحوادث على حقيقتها، ونحيط بظروفها وعللها وملابساتها، لكي نتخلص لنا صورة واضحة جلية عنها.

فأول هذه الأسباب وأهمها، أن القضية المصرية قد انتكست في عهد وزارة الوفد الأخيرة، وتراجعت عما كانت عليه في العهود السابقة عليها، وخاصة في مفاوضات صدقي - بيغن سنة ١٩٤٦^(٢).

ومع أن وزارة الوفد هي التي طلبت في شهر مارس سنة ١٩٥٠ الدخول في مفاوضات مع الحكومة البريطانية، واستطالت هذه المفاوضات قرابة تسعة عشر شهراً (من مارس سنة ١٩٥٠ إلى سبتمبر سنة ١٩٥١)، فقد تبين فيها أن الجانب البريطاني بدأ أكثر تشدداً مما كان في مفاوضات صدقي - بيغن، وأنه تراجع عما كان قد قبله في تلك المفاوضات.

هذا إلى أن مفاوضي الوفد قد انزلقوا في مجال اللهفة والحرص على نجاح المفاوضات إلى التساهل في مسائل جوهرية هامة ماكان يجوز لهم أن يسلموها، كقبول التحالف العسكري بين مصر وبريطانيا، وقبول الدفاع المشترك في وقت الحرب، وعودة القوات البريطانية في وقت الحرب إلى منطقة القتال وإلى أى جهة من أرض مصر حيث يقتضى الدفاع.

ومع ذلك لم يفد هذا التساهل شيئاً، وأصر الجانب البريطاني على استبقاء الاحتلال في وقت السلم.

وقد إضطر مصطفى النحاس ومحمد صلاح الدين (وزير الخارجية) غير مرة في هذه المفاوضات إلى أن يستندا إلى بعض نصوص مشروع صدقي - بيغن، وتساءلا في مرارة: كيف يرفض الإنجليز ما سبق أن قبلوه في مفاوضاتهم مع إسماعيل صدقي؟

قال النحاس في هذا الصدد مخاطباً الفيلد مارشال سليم^(٣): «يجب أن تعلم أن الجلاء مهم جداً وجوهري، وإذا تم فإننا سنضع أيدينا في أيديكم ونعمل معكم بقلوبنا وأرواحنا»^(٤).

(٢) راجع الحديث عن هذه المفاوضات في الجزء الثالث من كتابنا (في أعقاب الثورة) ص ١٨٩ وما بعدها (طبعة سابقة).

(٣) رئيس أركان حرب الامبراطورية البريطانية وأحد المفاوضين.

(٤) الكتاب الأخضر ص ١٩١، وهو كتاب أصدرته وزارة الوفد في ديسمبر سنة ١٩٥١ مشتملا على محاضر المفاوضات والمذكرات المتداولة بينها وبين الحكومة البريطانية سنة ١٩٥٠-١٩٥١.

فأجابه سليم: «سيكون من العسير جدًا أن أوصى حكومتى بقبول الجلاء التام، ولا أعتقد أنكم تستطيعون الدفاع عن أنفسكم، ولست أدرى كيف يستطيع الدفاع عن مصر بغير وجود بعض القوات البريطانية، كما أن حلفاءنا لا يمكن أن يروا كيف يستطيع بدونها الدفاع عن مصر».

فقال النحاس: «لقد اتفقت مع صدقي باشا على أن يتم الجلاء التام في سبتمبر سنة ١٩٤٩، فكيف يمكن أن أقول للشعب غير ذلك؟ وقد كنا ضد صدقي باشا في إرجاء الجلاء إلى ذلك التاريخ وطلبنا الجلاء الناجز».

وقال في موضع آخر: «ولو أن هذا الاتفاق - اتفاق صدقي - ييفن - قد أبرم في ذلك الحين لما بقيت الآن - سنة ١٩٥٠ - في مصر قوات بريطانية».

وأصر المارشال سليم على وجهة نظره، قال في هذا الصدد: «إن هناك سببًا آخر لإصرارى على بقاء القوات البريطانية في وقت السلم، وهو أنه إذا هوجمت مصر نأمل أن تصلنا قوات من بلاد الدومينيون ومن دول أخرى لإمداد قواتنا، وأستراليا ونيوزيلانده وجنوب أفريقية لا تقبل إرسال قوات إلى مصر إذا لم تكن فيها».

وقال النحاس في موضع آخر: «إن مصر مصممة على أن تتولى الدفاع عن نفسها، وهى توافق على عقد محالفة دفاعية مع بريطانيا العظمى بشرط الجلاء الناجز الكامل وأن تكون هذه المعاهدة معاهدة الند للند على قدم المساواة».

وقال أيضًا: «لماذا تبقون قواتكم على القناة وليس في فلسطين أو غزة؟ مع أن هذه القوات نفسها الثقيلة منها والخفيفة يمكن أن تصل إلينا في مدى أسبوع وتكون عندنا وقت الحرب، إنى لا أستطيع إقناع الشعب إلا بهذه الطريقة».

وقال في هذا المعنى: «ضعوا ماشتم من الجيوش خازج حدود بلادنا، وإنى أؤكد لك أنك ستجد التعاون المادى التام متوافرًا بإخلاص وقت وقوع الخطر».

وقال محمد صلاح الدين وزير الخارجية: «إننا راغبون في الدفاع عن بلادنا وإننا نقبل أن نكون حلفاء على أن يسبق ذلك الجلاء».

وقال فى موضع آخر مشيراً إلى مشروع صدقى - بيفن: «إن جلاء سلاح الطيران والدفاع الجوى البريطانى كان متفقاً عليه فى مشروع صدقى - بيفن، فلا بد أنه روعى فى ذلك إمكان عودة الطائرات البريطانية وما يتبعها إلى مصر فى ساعات قليلة عند نشوب الحرب».

وقال صلاح الدين أيضاً: «سبق للوفد المصرى عندما كان فى المعارضة أن رفض فكرة الدفاع المشترك، وأجمع الرأى العام المصرى على تأييده فى هذا الرفض، وانتهى الأمر بأن رفض أغلبية المفاوضين مشروع صدقى - بيفن، من أجل الدفاع المشترك، وذلك بالرغم مما تضمنه هذا المشروع من تقرير الجلاء الكامل بحراً وبراً وجواً، وأريد هنا أن أفرق بين الدفاع المشترك فى وقت السلم، والدفاع المشترك وقت الحرب، فالدفاع المشترك فى وقت الحرب أمر مقبول ومفروغ منه بمقتضى المحالفة، أما الدفاع المشترك فى وقت السلم فهو الذى سبق لمصر أن رفضته ويصعب أن نقبله فى أية صورة من الصور».

وقال أيضاً: «سبق أن قلت وكررت أن إدارة القاعدة (قاعدة قناة السويس) وقت السلم تكون فى يد المصريين، أما فى وقت الحرب فتكون فى يد المصريين والبريطانيين».

وقال أيضاً: «لقد بذلنا غاية ما فى وسعنا لتقريب وجهتى النظر، فقبلنا عقد محالفة وحضور القوات البريطانية فى وقت الحرب لا إلى منطقة القتال وحدها بل حيث يقتضى الدفاع».

وعندما قال السفير البريطانى (رالف ستيفنسون) فى إحدى جلسات المفاوضة: «إن توحيد القوتين واتدماجهما ضرورى ليس فقط فيما يتعلق بالمنشآت الأرضية بل بأسراب الطائرات أيضاً. ويترك تقدير عدد الفنيين اللازمين إلى لجنة مشتركة من الجانبين»، قال فؤاد سراج الدين وزير الداخلية تعقيباً على هذا الكلام: «إن هذا أساس معقول».

وسأل المستر بيفن الدكتور صلاح الدين عما يراه فى مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط، وقال عن هذه المسألة إنها المسألة الأهم، وأنه يشعر بأنها تكون

مسئولية بالغة الخطر (كذا) إذا تركت معاهدة سنة ١٩٣٦ دون إعداد تدبير فعال ليحل محلها، وأنه يسأل وزير الخارجية المصرية بصفة غير رسمية ما إذا كانت مصر مستعدة أن تنظر في اتفاق مبرمى بريطاني يمكن أن يشمل أيضاً بعض دول أخرى من دول الشرق الأوسط كإسرائيل والعراق^(٥).

فأجاب صلاح الدين جواباً ينم عن قبوله مبدأ الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط إذ قال: «أوافقكم على أن نبذل جهدنا لتصل مصر وبريطانيا إلى اتفاق يرضاه الطرفان، وأعتقد أن مثل هذا الاتفاق يسهل توسيع نطاقه في الشرق الأوسط، وقد اشتركت الدول العربية فعلاً في إعداد نظام جماعي للدفاع، ولكني بينت لسعادة السفير البريطاني أنه لا توجد دولة عربية تستطيع أن تشترك مع إسرائيل في مثل هذا النظام، وليس الرأي العام في البلاد العربية مستعداً للدخول في أية علاقة مع إسرائيل، ولكنكم تستطيعون أن تتفقوا مع إسرائيل على مآثره دون أن يكون لنا به أية علاقة فيسد اتفاقكم معها أى نقص تجدونه فيها قد يعقد من اتفاق بيننا وبينكم»^(٦).

وقال السفير البريطاني في تسوية تراجع الإنجليز عما قبلوه في مفاوضاتهم مع إسماعيل صدقي: «يمكنني أن أقول لكم إنه كان مزماً نقل القاعدة كلها، ولكن الموقف في ذلك الوقت كان يختلف عن الموقف الآن - سنة ١٩٥٠».

وفال في هذا الصدد أيضاً: «ولو أنه صحيح كل الصحة أن جلاء جميع القوات بل كل شيء كان متفقاً عليه، فأرى لزماً على أن أكرر مرة أخرى أن الموقف الدولي قد تغير منذ سنة ١٩٤٦»

وقال بيفين وزير الخارجية البريطانية، وقد كان مفاوضاً سنة ١٩٤٦ وسنة ١٩٥٠: «إنه لا يظن أنه من المفيد العودة إلى محادثات سنة ١٩٤٦، وهو يفهم الآن أن الحكومة المصرية لا تعارض في وجود قوات بريطانية في مصر وقت الحرب، وأن الصعوبة هي كيف تتقرر عودة القوات البريطانية».

(٥) الكتاب الأخضر ص ١١٦.

(٦) الكتاب الأخضر ص ١١٧.

وقال أيضًا في موضع آخر: «إن العبارة المصرية المعادة عن الجلاء ووحدة مصر والسودان لا تنهض أساسًا عمليًا يمكن البناء عليه».

وقال في موضع آخر: «إنه يكره ترديد عبارة الجلاء، ويود أن يرى هذه العبارة غير الموفقة.. تستبدل بشيء مثل عبارة (نقل السلطة)».

واستبان من خطاب هربرت موريسون وزير خارجية بريطانيا^(٧) في مجلس العموم في ٣٠ يولييه سنة ١٩٥١ مبلغ إصرار الحكومة البريطانية على استمرار احتلال القوات الإنجليزية لمصر، والدفاع المشترك في وقت السلم، وتسويق هذا وذاك بادعاء بريطاني جديد وهو أن بريطانيا تحمل مسئوليات في الشرق الأوسط بالنيابة عن باقى دول الكومنولث وعن حلفاء الغرب أجمعين!

فكانت النتيجة التى انتهت إليها مفاوضات سنة ١٩٥٠-١٩٥١ صدمة لوزارة الوفد، إذ تبين منها أن القضية المصرية قد تراجعت في عهدها عما كانت عليه في عهد الوزارة «البغيضة» وزارة اسماعيل صدقي.

وقد انتظرت وزارة الوفد زهاء شهرين بعد خطاب موريسون لعل الجو يأتى بجديد ينقذها من هذا الفشل، فتبين أن لا جديد فيه، وتولاها الخجل من أن تزداد القضية الوطنية انحدرًا في عهدها، ففكرت ثم فكرت، وانتهى تفكيرها إلى أن المخرج الوحيد من هذا المأزق هو إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦.

وبعبارة أخرى أراد الوفد أن يوارى سوءة إخفاقه في المفاوضات وتساهله فيها بعمل يكون له دوى وفرقة ينال في ذاته تأييد المواطنين ويصرف أنظارهم عن محاسبة الوفد ومساءلته عن تساهله في المفاوضات وإخفاقه فيها، وذلك بإلغاء المعاهدة.

ومن ناحية أخرى، أرادت الوزارة أن تستر سياستها الحزبية الجاحدة في الحكم بعمل يتسم بطابع الجرأة والاقدام، وبحول الرأى العام من نقد لتصرفاتها الداخلية، إلى قضية وطنية خارجية، وتسكت ألسنة المعارضين حينًا عن هذه التصرفات.

(٧) خلف المسترييفن الذى استقال لمرضه في مارس ثم توفى في أبريل سنة ١٩٥١.

وليت وزارة الوفد قد سلكت بعد إلغاء المعاهدة سبيل العدل والاستقامة في حكمها، بل تبين مع الزمن أن تيار الفساد والطغيان الحزبي قد استمر كما كان قبل إلغاء المعاهدة.

قصدت الوزارة أيضاً تفوية مركزها أمام السراى، ومنع الملك السابق فاروق من إقالتها، فقد ترمى إليها أنه يفكر في هذه الإقالة، ويعد العدة لذلك، فأرادت بإلغاء المعاهدة أن تحول دون إنفاذ تدبيره، باكتساب تأييد جديد للشعب في كفاحها ضد الاحتلال، فيضطر الملك إلى العدول عن فكرة الإقالة، وقد انكمشت السراى فعلاً ومؤقتاً بعد إلغاء المعاهدة، وتركت الوزارة تمضى في الحكم.

تقدير الإلغاء

ومهما يكن من هذه الاعتبارات والملاسات، فإن إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ هو في ذاته عمل جليل جدير بالتقدير والتشريف، ويشرف الحكومة التي أقدمت عليه، ولقد كانت له نتائج هامة في بعث الكفاح الوطنى وتقوية الروح المعنوية، وتردد صدهاء في مصر والشرق وفي أنحاء العالم كافة، وهو أهم وأعظم عمل قامت به وزارة الوفد.

موقف بريطانيا حيال إلغاء المعاهدة

كانت وزارة العمال تتولى الحكم في بريطانيا، وكانت الانتخابات العامة على الأبواب، إذ جرت في ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥١^(٨)، فأراد حزب العمال أن يبدو مستمسكاً بسياسة بريطانيا الاستعمارية التي لا يختلف عليها المحافظون والعمال، وأعلنت الوزارة الإنجليزية تمسكها بالمعاهدة، وصرح هيربرت موريسون وزير خارجيتها بأن بريطانيا ستقابل القوة بالقوة إذا اقتضى الأمر لبقاء قواتها في منطقة قناة السويس، وأن الحكومة البريطانية لن تدعن لمحاولة مصر تمزيق المعاهدة.

(٨) فاز فيها المحافظون وألف ونستون تشرشل الوزارة.

وأصدرت السفارة البريطانية في القاهرة مساء ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ بياناً أعلنت فيه أن إلغاء الحكومة المصرية للمعاهدة من جانبها وحدها عمل غير قانوني وبخالف أحكام المعاهدة، وأن الحكومة البريطانية تعتبرها سارية المفعول، وتعزم التمسك بحقوقها بمقتضى هذه المعاهدة.

وألقي ونستون تشرشل زعيم المحافظين وزعيم المعارضة وقتئذ خطاباً في مجلس العموم أيد فيه موقف حكومة العمال، وقال إن إقدام حكومة مصر على إجلاء الإنجليز عن منطقة قناة السويس والسودان ضربة أخطر وأكثر مهانة للكرامة من اضطرارها إلى الجلاء عن عبادان بإيران.

ومن عجب أن يحتج الإنجليز بأن مصر لا يجوز لها أن تنقض معاهدة سنة ١٩٣٦ من جانبها وحدها، في حين أن بريطانيا كانت أول من نقضها، فإن هذه المعاهدة لم تكن لتخولها أن تزيد عدد جنودها في منطقة القتال على عشرة آلاف من القوات البرية، وأربعمائة من الطيارين، مع الموظفين اللازمين لأعمالهم الفنية والإدارية. ولكن بريطانيا تجاوزت هذا العدد إلى أضعافه المضاعفة، فزادت قواتها إلى ثمانين ألف مقاتل، وبذلك أهدرت روح المعاهدة ونصوصها قبل أن تلغيا مصر، فتمسك الحكومة البريطانية بالمعاهدة بعد إلغائها من جانب مصر هو تجاهل للحقائق ومجافاة للمنطق السليم.

مقترحات الدول الأربع ورفضها

(أكتوبر سنة ١٩٥١)

هي مقترحات اتفقت حكومات الدول الأربع بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا على أثر إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ على التقدم بها مجتمعة إلى الحكومة المصرية لتكون بديلاً من هذه المعاهدة.

وأساس هذه المقترحات أن تقبل مصر الدفاع المشترك مع هذه الدول الأربع، وأن تكون حماية قناة السويس منوطة بقوات دولية تشارك فيها مصر وبريطانيا وأمريكا وفرنسا وتركيا وأستراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا، ويكون لجزء من هذه القوات حق البقاء في مصر حتى في حالة السلم، ثم استمرار

الحكم البريطاني في السودان مع إنشاء رقابة دولية صورية لا تحد من سيطرة الإنجليز فيه، وجعل علاقة مصر بالسودان علاقة مياه فحسب.

فالفرض من هذه المقترحات هو إبدال معاهدة سنة ١٩٣٦ بمعاهدة لا تختلف عنها في الجوهر، وإبدال الاحتلال البريطاني باحتلال دولي، تشترك فيه بريطانيا وحلفاؤها وتقبله مصر وترتضيه.

وقد ظنت بريطانيا أنها حين تتقدم بهذه المقترحات باشتراك الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا، فإن هذه الوسيلة يكون فيها من الضغط الدولي «الدولي» على مصر ما يجعلها تجنح إلى قبولها، ولكن هذا الظن قد باء لحسن حظ مصر بالإخفاق والخيبة.

قدمت هذه المقترحات إلى الحكومة المصرية يوم السبت ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥١.

ففى الساعة العاشرة من صباح ذلك اليوم استقبل الدكتور محمد صلاح الدين وزير الخارجية بدار الوزارة ببولكى حيث كانت الوزارة لا تزال تصطاف، السير رالف ستيفنسن سفير بريطانيا، ثم المستر جفرسن كافر سفير الولايات المتحدة، ثم الميسو كوف دى مورفيل سفير فرنسا، ثم فؤاد خلوصى طوغاى سفير تركيا، استقبلهم على التعاقب، وأفضى كل منهم إليه بفحوى هذه المقترحات، وكان السفراء الأربعة قد طلبوا مقابلة صلاح الدين مجتمعين، ولكن الوزير المصرى أصر على أن يقابلهم منفردين، حتى لا يكون اجتماعهم فى المقابلة شبه مظاهرة، فنزل السفراء على إرادة الوزير، وقابلوه منفردين على التعاقب فى الموعد المذكور.

وانفرد السير رالف ستيفنسن سفير بريطانيا بتقديم نصوص المقترحات مكتوبة، واكتفى سفراء الدول الأخرى الثلاثة بالتصريح بأنهم مؤيدون لمضمونها.

تضمنت المقترحات نصوصاً تتعاقى بقناة السويس، ونصوصاً أخرى عن السودان وإدارته، وكتلتها تهدر الجلاء وتقضى على وحدة وادى النيل، وتثبت السيطرة البريطانية فى السودان.

وكان السفير البريطاني قد أبلغ وزير الخارجية شفويًا فحوى هذه المقترحات قبل تقديمها إليه رسميًا بنحو أسبوعين، أى قبل إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦، وقد أشار السفير إلى هذه الواقعة في ديباجة المذكرة التي قدمها يوم ١٣ أكتوبر بنصوص هذه المقترحات، ولعل إبلاغ فحواها قد عجل بإعلان الحكومة المصرية إلغاء المعاهدة في ٨ أكتوبر، إذ تحققت بذلك أن لا جدوى من استمرار المباحثات بينها وبين بريطانيا.

نصوص المقترحات الرباعية

نشر فيما يلي المذكرة التي تضمنت نصوص المقترحات الرباعية، وهى من الوثائق الاستعمارية التي يحسن بنا أن نتعرفها وأن نضعها إلى جانب مشروع صدقى - بيفن (في أعقاب الثورة ج ٣ ص ١٩٥ طبعة سابقة)، لكي نتبين مجرد المقارنة أن بريطانيا قد تراجعت عن بعض ما قبلته في مشروع صدقى - بيفن، وأنها على الأخص عدلت عن الجلاء الذي وعدت به في هذا المشروع.

وهذا تعريب المذكرة:

«يتشرف السفير البريطاني بناءً على تعليمات حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة بأن يقدم إلى الحكومة المصرية المقترحات الآتية لتسوية الخلافات القائمة بين مصر والمملكة المتحدة في مسألة وجود قوات بريطانية في منطقة قناة السويس وفي مسألة الدفاع بوجه عام. وبمقتضى هذه المقترحات التي توافق عليها حكومات تركيا وفرنسا والولايات المتحدة موافقة تامة وتأييدها. ستقام هذه المسائل على أساس هيئة للدفاع عن الشرق الأوسط تساهم فيها مصر كشريك مع الدول الأخرى التي يجمعها الأمر.

«وكانت الحكومة المصرية قد أبلغت بجلاء أن مقترحات بعيدة المدى لتسوية هذه المسائل كانت على وشك أن تقدم إليها عندما عمدت من جانبها في ٨ أكتوبر إلى تقديم تشريع بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ الإنجليزية المصرية واتفاقيتي سنة ١٨٩٩ بشأن الحكم الثنائي في السودان.

«وعلى الرغم من حيرة حكومة جلالة الملك في إدراك أسباب العمل الذي

قامت به الحكومة المصرية ولا يمكنها الاعتراف بشرعيته، إلا أنها قررت بالاتفاق مع حكومات فرنسا وتركيا والولايات المتحدة أن تقدم هذه المقترحات إلى الحكومة المصرية بأمل أن تعبرها أكبر قسط من العناية الجدية، لإظهار ما أوليت هذه المسائل من دراسة دقيقة، ومدى استعداد حكومة جلالة الملك متحدة مع الحكومات الأخرى التي يهملها الأمر للسير في سبيل زغبتها للملاقة أماني مصر الوطنية من جهة، واحتياجات الدفاع عن هذه المنطقة الهامة من جهة أخرى.

الدفاع عن مصر والشرق الأوسط

- ١ - تنتمي مصر إلى العالم الحر، وتبعاً لذلك فالدفاع عنها وعن الشرق الأوسط عمومًا أمر حيوي لها وللدول الديمقراطية الأخرى على السواء.
- ٢ - لا يمكن تأمين الدفاع عن مصر وعن الدول الأخرى في الشرق الأوسط ضد العدوان من الخارج إلا بالتعاون بين جميع الدول التي يهملها الأمر.
- ٣ - ولا يمكن ضمان الدفاع عن مصر إلا عن طريق الدفاع الفعال عن منطقة الشرق الأوسط وتنسيقه مع الدفاع عن المناطق المتاخمة.

قيادة متحالفة للشرق الأوسط

- ٤ - وعلى ذلك يبدو من المرغوب فيه إنشاء قيادة متحالفة للشرق الأوسط تشترك فيها الدول القادرة على الدفاع عن المنطقة والراغبة في المساهمة فيه، وأن المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا مستعدة لأن تشترك مع الدول الأخرى التي يهملها الأمر في إنشاء مثل هذه القيادة. فضلاً عن أن أستراليا ونيوزيلندا واتحاد جنوب أفريقيا قد أعربت عن اهتمامها بالدفاع عن هذه المنطقة ووافقت من حيث المبدأ على الاشتراك في القيادة.
- ٥ - مصر مدعوة إلى الاشتراك كعضو مؤسس في القيادة المتحالفة للشرق الأوسط على أساس المساواة والمشاركة مع الأعضاء المؤسسين الآخرين.

سحب القوات البريطانية الزائدة

٦ - إذا كانت مصر مستعدة للتعاون الكامل في هيئة القيادة المتحالفة وفقاً لأحكام الملحق المرافق. فإن حكومة جلالة الملك تكون من جانبها راغبة في الموافقة على أن تسحب من مصر تلك القوات البريطانية التي لا تخصص للقيادة المتحالفة للشرق الأوسط باتفاق بين الحكومة المصرية وحكومات الدول الأخرى المشتركة كذلك كأعضاء مؤسسين في هيئة القيادة المتحالفة للشرق الأوسط.

تسهيلات للقيادة المتحالفة

٧ - وفيما يخص بالقوات المسلحة التي توضع تحت تصرف القيادة المتحالفة للشرق الأوسط وتقديم التسهيلات الضرورية للدفاع الاستراتيجي إلى هذه القيادة كالقوات العسكرية والجوية والمواصلات والمواني إلخ، فإنه ينتظر من مصر أن تبذل مساهمتها على قدم المساواة مع الدول الأخرى المشتركة.

٨ - وتمشياً مع روح هذه الترتيبات تدعى مصر لقبول مركز عال من حيث السلطة والمسئولية في القيادة المتحالفة للشرق الأوسط ولتعيين ضباط مصريين لإدماجهم في هيئة أركان حرب القيادة المتحالفة للشرق الأوسط.

تدريب الجيش المصري وإعداده

٩ - ستقدم إلى مصر التسهيلات لتدريب وإعداد قواتها من قبل الأعضاء المشتركين في القيادة المتحالفة للشرق الأوسط الذين هم في مركز يسمح لهم بتقديمها.

صلة القيادة بحلف الأطلنطى

١٠ - ستضع الدول التي يجمعها الأمر فيما بعد بالتشاور فيما بينها النظام التفصيلي للهيئة المتحالفة للدفاع عن الشرق الأوسط. وتحدد علاقتها بهيئة معاهدة شمال الأطلنطى، ولهذا الغرض يقترح أن يرسل جميع الأعضاء المؤسسين

للقيادة المتحالفة للشرق الأوسط ممثلين عسكريين إلى اجتماع يعقد في المستقبل القريب لغرض إعداد مقترحات تفصيلية لعرضها على الحكومات صاحبة الشأن.

ملحق.

١ - بالمساهمة مع الدول الأخرى المشتركة التي تساهم بقسط مماثل في الدفاع عن المنطقة:

(أ) توافق مصر على أن تقدم على أرضها إلى القيادة المتحالفة المقترحة تسهيلات الدفاع الاستراتيجي وجميع التسهيلات الأخرى التي لا غنى عنها لتنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط في وقت السلم.

امتيازات للحلفاء في مصر

(ب) تتعهد مصر بأن تمنح قوات القيادة المتحالفة للشرق الأوسط جميع التسهيلات والمساعدات الضرورية في حالة الحرب أو التهديد بحرب وشيكة أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها بما في ذلك استعمال الموانئ المصرية والمطارات ووسائل المواصلات.

٢ - ويؤمل كذلك أن توافق مصر على أن تكون قيادة القائد الأعلى للحلفاء في أرضها.

منطقة القناة قاعدة للحلفاء

٣ - وتقشياً مع روح هذه الترتيبات يكون مفهوماً

(أ) أن تسلم مصر رسمياً القاعدة البريطانية الحالية فيها، على أن يكون مفهوماً أنها تصبح في نفس الوقت قاعدة للحلفاء تتبع القيادة المتحالفة للشرق الأوسط مع اشتراك مصر اشتراكاً تاماً في إدارتها في وقت السلم وفي وقت الحرب.

عدد القوات المتحالفة في مصر

(ب) يحدد من وقت لآخر بمعرفة الأمم المتحدة بما فيها مصر عدد القوات المتحالفة للأمم المتحدة التي ترابط في مصر في وقت السلم، وذلك تبعاً لاضطراد نمو القوات التابعة للقيادة المتحالفة للشرق الأوسط.

إنشاء هيئة للدفاع الجوي

٤ - ويكون مفهوماً كذلك أن تنشأ هيئة للدفاع الجوي تضم قوات مصرية ومتحالفة تحت قيادة ضابط ذي مسئوليات مشتركة نحو الحكومة المصرية والقيادة المتحالفة للشرق الأوسط، وذلك لحماية مصر وقاعدة الحلفاء.

مقترحات خاصة بالسودان

١ - لا توافق حكومة جلالة الملك على أن مسألتي الدفاع عن الشرق الأوسط، والسودان، متصلتان بأية حال، ومع ذلك فقد أعارت أكبر اهتمامها لإمكان التقائهما مع الحكومة المصرية في آرائها عن السودان، وهي مستعدة الآن لتقديم الاقتراحات الآتية:

٢ - يسر حكومة جلالة الملك أن تولى الحكومة المصرية هذه الاقتراحات أعظم عناية بقصد مناقشتها مع الحكومة البريطانية مناقشة كاملة حتى يتيسر للحكومتين أن تبحثا معاً تفصيلات تطبيقها.

المصالح المصرية في السودان..!

٣ - ويلاحظ أن هذه المقترحات لا تدل فقط على اهتمام الحكومة البريطانية البالغ بتفهم وجهة النظر المصرية والالتقاء بها، بل يبدو كذلك أنها السبيل الوحيد لتهيئة الضمانات الكافية للمصالح المصرية في السودان.

٤ - وهذه هي المقترحات:

لجنة تراقب تطور السودان

(أ) إنشاء لجنة تقيم في السودان لمراقبة التطور الدستورى للبلاد وتقديم النصيحة إلى الإدارة الثنائية.

(ب) إصدار بيان مصرى إنجليزى بالمبادئ المشتركة بشأن السودان.

سلطة خاصة لمشروعات النيل

(ج) ضمان دولى لاتفاقات مياه النيل.

(د) إنشاء سلطة خاصة بمشروعات مياه النيل لزيادة الاستفادة منها ويمكن أن يكون هذا بمساعدة البنك الدولى.

(هـ) الاتفاق على تاريخ لبلوغ السودان الحكم الذاتى كخطوة أولى في سبيل اختيارهم لوضعهم النهائى.

ملحق (١) خاص بالسودان

بيان بالمبادئ

١ - نظراً لاعتماد كل من مصر والسودان على مياه النيل، ولضمان أكمل تعاون في زيادة مقادير المياه الممكن الحصول عليها وفي توزيعها، فمن الضرورى أن تربط الشعبين أقوى أواصر الصداقة.

الوصول بالسودان إلى الحكم الذاتى

٢ - إن الغرض المشترك لمصر وبريطانيا العظمى هو تمكين شعب السودان من الوصول إلى الحكم الذاتى الكامل بأسرع ما يمكن وبالتالي من أن يختار لنفسه في حرية شكل حكومته وعلاقته بمصر التى تتمشى مع حاجاته حسبما تكون حينئذ.

تعاون مصر وإنجلترا مع السودان

٣ - بالنظر إلى التباين الشاسع في الثقافة والجنس والدين والتطور السياسي بين السودانين فإن التدرج نحو الوصول إلى الحكم الذاتي الكامل يتطلب تعاون مصر والمملكة المتحدة مع السودانين.

لجنة دولية تقيم في السودان

٤ - لذلك تعتزم الحكومتان إنشاء لجنة دولية تقيم في السودان لمراقبة التطور الدستوري في البلاد ولبذل النصيحة للإدارة الثنائية.

ملحق (٢)

١ - ليس للجنة الدولية الحق في أن تتدخل في أعمال الإدارة اليومية للسودان، وأما تكوين اللجنة فسيكون محلاً للمفاوضة، ولكن يمكن تكوينها من دولتي الحكم الثنائي ومن حكومة الولايات المتحدة إذا اتفقت هاتان الدولتان على ذلك، ويتعين الحصول في الوقت المناسب على موافقة السودانين على إنشاء مثل هذه اللجنة، كما لا يستبعد اشتراكهم فيها.

تقرير اللجنة الدستورية في السودان

٢ - وفيما يختص بتحديد موعد الحكم الذاتي فمن المقترح أن يتفق على موعد على أساس تقرير اللجنة الدستورية^(٩) التي تعمل الآن في السودان.

٣ - صحيح أن حزب الأشقاء^(١٠) قد رفض أن يشترك في عمل اللجنة الدستورية غير أنه على الرغم من عدم اشتراكه فإن تقرير اللجنة الدستورية

(٩) هي لجنة ألفها السير روبرت هاو الحاكم العام للسودان لإعداد الخطوات نحو الحكم الذاتي في السودان.

(١٠) حزب الأشقاء هو الحزب الذي ينادى بتحرير السودان واستقلاله بالاتحاد مع مصر وكان يرأسه إسماعيل الأزهرى وقد تحول إلى الحزب الوطنى الاتحادى برأسه إسماعيل الأزهرى أيضاً، وكان شعاره الاستقلال مع الاتحاد مع مصر كما يدل على ذلك اسمه (الحزب الوطنى الاتحادى).

يمكن أن يعتبر ممثلاً للفكر السياسي في السودان على مدى واسع، ومع ذلك فستكون هناك في أثناء التطور في مجراه العادى فترة من الوقت بين بلوغ الحكم الذاتى وبين تقرير الوضع النهائى للسودان وعلاقته بمصر تتاح فيها الفرصة لجميع الأحزاب السياسية للتأثير فى مستقبل السودان بالوسائل الديمقراطية العادية.

«السفارة البريطانية»

«الإسكندرية فى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥١»

رفض هذه المقترحات

وقد اجتمع مجلس الوزراء بيولكلى يوم الأحد ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥١ أى فى اليوم التالى لتقديم هذه المقترحات، ونظر فيها وفى دعوة مصر للاشتراك فى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط التى كان يراد إنشاؤها، وقرر رفض هذه الدعوة ورفض المقترحات من أساسها وأنها غير صالحة لأن تكون تمهيداً للإجراء مباحثات جديدة للوصول إلى اتفاق جديد، وقرر الاستمرار على الخطة التى أعلنها رئيس الوزارة وهى إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ وقد أعلن فؤاد سراج الدين وزير الداخلية والمالية وقتئذ هذا القرار فى مجلس النواب بجلسة ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١

ولقد أحسنت الحكومة صنعاً برفض هذه المقترحات، لأن بدعة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط هى فكرة استعمارية اتفقت عليها الدول الغربية لتربط الشعوب العربية بعجلة الاستعمار وتعصف بسيادتها الداخلية والخارجية وقد اتفقت عليها تلك الدول فى الوقت الذى قويت فيه الحركة الوطنية المناهية بإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦، فأرادت أن تجعل من نظام الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط بديلاً من تلك المعاهدة يقرر أسسها مع تغيير فى الأشكال والصيغ، وإبدال الاحتلال البريطانى باحتلال دولى تشترك فيه قوات عسكرية

من بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا وإستراليا ونيوزيلندا واتحاد جنوب إفريقيا، وأن يكون هذا النظام تابعاً لحلف الأطلسي، ويرمى إلى تدويل الدفاع عن قناة السويس وعن مصر ذاتها، وفي هذا ما فيه من إهدار سيادة مصر واستقلالها وجعلها في شبه حماية دولية.

فغرض الدول الثلاث الواضحة لهذا المشروع - بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة - هو السيطرة على دول الشرق الأوسط والتمكين للاستعمار الغربي من استعادة هيئته بعد الصدم الذي أصابه سنة ١٩٥١ في إيران بتأميم البترول وجلاء الإنجليز عن عبادان.

وكانت هذه الدول تهدف أيضاً إلى معارضة مبدأ الحياد الذي أخذ يتمشى في الشعوب العربية والشرقية ويتسع نطاقه في محيطها السياسي، فإن هذه الشعوب رأت في تقرير الحياد الإيجابي صوتاً لسيادتها ودعماً لاستقلالها الحقيقي، على عكس التحالف العسكري مع الدول الاستعمارية عامة، فإنه لا ريب يجعل السيادة والاستقلال رهناً بسياسة تلك الدول ويضطر الدول العربية والشرقية إلى أن تسير في ركاب الدول الاستعمارية واتباع ما توغز به تحقيقاً لأغراضها السياسية والاقتصادية.

فالمقترحات المعروضة تقضى على الحياد وتحول دون تقريره، وتجبر الدول العربية والشرقية إلى الدخول في كل حرب تريدها الدول الثلاث ويريدها حلف الأطلسي، وهذه الدول - وخاصة بريطانيا وفرنسا - لا تفتأ تتسبب في إشعال الحروب سعياً وراء أطماع لا حد لها ولا نهاية.

هذا إلى أن المقترحات تجعل الجيش وقيادته وتسليحه كما تجعل السياسة الخارجية في مصر والدول العربية خاضعة للقيادة العامة لمنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، وهي بدهة قيادة أجنبية كما يبدو من روح المقترحات ويتأكد هذا المعنى من المذكرة التفسيرية التي وضعتها الدول لمقترحاتها، فإن البند السابع منها ينص على أن هذه الدول تنوى أن تجعل القيادة في الشرق الأوسط قيادة متحالفة وليست قيادة أهلية، وستلقى على القائد الأعلى في الشرق الأوسط مسئولية تطبيق مشروع الدفاع المشترك الذي تقدمه القيادة

وهذا معناه أن القائد الأعلى للجيش المصرى يصبح بموجب هذه المقترحات أجنبياً لا مصرياً، ويزيد في وضوح هذا المعنى ما جاء في البند التاسع من المذكرة التفسيرية وهو أن قيادة الشرق الأوسط لن تخدم بطبيعة الحال (كذا) المصالح القومية لأية دولة تابعة لها.

فالدفاع عن مصر طبقاً لهذه المقترحات يكون دفاعاً يصدر عن دول أجنبية وقيادة أجنبية، ولا يكون دفاعاً أهلياً أو قومياً، وفي هذا معنى الحماية البغيضة التى تشترك فيها دول أجنبية استعمارية.

وليس لهذه الحماية أو التبعية مقابل، فإن الجلاء نفسه قد استبعد في المقترحات والقاعدة البريطانية في قناة السويس تبقى قاعدة دولية وتشترك القيادة المتحالفة مع مصر في إدارتها في حالتى السلم والحرب معاً، وتبقى الجنود المتحالفة في مصر وقت السلم إذ نصت المقترحات على أن للدول المتحالفة تحديد عدد القوات الحربية التى ترابط في مصر وقت السلم.

ويجعل المشروع للدول الاستعمارية امتيازات في أراضي مصر وموانئها ومرافقها، مما يعيد إلى الأذهان ذكرى الامتيازات الأجنبية البغيضة، بل إنها شر من الامتيازات الأجنبية، لأنها امتيازات عسكرية وسياسية تجعل من منطقة قناة السويس ومن أراضي مصر قاعدة حربية لها.

فالمقترحات تقوم على أوضاع وقيود تدعم الاستعمار وتهدر الاستقلال والجلاء وقد تجلّت فيها نية السيطرة على مصر وعلى دول الشرق الأوسط وإخضاعها لأطماع الاستعمار، وزاد في وضوح هذه النية ما أعلنه الناطقون بلسان الدول الثلاث وقتئذ من عزمها على تنفيذ هذه المقترحات حتى ولو لم تقبلها مصر، ومعنى ذلك أن هذه الدول انتحلت لنفسها دعوى الحماية على مصر تحت ستار الدفاع عنها؛ رغم أنفها، وليس الدفاع هو الغرض المنشود. لأننا إذا تساءلنا ضد من يكون هذا الدفاع؟ في حين أن الاحتلال البريطانى هو الذى كان جائئاً على مصر، كان الجواب أن الغرض هو أن تظل مصر في ركاب بريطانيا وحلفائها في حالتى السلم والحرب، وأنه ما دامت قناة السويس في نظرهم طريقاً هاماً للدول حلف الاطلنطى فهم يريدون السيطرة عليه وعلى مصر بالقوة.

وينبغي لهم الإسراف في الاستخفاف بالدول العربية والسُفْرية وتجاهل حقوقها في السيادة الكاملة أن قال أحد ساستهم أن القوات التي ترابط في منطقة قناة السويس ليست مهمتها الدفاع عن القناة وحدها بل تدافع أيضاً عن آبار البترول في المملكة العربية السعودية وفي الشرق الأوسط.

فالمقترحات الرباعية تنطوي على أوضاع استعمارية لا تقبلها مصر بحال ولا تقبلها الدول العربية والشرقية التي تحرص على سيادتها واستقلالها.

الكفاح في القنال

بعد أن أقر البرلمان تشريعات إلغاء المعاهدة حددت الحكومة الموقف بين بريطانيا ومصر والسودان في رسالة بعث بها محمد صلاح الدين وزير الخارجية إلى السفير البريطاني في القاهرة بتاريخ ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥١، قال فيها:

«أتشرف بأن أبعث إلى سعادتكم نسخاً باللغة الفرنسية من التشريعات التي وافق عليها البرلمان ونشرت بالجريدة الرسمية، ومن النص التفصيلي لبيان رئيس مجلس الوزراء الذي أعلنه في مجلسي البرلمان في هذه المناسبة، والذي كان بمثابة مذكرة تفسيرية لهذه التشريعات السابقة الذكر

«ويترتب على هذه الإجراءات ألا تسرى من الآن معاهدة 'الصدقة والتحالف بين المملكة المصرية وبريطانيا العظمى التي وقعت في لندن يوم ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦، وكذلك الاتفاق الذي وقع في نفس اليوم بشأن ما تتمتع به القوات البريطانية حتى الآن من حصانات وامتيازات، فضلاً عن اتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يولييه سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان.

«وان إلغاء معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦، ليستتبع بالضرورة، أن تكون له نتائج من بينها انتهاء التحالف بين مصر وبريطانيا العظمى وانتهاء تحويل الأخيرة وضع قوات أيا كانت في منطقة قناة السويس، ولن يكون وجود هذه القوات في مصر من الآن فصاعداً إلا ضد إرادة الشعب والبرلمان والحكومة المصرية، وبالتالي فلا شك في أن هذا احتلال بالإكراه وغير مشروع لهذه البلاد، كما أن إلغاء اتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يولييه سنة ١٨٩٩ ينهي النظام الإداري -

المؤقت الذى أقيم فى السودان بمقتضى هاتين الاتفاقيتين.

«وهذا الإلغاء المزدوج لمعاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتى سنة ١٨٩٩ يعيد للسودان من جديد حالته التى كان عليها قبل الاحتلال البريطانى، والتى أبطلها مجرد الاحتلال نفسه، ويترتب على ذلك أن كل تدخل من جانب الإنجليز فى شئون السودان يجب أن يقف فوراً، ولن يبقى سوى الوحدة الطبيعية التى ربطت مصر والسودان من أقدم العهود».

هذا، وقد ترتب على إلغاء المعاهدة من ناحية الحكومة إلغاء جميع الإعفاءات المالية التى كانت ممنوحة للسلطات العسكرية البريطانية بمقتضى تلك المعاهدة، وهى تشمل الرسوم الجمركية على المهمات والأسلحة والعتاد ومواد التموين وما إلى ذلك والرسوم المستحقة على مرور السفن التى كانت تعمل فى خدمة القوات البريطانية، وأجور النقل والاتصالات البرقية والتليفونية الخاصة بهذه القوات.

وامتنعت الجمارك عن بذل التسهيلات الجمركية الأخرى الخاصة بأولوية المرور والتفريغ والشحن إلا بعد استيفاء جميع الإجراءات القانونية المفروضة على جميع السفن الأجنبية، وامتنعت السكك الحديدية عن أداء أى خدمة للقوات البريطانية أو نقل أى مهمات أو عتاد لها، وامتنعت الحكومة عامة عن أداء التسهيلات والخدمات التى كانت تؤديها للسلطات العسكرية البريطانية، ومنها مواد التموين، ومنعت وصول ضباط وأفراد القوات البريطانية إلى داخل البلاد، وحرمت دخول الرعايا البريطانيين المدنيين الذين كانوا يعملون فى خدمة القوات البريطانية القادمين من الخارج ما لم يكونوا حاملين لجوازات سفر معتمدة من السلطات القنصلية المصرية فى البلاد القادمين منها، وأنتهت تصاريح الإقامة للبريطانيين الذين كانت إقامتهم فى البلاد لسبب الخدمة فى القوات العسكرية البريطانية أو لصالحها. وألغت العمل بالتصاريح التى كانت ممنوحة من قبل بموجب المعاهدة للسلطات البريطانية أو لأفرادها، ومنعت هبوط الطائرات العسكرية البريطانية بالمطارات المصرية أو تزويدها بالبيانات الجوية الفنية أو بأى نوع من التسهيلات.

هذا من ناحية الحكومة.

أما من ناحية الشعب، فقد اعتبر مركز الجنود البريطانيين بعد إلغاء المعاهدة مركز غاصين محتلين لمنطقة القتال تحجب محاربتهم حتى يجلووا عن البلاد. ومن هنا بدأ الكفاح في القتال بعد إلغاء المعاهدة يتخذ طوراً جديداً إيجابياً.

روح الشعب

ظهر الشعب بروح عالية، وتقبل كل بذل وتضحية في سبيل الكفاح الوطني، ولبي أول ما لبي دعوة عدم التعاون مع الاحتلال ومقاومته سلبياً وإيجابياً. وظهر العمال الذين كانوا يشتغلون في السكك الحديدية وفي الموانئ وفي المعسكرات البريطانية بمظهر وطني رائع.

فامتنع عمال ومستخدمو السكك الحديدية عن نقل الجنود البريطانيين ومهماتهم.

وأخذت بريطانيا من ناحيتها تستعد لمواجهة هذا الكفاح، فبادرت بإرسال قوات حربية جديدة إلى منطقة القتال، ووصلت إلى ميناء بورسعيد يوم ١٣ أكتوبر ثلاث ناقلات جنود تقل قوات إنجليزية جديدة لتعزيز الحاميات البريطانية المرابطة في منطقة القتال، ونزل من الناقلات نحو ثلاث آلاف من الجنود والضباط البريطانيين.

وما أن علم عمال السكة الحديدية بوصول هؤلاء الجنود وشروعهم في ركوب القطارات التي تنقلهم إلى معسكرات القتال حتى امتنعوا عن معاونتهم. ورفضوا تزويد القطار الذي أعد لهم بالماء والوقود. كما امتنعوا عن إعداده للسير. ورفض سائق القاطرة ومساعدته العمل في القطار.

ورفض سائقو وعمال القطارات الأخرى التي كانت مخصصة لنقل القوات البريطانية العمل في تلك القطارات. وترتب على ذلك وقف تسييرها. فاضطرت السلطات البريطانية إلى نقل الجنود والضباط وعائلاتهم إلى المعسكرات في سيارات ولوريات الجيش البريطاني.

ورفض عمال القطارات أيضاً نقل مهمات الجيش البريطاني. واستخدم

البريطانيون سباراتهم ولورياتهم لنقلها ولما لم تستطع السلطات البريطانية توفير السيارات واللوريات الخاصة لنقل الجنود والمهمات. اتجهت بعض ناقلات الجنود والمهمات إلى الموانئ التي كان يحتلها الإنجليز على ضفاف القنال.

وامتنع عمال الشحن والتفريغ في نفور القنال عن تفريغ حمولة البواخر البريطانية. وفي الأيام القليلة التي أعقبت إلغاء المعاهدة ظل أكثر من سبع عشرة باخرة تهيم في القنال دون أن تستطيع الاستقرار وإنزال ما عليها من جنود وعتاد. بعد أن تحلى عمال الشحن المصريون عن هذه المهمة.

وخسر البريطانيون في أسبوع واحد أكثر من مليوني جنيه نتيجة للمقاطعة التي واجههم بها عمال القنال.

انسحاب العمال المصريين من المعسكرات البريطانية

وأضرب العمال المصريون في المعسكرات البريطانية عن العمل فيها. وانسحبوا جميعاً منها، وضخوا بمرتباتهم وأجورهم التي هي مورد أرزاقهم وأرزاق عائلاتهم استجابة لنداء عدم التعاون مع المحتلين بعد إلغاء المعاهدة.

وبلغ عدد العمال المنسحبين نيفاً وستين ألف عامل، كانوا يشتغلون في المعسكرات البريطانية وورشها ومصانعها وإداراتها المختلفة.

وقد لقي هؤلاء العمال البواسل متاعب بالغة في انسحابهم وانقطاع أجورهم، إذ هاجر معظمهم من معسكرات القنال إلى القاهرة والأقاليم، ورحل معهم أسرهم وذووهم، ونقل الكثيرون منهم ما استطاعوا نقله من أمتعتهم وأثاث مساكنهم، فكانت هجرة شاقة، زادت التضحيات روعة وبطولة، وصادفتهم متاعب أخرى في السكنى هم وعائلاتهم بالقاهرة أو الأقاليم، إذ لم يكن من السهل إيجاد مساكن صالحة تكفي هذا العدد الضخم من العمال، وخاصة مع عدم الاستعداد من جانب الحكومة لهذه الناحية من التنظيم.

وقد أسكنت الحكومة الكثيرين منهم في المباني الحكومية، وأنزلت أفواجاً أخرى منهم في خيام نصبها لهم في الساحات الشعبية، واحتمل العمال وعائلاتهم هذه المتاعب بالصبر والرضا.

وقابلت الحكومة هذه الحركة الرائعة المنيعنة من قلوب العمال بالتأييد والتسجيع، فألحقت العمال المنسحبين جميعاً بمصالحها المختلفة، وصرفت لهم الأجور منذ انقطاعهم عن العمل، وأعلنت أنه لا يبقى عامل منهم يغير عمل، ومن لم يتيسر للحكومة إيجاد عمل له كانت تصرف له أجره، وقد ارتضى العمال أن تصرف لهم الحكومة أجوراً أقل قيمة مما كانوا ينالونه في عملهم بالمعسكرات البريطانية، مساهمة منهم في الكفاح والتضحية.

وفي الحق أن هذا الإضراب الإجماعي من العمال المصريين وانسحابهم من المعسكرات البريطانية، كان له صدى بعيد الأثر في الداخل والخارج، فقد جاء دنيلاً ساطعاً على استعداد الشعب للكفاح وعدم التعاون مع المستعمرين. وكان في الخارج برهاناً عملياً على أن قاعدة القتال لم تعد بالمنفعة التي كان يظنها الإنجليز، واستبان أن مركزهم فيها سيصبح محفوفاً بالمخاطر وعديم الجدوى بين شعب معاد لهم مستعد للتضحية السلبية والإيجابية في سبيل محاربتهم.

وزاد عدد العمال الذين ألحقتهم الحكومة بمصالحها على عدد عمال معسكرات القتال، فقد ألحقت بمصالحها نحو ثمانين ألف عامل، لأن من العمال من لم يكونوا يشتغلون في هذه المعسكرات، ولكنهم كانوا يشتغلون مع مقاولين أو متعهدين لحساب القوات البريطانية، فصاروا في حالة تعطل، وعاملتهم الحكومة كعاملتها لعمال المعسكرات... وحسناً فعلت.

هذا إلى أن كثيرين من المنتمين إلى الوفد وخاصة من النواب والشيوخ قد انتهزوا هذه الفرصة فحشروا أشياءهم في الانتخابات ومحاسبيهم وأتباعهم ضمن عمال القتال المنسحبين، دون أن يكونوا منهم، وانهاكت بطاقات التوضيعة بتشغيلهم، وكانت هذه البطاقات بمثابة أوامر التعيين في الوزارات والمصالح والدواوين، وعين باسم عمال القتال من لا يمتون إليهم بأية صلة، وبذلك ازداد عددهم تضخماً.

وتحملت خزانة الحكومة في عام واحد ستة ملايين جنيه لأداء أجور العمال المنسحبين من المعسكرات البريطانية.

ولو أن الحكومة أعدت للأمر عدته قبل إعلان إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦، لدبرت على الأقل الأعمال الإنتاجية ومشروعات العمران التي كان يمكن أن تستخدم فيها هذه الأيدي العاملة النشيطة القوية، فتزيد من ثروة البلاد في النواحي الاقتصادية، لأن كثيرين من هؤلاء العمال كانوا متمرنين على الأعمال الفنية والإنتاجية، وكان ممكناً أن يجدوا عقب انسحابهم من القتال المشروعات المعدة لاستخدامهم فيها، ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث، فلا أعمال إنتاجية هيئت لهم، ولا مشروعات عمرانية أعدت لتشغيلهم، بل حشروا في المصالح والدواوين حشراً دون أن يؤدوا عملاً مفيداً، وكان هذا من الأدلة التي قامت على أن الحكومة لم تكن جادة في قولها عند إلغاء المعاهدة (أعدنا لكل شيء عدته).

إضراب المتعهدين والموردين

وأخذ المتعهدون والموردون الذين كانوا يدون القوات البريطانية بمواد التموين يتمتعون عن توريد ما تعاقدوا عليه من قبل، وينقضون عقودهم مع هذه القوات، ويلغونها برغم ما في ذلك من خسائر مادية احتملوها من جراء هذا الإلغاء، واضطر الإنجليز إلى جلب ما يحتاجون إليه من الخارج، مما كبدهم خسائر فادحة.

وكف المصريون عامة من التجار والزراع وأصحاب الحرف وأرباب المهن عن التعامل مع القوات البريطانية والرعايا البريطانيين في منطقة القتال أو في القاهرة وغيرها من المدن، وكفوا عن الاتصال بهم أو القيام بأى خدمة، أو تيسير أى حاجة لهم.

معركة الإسماعيلية الأولى

(١٦ أكتوبر سنة ١٩٥١)

كان يوم ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥١ يوماً عصيباً في تاريخ الإسماعيلية ففقيه قامت مظاهرات شعبية ابتهاجاً بإلغاء المعاهدة، وهى مظاهرات سلمية كان يمكن أن تنتهى بسلام لولا تحرش الإنجليز بالمتظاهرين.

قابلت القوات البريطانية هذه المظاهرات بالتحرش والاستفزاز، إذ سيرت في شوارع المدينة سيارات مصفحة تقل جنوداً بريطانيين مسلحين بالبنادق والمدافع الرشاشة، وأطلقوا النار على المتظاهرين، ووقع تصادم بين الجانبين أدى إلى قتل سبعة من المواطنين وإصابة آخرين بلغ عددهم الأربعين، من بينهم بعض رجال البوليس الذين كانوا يؤدون واجبهم محاولين السيطرة على الموقف ودفع عدوان المعتدين.

واحتلت القوات البريطانية المدينة بدعوى المحافظة على الأمن وحماية أرواح الرعايا البريطانيين، في حين لو ترك الأمر لقوات البوليس لأمكنها المحافظة على الأمن والنظام، وقد درجت القيادة، البريطانية في مثل هذه الظروف على ترك المظاهرات وعدم التحرش بها، ولكنها في ١٦ أكتوبر والأيام التالية دفعت سياراتها المصفحة إلى مهاجمة الأهليين في الشوارع وإطلاق النار عليهم جزافاً، واستباححت لنفسها اقتحام مساكنهم بدعوى تفتيشها، كما أخذت في تفتيش القطارات والسيارات الآتية إلى المدينة أو الخارجة منها.

معركة بورسعيد الأولى

(١٦ أكتوبر سنة ١٩٥١)

وفي هذا اليوم تكررت المأساة في مدينة بورسعيد، فإن مظاهرات المواطنين قوبلت في نحو الساعة الخامسة مساءً بهجوم من السيارات المصفحة البريطانية وقابل الجمهور هذا العدوان بمهاجمة مخازن البخرية البريطانية المعروفة بالنيفى وأضرموها فيها النار، فازداد الإنجليز إمعاناً في عدوانهم، وبلغ عدد من قتلوا من المواطنين في هذا اليوم خمسة وأصيب كثيرون.

وقد عرفنا من أسماء الشهداء في هذه الواقعة: محمد مصطفى الحداد وإبراهيم عبده خميس. وشهيد مجهول. والطالب نبيل منصور. والطالب عبد الحميد أحمد سليمان^(١١).

(١١) كما وردت أسمائهم في دفتر وفيات بورسعيد عن سنة ١٩٥١

وازدادت الحالة تفاقماً في المدينتين في اليوم التالي (١٧- أكتوبر)

واحتل الإنجليز مكاتب الجمارك والجوازات والحجر الصحي والحجر الزراعى بالإسماعيلية وبور سعيد، وبعد أن اقتحموا أبوابها بالقوة، واعتقلوا بعض الموظفين وجردوا الحرس من أسلحتهم، ثم استولوا على مرافق مدينة الإسماعيلية كوابور المياه والكبارى، واستولوا على خط السكك الحديدية وأكشاكها من نفيسة إلى الإسماعيلية، وعطلوا المواصلات بوقف القطارات وتفتيشها، ووضعوا أيديهم عنوة على جميع وسائل العبور إلى البر الشرقى للقتال وأوقفوا سيارة مدنية كانت في طريقها إلى مدينة الاسماعيلية وسرقوا بالإكراه من أحد ركابها مبلغ مائتى جنيه بعد أن هددوه بإطلاق النار عليه.

وفي ٢٣ أكتوبر بينما كان الشهيد عبد الفتاح محمد المطرى يقود سيارة النقل التى كان يملكها في طريقه من بورسعيد إلى القاهرة انطلقت خلفه قافلة من السيارات البريطانية في طريقها إلى الإسماعيلية، وأراد من فيها من الإنجليز أن يتخطوا سيارته بطريقة هجبية، إذ لم يستعملوا آلة التنبيه لكى يفسح لهم الطريق، بل أطلقوا عليه الرصاص تباعاً فأصابته منه مقتلاً وخر صريعاً شهيداً^(١٢).

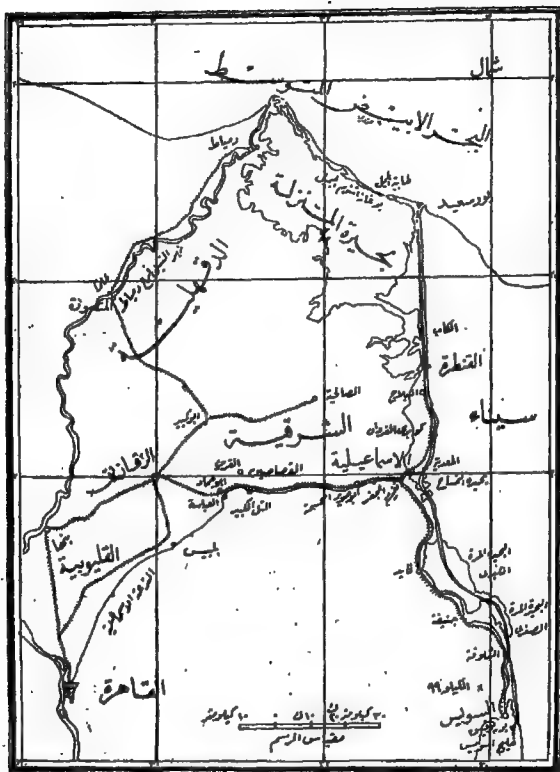
احتلال كوبرى الفردان

وفي ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥١ شنت قوة بريطانية هجوماً مفاجئاً على كوبرى الفردان الذى كان في حوزة الجيش المصرى، وكان يحرسه عدد ضئيل من الجنود المصريين، فاستولى الإنجليز على الكوبرى، عنوة بعد أن قتلوا جنديين مصريين^(١٣) من الذين كانوا يتولون حراسته، وجرحوا خمسة آخرين وأسروا ضابطاً مصرياً وأربعة وعشرين جندياً.

وقد بادر الإنجليز إلى احتلال هذا الكوبرى لما له من الأهمية الاستراتيجية، فهو الوسيلة البرية الموصلة بطريق السكة الحديدية بين مصر وسيناء عبر قناة السويس وعن طريقه تمر القطارات الذاهبة إلى مواقع القوات المصرية في سيناء

(١٢) ورد اسمه في دفتر وفيات بورسعيد وأنه قتل يوم ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥١

(١٣) إبراهيم عبد النبي والسيد محمد مناصرى كما جاء في دفتر وفيات بورسعيد.



خريطة منطقة قناة السويس وشرق الدلتا
وفيها المواقع التي ورد ذكرها في الفصل الأول

والعريش وغزة، وقد أرادت القيادة البريطانية باحتلاله أن تسيطر على نقطة الاتصال بين داخل مصر وهذه المواقع، وتعزل القوات المصرية بهاء ولم تستعد الحكومة وقتئذ للاحتفاظ بهذا الكوبرى الهام، فلم تزد القوة الضئيلة التى كانت تحرسه، فسهل ذلك على الإنجليز احتلاله.

واحتلوا منطقة (المعدية) التى تقع على بُعد ميل من شمال الإسماعيلية، واحتلوا (القنطرة) ووضعوا أيديهم عنوة على وسائل التعدي إلى البر الشرقى للقنال.

احتلال جمرک السويس

واستولى الإنجليز فى السويس على المعديّة الكائنة على ضفة القنال المقابلة لصحراء سيناء، واحتلوا جمرک السويس يوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥١، ونصبوا المدافع الرشاشة على سطوحه تهديداً للمدينة.

عزل منطقة القنال

وإقامة حكم عسكري بريطاني فيها

كانت خطة الإنجليز التى رسموها لمواجهة الكفاح الشعبى فى منطقة القنال أن يستولوا على جميع الأماكن الهامة فى المدن والنقط الواقعة فيها، وعزل هذه المنطقة عن القطر المصرى، وإقامة حكم عسكري بريطاني غشوم فى أنحائها، ومقاومة كل حركة فيها بالعسف والتنكيل.

وقد تدفقت الإمدادات على القوات البريطانية فى منطقة القنال، وأخذت ناقلات الجنود تفتد قادمة من البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر حاملة الجنود والعتاد.

ونفذ الإنجليز خططهم فاعتبروا منطقة القنال منطقة بريطانية تحكّم عسكرياً، وتجاهلوا السلطات المصرية.

ويلغ بهم الاستخفاف بالسلطات المصرية أنهم أخذوا يقبضون على بعض الموظفين وبعض ضباط البوليس ويبعدونهم عن المنطقة بدعوى أنهم «غير

مرغوب في بقائهم»، وأنهم لا يطمنون إليهم، واعتقلوا كذلك بعض ضباط الجيش المصري.

واغتصبوا بعض المساكن والأماكن التي اختاروها لإسكان جنودهم وقواتهم المسلحة، واستولوا على منطقة الحجر الصحي بالقرب من الإسماعيلية على طريق مصر - فلسطين، وأقاموا هناك نقطة أخرى للتفتيش في نفس المكان الذي تتخذ فيه الإجراءات الصحية للمسافرين.

وأخذت الدوريات الإنجليزية المسلحة، بالمدافع الرشاشة تجوب شوارع بورسعيد والإسماعيلية والسويس مستفزة شعور المواطنين.

وسيطرت القوات الإنجليزية على المدن والقرى القائمة بمنطقة القتال، واحتلت مداخل الطرق المؤدية إليها، وعمدت إلى اضطهاد سكانها والعدوان عليهم من قتل وسلب ونهب وخطف للأرزاق والمواد الغذائية بالقوة من المحال العامة ومن مخازن الجمارك ومن السيارات والمركبات التي تحمل مواد التموين إلى سكان هذه المنطقة، وأخذت تهدد كثيرين من العمال الذين أزمعوا الانسحاب مع المعسكرات البريطانية وغيرهم وتكرههم على البقاء بقوة السلاح إلى أن يجدوا بديلاً عنهم.

وأوقفت تقريباً كل المواصلات بين منطقة القناة وبقية القطر، وفرضت تفتيشاً على جميع المصريين الراغبين في الدخول إليها أو الخروج منها، مهما كانت مكانتهم ووظائفهم، سواء كانوا مدنيين أو عسكريين، وكان هذا التفتيش ينطوي على الإذلال والتحقير، ولم تستثن منه إلا أفراداً قلائل مزودين بترخيص من القيادة البريطانية أو من القناصل الإنجليزية في مدن هذه المنطقة، وكان التفتيش يحدث ابتداءً من محطة نفيسة، فكانت القطارات تؤمر بالوقوف. ويتولى تفتيش جميع المسافرين ضباط وجنود إنجليز ذوو غلظة وشراسة، فلم يوقروا كبيراً، ولم يرعوا صغيراً، ولم يستثنوا النساء والأطفال، وكان التفتيش يجري وفي أيدي من يتولونه المسدسات والبنادق يهددون بها من يمتنع عن فتح حقائبه أو تفتيش جيوبه.

ولما اشتد الكفاح ونشطت كتائب الفدائيين، كانت القطارات والسيارات تفتش في أبي حماد والتل الكبير حيث كانت أولى نقاط الاحتلال، وتفتيش السيارات المسافرة في طريق القاهرة - السويس عند الكيلو ٩٩ وهو المدخل إلى السويس (انظر الخريطة ص ٥٥).

واستباحوا تفتيش القرى والعزب والمساكن الواقعة في المنطقة بطريقة استفزازية مهددة للكرامة الإنسانية.

وشملت إجراءات التفتيش رجال القضاء والنيابة، والعبث بأوراقهم وملفات القضايا، مما اضطر كثيراً منهم إلى العدول عن الذهاب إلى مراكزهم توفيراً لكرامتهم.

ثم منع الإنجليز تسير القطارات في منطقة القنال، فشلت حركة النقل والانتقال إليها.

وتعطلت الإجراءات الصحية بسبب العقوبات التي لقيها الموظفون الصحيون في أداء واجباتهم، مما عرض صحة المواطنين للخطر.

هذًا، إلى أن الإنجليز قد استقدموا عمالاً من مناطق موبوءة ليحلوا في معسكراتهم محل العمال المصريين الذين انسحبوا منها، وبعض هؤلاء العمال الأغراب وفدوا من بلاد مصابة بالحمى الصفراء دون إخطار السلطات الصحية المصرية بقدمهم لفحصهم. واتخاذ الإجراءات الوقائية بالنسبة لهم، مما ترتب عليه تعريض البلاد لأشد الأمراض الوبائية فتكاً وهو مرض الحمى الصفراء. وقد احتجت وزارة الصحة على هذه التصرفات لدى الهيئة الصحية العالمية.

ومنع الإنجليز جنود خفر السواحل وسلاح الحدود من أداء مهمتهم في ارتياد الشواطئ والطرق في منطقة القنال، مما أدى إلى ازدياد نشاط المهربين وتسرب المواد المخدرة من ثغور القنال إلى جميع أنحاء البلاد.

ولم يتورع الإنجليز عن ارتكاب أقسى الأساليب العدوانية في مقاومة حركة الكفاح.

فلم تكن معاهدة سنة ١٩٣٦ تخولهم حق احتلال المدن الكبرى في منطقة القنال، وكانت أماكن الاحتلال محددة في مواقع معينة، ولم يكن في نصوص المعاهدة ما يجيز لهم مشاركة حكومة مصر في حفظ الأمن في المدن.

ولكنهم بعد إلغاء المعاهدة استباحوا احتلال المدن الهامة وهي بورسعيد والإسماعيلية والسويس، وأخذوا يطلقون النار جزافاً على المصريين في شوارعها.

وهاجموا أكشاك السكك الحديدية، واستولوا على ما فيها من آلات ومهمات وكانوا يهاجمون المسافرين بحجة التفتيش عما لديهم من سلاح.

واستولوا على كل ما أمكنهم الاستيلاء عليه من القطارات والعربات والمهمات المملوكة لمصلحة السكك الحديدية وأرهبوا بعض موظفيها بالسلاح لإجبارهم على العمل في خدمة أغراضهم العسكرية.

وعزلوا الجيش المصري في غزة وسيناء، ومنعوا إتصاله بالجيش غربى القنال، وكانوا يتربصون ببعض فصائل الجيش المصري المنعزلة ولأفراده فيطلقون عليهم النار.

ونهبوا ما استطاعوا نهبه من مواد التموين التي كانت ترد لسكان مدن القنال.

واستهانوا بالإجراءات الجمركية فأدخلوا ثغور القنال بضائع ومهمات عسكرية ومدنية عنوة من الجمارك دون دفع الرسوم المستحقة ودون أن يتبعوا الاشتراطات الجمركية المقررة عليها، وقد بلغت الرسوم المستحقة لجمرك بورسعيد وحده في الفترة من ١٦ أكتوبر إلى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٦ ١,٤٢٤,١٠٥ جنيه لم يدفعوا شيئاً منها.

وبلغ عدد الاحتجاجات الرسمية التي قدمتها السلطات الجمركية المصرية على ما ارتكبه الإنجليز من مخالفات جمركية من شحن وتفريغ وعدم سداد الرسوم المستحقة نيفاً وألف احتجاج.

وأخذوا يتسللون إلى داخل مديرية الشرقية، فقد كان لهم معسكر من قبل في (التل الكبير) طبقاً لأحكام معاهدة سنة ١٩٣٦، فأنشأوا نقطاً حربية أخرى بجانب أبي حماد، وأحاطوا ببلدتي القرين والعباسة وغيرها، وبات كثير من قرى مديرية الشرقية عرضة لحملاتهم التفتيشية والانتقامية.

التهديد بقطع البترول

وقادى الإنجليز في العسف والتنكيل فهددوا بمنع وصول مواد البترول والمازوت والبنزين الواردة من السويس إلى بقية المدن والأقاليم، وما يستتبع ذلك من حرمان المدن والقرى. أسباب القوة المحركة في الزراعة والصناعة وأعمال الصحة والصيانة، وتعريض البلاد للكوارث، وكادت السلطات البريطانية تنفذ وعيدها لولا تدخل السفير الأمريكي - المستر جفرسن كافرى - لدى هذه السلطات حتى حملها على العدول عن هذه الوسيلة الوحشية.

كتائب الفدائيين

تطوع كثير من الشباب في كفاح الإنجليز في القنال، وألفوا من بينهم كتائب سميت كتائب الفدائيين أو كتائب التحرير، تكونت في القاهرة وفي المدن والقرى الواقعة في منطقة القنال أو القرية منها.

كان لهذه الكتائب عمل إيجابي جليل في تنظيم حركة الكفاح وبث روح المقاومة في نفوس المواطنين.

وذعر الإنجليز من جهاد هذه الكتائب وأخذوا يبحثون عن أماكن تدريبيها وتسليحها ومواقع الأسلحة، وقاموا بحملات تفتيشية في منازل المدن والقرى الواقعة في منطقة القنال للبحث عن هذه الأسلحة.

كانت هذه الكتائب تدرب في القاهرة على حرب العصابات.

وأنشئت أيضاً مراكز أخرى للتدريب في بعض عواصم المديرية كالزقازيق ودمهور، وفي بعض القرى الواقعة على مقربة من منطقة القنال.

ومن خير الكتابات التي كان لها قسط موفور في الكفاح كتيبة البطل الشهيد (أحمد عبد العزيز). وكتيبة (خالد بن الوليد) وكتيبة (محمد فريد).

وتطوع بعض القواد والضباط القدماء وبعض الضباط العاملين لتدريب هذه الكتابات، وفي مقدمتهم الفريق عزيز المصري، واللواء صالح حرب.

وتولى الفريق عزيز المصري تدريب هذه الكتابات في القاهرة تدريباً عسكرياً قبل سفرها إلى القتال، وتزوين أفرادها على حرب العصابات وعلى مهاجمة الإنجليز في مخافرهم ومعسكراتهم.

وأخذ المواطنون في القاهرة والأقاليم يتبرعون للكتابات بالأموال لتزويدها بالأسلحة وإمدادها بتفقات مهمتها.

على أن الحكومة قد أنكرت على عزيز المصري وعلى القواد والضباط عامة الحق في تدريب الكتابات، وقالت إن هذا من اختصاصها وحدها، وأصدرت في أواخر نوفمبر سنة ١٩٥١ بياناً من رئاسة مجلس الوزراء قالت فيه إن مجلس الوزراء قرر بجلسة ٢٥ نوفمبر أن تتولى الحكومة تدريب الكتابات وفقاً للنظام الذي تضعه هي، مع عدم السماح لأية هيئة أو فرد بجمع التبرعات لهذا الغرض، ومن شاء أن يتبرع لهذا المشروع فعليه أن يبعث بتبرعه إلى رئاسة مجلس الوزراء.

واستندت الحكومة في قرارها إلى أن بعض الخطرين على الأمن العام وذوى السوابق والهاربين من المراقبة قد انتهزوا فرصة إقدام الشباب على تأليف كتابات الفدائيين، فاندسوا في صفوفهم، وارتكبوا كثيراً من حوادث الاعتداء على النفس والمال ضد المواطنين، مستغلين اسم الكتابات، ومعلنين حملهم للأسلحة النارية بدون ترخيص بأنهم من أفراد الكتابات، فرأت الحكومة حرصاً على سعة البلاد ومنعاً لروح الفوضى من الانتشار باسم الكتابات أن تضع حداً لهذا الاستغلال وتتولى الإشراف على تنظيم الكتابات وتدريبها.

وفي الحق أن هذا الاستغلال الذي أشارت إليه الحكومة في بيانها قد أيدته حوادث وقعت فعلاً وترامت إلينا أنباءها في حينها، وتحققنا منها مع بالغ الأسف.

وهكذا يبدو أن روح الشر والإجرام كثيراً ما تختلط في أخطر الظروف بالروح الوطنية الصادقة فتعطلها وتصبها بما هي منه براء.

كما ترمى إلينا أن أموالاً كثيرة جمعت بطريق التبرع للكتائب ولكن جانباً كبيراً منها لم يصل إلى الفدائيين! وكانت فرصة لبعض المستغلين.

وقد اشترك شباب الجامعات في تأليف الكتائب ونظموا صفوفهم فيها بإشراف بعض الضباط وبعض الأساتذة، وأقبلوا على تنظيم كتائبهم بحماسة وتضحية تدعوان إلى الإعجاب، وأخذوا ينشئون الخيام والمسكرات في حرم الجامعات للتدريبات العسكرية وكل ما يتصل بحرب العصابات، وكانوا إذا أتموا التدريب يسافرون جماعات أو فرادى إلى منطقة القتال ليساهموا في الجهاد.

واعتمدت الحكومة مبلغ مائة ألف جنيه لتدريب الفدائيين تدريباً عسكرياً، على أنها لم تكن جادة في قولها إنها ستولى هذا التدريب، فإنها لم تعمل عملاً جدياً في هذا السبيل، واكتفت بتأليف لجنة لتنظيم هذه الكتائب، وكل ما عملته هذه اللجنة أن أخذت تطوف بعدة أماكن لتختار منها ما يصلح للتدريب.

ولم تقدم الحكومة للفدائيين معاونة جدية، فلا هي زودتهم بالأسلحة والذخائر، إلا النزر اليسير منها، ولا هي نظمت قيادتهم، ولا رسمت لهم خططاً منسقة، بل تركتهم وشأنهم، وترتب على ذلك تسرب الارتجال إلى حركاتهم.

ورغم هذه الملاحظات فقد كان للفدائيين عمل إيجابي واسع المدى بعيد الأثر في قتال الإنجليز، فعلى أيديهم تم الاستيلاء على كثير من أسلحة الجنود البريطانيين، وقتل عدد كبير منهم، ونسف بعض المنشآت في المعسكرات البريطانية ومستودعات البنزين والخطوط الحديدية فيها، ونسف بعض القاطرات والسيارات، وقطع المواصلات التلغرافية والتليفونية، ومهاجمة قوافل البريطانيين وإطلاق النار عليهم في طريقهم إلى معسكراتهم، وفي تحركاتهم الحربية.

معركة الإسماعيلية الثانية (١٧، ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥١)

وقعت حوادث دموية في مدينة الإسماعيلية يومى السبت ١٧ نوفمبر والأحد ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥١، كان الجانب البريطانى هو البادئ فيها بالعدوان.

بدأت هذه الحوادث بإطلاق الجنود البريطانيين النار يوم ١٧ نوفمبر على رجال البوليس من (بلوكات النظام)^(١٤) وهم في ثكنتهم، فأصيب اثنان منهم بآدئ ذى بدء بجروح بالغة، فاضطر زملاؤهما إلى رد العدوان بإطلاق النار مما لديهم من الأسلحة، دفاعاً عن أنفسهم. ولما رأى الجنود البريطانيون ثبات رجال البوليس، وصمودهم للعدوان، استدعوا نجدات كبيرة وأحاطوا بالثكنة التى كان يربط بها رجال البوليس، وأمطروا من بداخلها وإبلا من الرصاص، وفى الوقت نفسه أخذت القوات البريطانية تطلق النيران في مختلف أنحاء المدينة دون تمييز بين رجال البوليس والمدنيين.

واشترك في العدوان بعض الدبابات والمصفحات البريطانية، وحلقت بعض الطائرات الإنجليزية على ارتفاع قليل فوق ميدان المعركة لتلقى الرعب في النفوس، واشترك في المعركة بعض المدنيين البريطانيين، فكانوا يطلقون النار من نوافذ مساكنهم.

وسقط من الجانبين قتلى وجرحى.

وفي اليوم التالى (الأحد ١٨ نوفمبر) أراد البريطانيون أن ينتقموا من رجال البوليس والمدنيين لصمودهم في رد العدوان السابق، فخرجوا إلى الشوارع يستفزون المدنيين. ورجال البوليس، فأخذ هؤلاء يستعدون للملاقاتهم، وحصنوا ثكنتهم بأكياس الرمل والأسلاك الشائكة، وحوالى الظهر أخذت قوة بريطانية

(١٤) جنود بلوكات النظام هم الذين يفرزون من أنفار القرعة في التجنيد ويلحقون بالبوليس قوات احتياطية للطوارئ ويوزعون على العاصمة والأقاليم، والذين يخصصون للأقاليم يسمون بلوكات نظام الأقاليم. وقد أرسلت الحكومة نحو ألف من هؤلاء الجنود إلى مدن القتال ليعاونوا جنود البوليس على حفظ الأمن فيها.

نطلق الرصاص على الكتلة وتحاول اقتحامها فقاومهم رجال البوليس بإطلاق النار عليهم.

وسقط من الجانبين في هذا اليوم أيضًا قتلى وجرحى.

أسفرت هذه الحوادث الدامية عن عدد كبير من القتلى والجرحى من الجانبين.

فبلغ عدد القتلى من المصريين ثلاثة عشر، منهم ثمانية من رجال البوليس وخمسة من المدنيين، و ١٨ جريحًا من رجال البوليس و ١٥ جريحًا من المدنيين. وبلغ عدد قتلى البريطانيين ثمانية، منهم خمسة من الضباط وجاوش وجنديان ولم يعرف عدد الجرحى منهم على وجه التحقيق.

واحتل البريطانيون مبنى الإسعاف القريب من كتلة بلوكات النظام ليسيظروا عليها، مما أفضى إلى طرد رجال الإسعاف ومنعهم من القيام بواجبهم نحو الجرحى، وبذلك ظل كثير من الجرحى في الشوارع دون إسعاف، وهذا من أبلغ ما وصل إليه العسف والتتكيل.

وقد أظهر سكان مدينة الإسماعيلية بسالة في رد العدوان، كما استبسل جنود البوليس في صدّه، وأسهم هؤلاء وأولئك في التضحية والفداء. وشيعت جنازة القتلى من المصريين في احتفال مهيب سار فيه سكان المدينة جميعًا.

وقرر مجلس الوزراء بجلسة ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ اعتماد مبلغ ثمانية آلاف جنيه لتوزيعها على ورثة شهداء رجال البوليس الذين قتلوا في معارك ١٧، ١٨ نوفمبر بالإسماعيلية. وعلى الجرحى منهم، وتعليم أبناء هؤلاء وأولئك بالمجان في جميع مراحل التعليم بما فيها التعليم الجامعي.

وصرفت مبالغ أخرى للشهداء والجرحى من المدنيين.

اتفاق أرسكين - غزالى

(١٩ نوفمبر سنة ١٩٥١)

على أثر معركة الإسماعيلية الثانية استبانت فظاعة العدوان من الجانب البريطانى.

فطلب الجنرال أرسكين القائد العام للقوات البريطانية فى منطقة القنال من محافظ القنال (عبد الهادى غزالى) أن يقابله فى الفردان للتحدث إليه فى وضع حد لهذه الحوادث، فقابله المحافظ فى الموعد المحدد، وطلب إليه أرسكين عدة مطالب كشرط لتهدئة الحالة وهى:

١ - سحب قوات البوليس المصرى من الحى الإفرنجى بمدينة الإسماعيلية إلى أن يتم نقل العائلات الإنجليزية من المنطقة.

٢ - سحب جنود بلوكات النظام من حراسة المرافق العامة وإناطة هذه المهمة بجنود الصف الأول من البوليس.

٣ - عدم ظهور الضباط والجنود المصريين بأسلحتهم فى حى الإفرنج إلى أن يتم ترحيل العائلات الإنجليزية، على أن تجلو القوات البريطانية عن المدينة بعد ترحيل هذه العائلات.

وهدد أرسكين المحافظ بأنه فى حالة عدم قبول هذه المطالب وتنفيذها فإن الإنجليز سيأخذون على عاتقهم مسئولية الأمن وسيعمدون إلى إجلاء البوليس المصرى من المنطقة كلها.

وقبل الجانب المصرى هذه المطالب. وتم فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥١ اتفاق بهذا المعنى عرف باتفاق أرسكين - غزالى.

وقبل الموعد الذى حدده الجانب البريطانى تم نقل قوات بلوكات النظام من حى الإفرنج حيث توجد ثكنتهم إلى مدرسة البنات الابتدائية فى حى العزب. وفى أثناء مقابلة محافظ القنال للجنرال أرسكين أبلغه احتجاج الحكومة

المصرية على اعتداء الإنجليز على الأهلى والبولىس. ووصف هذا العدوان بأنه إرهاب مدبر وأنه وصمة فى جبين العسكرية والإنسانية.

وكان معنى اتفاق أرسكين - غزالى أن يوكل إلى البولىس المصرى المحافظة على الأمن فى الإسماعيلية بعد رحيل العائلات الإنجليزية، وتحريم المدينة على الجنود البريطانيين، أو بعبارة أخرى هو رجوع إلى أحكام معاهدة سنة ١٩٣٦ التى لم تكن تخول للبريطانيين احتلال مدن الإسماعيلية وبورسعيد والسويس، على أن الإنجليز قد نقضوا هذا العهد كما سيجىء بيانه.

جلاء العائلات البريطانية

وأخذت أفواج العائلات البريطانية تجلو عن الإسماعيلية وعن مدن القتال عائدة إلى بريطانيا، وكان هذا الجلاء نذيراً بعدم اطمئنان الإنجليز على حياة عائلاتهم فى هذه المنطقة بعد ما رأوه من استبسال المصريين فى معركة الإسماعيلية الثانية.

وقد بلغ عدد العائلات التى جلت عن الإسماعيلية وغيرها فى أعقاب معركة ١٧، ١٨ نوفمبر زهاء ألف أسرة.

معركة السويس الأولى

(٣ ديسمبر سنة ١٩٥١)

وقعت فى السويس يوم الاثنين ٣ ديسمبر سنة ١٩٥١ معركة دامية كان الإنجليز هم المباغين فيها، وذلك أنه قبيل ظهر هذا اليوم كانت إحدى سيارات النقل التابعة للبولىس تقل قوة من جنود بلوكات النظام وتسير عند مدخل المدينة آتية من الطريق الصحراوى، فتعطلت السيارة بالقرب من ورشة السكك الحديدية فى منطقة الأربعين، فترجلت القوة وأخذت فى إصلاح عطب سيارة النقل (اللورى).

وفى هذه اللحظة أخذ الجنود الإنجليز الموجودون بالمعسكر البريطانى فى إطلاق النار على أفراد هذه القوة، دون تحذير أو إنذار، وقد انهال الرصاص

سراعًا وتباعًا على رجال البوليس، فقابلوا العدوان بإطلاق النار على المعتدين. وفي الوقت نفسه خرجت قافلة من السيارات الإنجليزية المسلحة بلغت عدتها سبعين سيارة، تقل جنودًا مسلحين بالبنادق والمدافع الرشاشة، واتجهت إلى المدينة، وأخذت تطلق النار على الأهليين جزأً، وقد صدتها سيارات البوليس المصرى قدر ما استطاعت، وأجاب رجال البوليس والأهلون على الضرب بضرب مثله، واستمرت المعركة عدة ساعات.

وفي المساء هدأت الحالة نوعًا، وانسحبت السيارات البريطانية المسلحة إلى جوار معسكرها، وقيمت قوات بريطانية تحاصر ورشة السكك الحديدية القريبة من المعسكر، وحوصر فيها الموظفون والعمال.

وقد أبدى رجال البوليس والمدنيون في هذه المعركة من البطولة والشجاعة في الكفاح ما يعد مقبرة للروح المصرية العالية، فقد كانوا يحاربون قوات تفوقهم عددًا وعددًا.

وكان للفدائيين عمل يذكر بالثناء في هذه المعركة، فقد ألفوا من بينهم فرقة مجهزة بالبنادق والمدافع السريعة الطلقات، وتحصن أفراد هذه الفرقة في مواقع خفية مواجهة للمعسكرات البريطانية التي كانت تأتي منها النجذات إلى الجنود البريطانيين في أثناء شهبوب المعركة، وأصلوا هذه النجذات نارا حامية من الأماكن التي كانوا ممتنعين فيها.

واستشهد في هذه المعركة ٢٨ (ثمانية وعشرون) من المصريين، منهم ٧ من رجال البوليس، وبلغ عدد الجرحى سبعين جريحًا، منهم ١٢ من رجال البوليس، وكان من بين القتلى والجرحى المدنيون طفل، وأربع من النساء.

وبلغ عدد قتلى البريطانيين ٢٢ (اثنين وعشرين) وأصيب منهم أربعون بجراح مختلفة.

وقد عرفنا من أسماء الشهداء في هذه المعركة: محمود عبد اللطيف عامل بتليفونات السويس، فريد يسرى كونستابل المرور بالسويس، فتحي بدوى

أحمد من جنود بلوكات النظام، سعد خليل أبو النجا جندي من قوة بوليس قسم الأربعين، إمام السيد الوكيل أنبا شى بقوة القسم المخصوص بالسويس وقد سقط شهيداً وهو يتحدث بالتليفون إلى المحافظة عن سير المعركة، لطفى عبد الرحمن، عيد المجيد حسين محمد، على أبو العنين، محمد محمد البحيري، إبراهيم عبد العاطى، محمد عباس، عبد الله عباس، محمد إبراهيم، بهاء الدين على، العربي محمد سيد، نظير نجيب خير، محمد طه، محمد أحمد حسن، حلمي درويش الدكرورى، إبراهيم محمد عبد الله، عبده عبد الحميد البحيري، محمد متولى من جنود بلوكات النظام، مدين الطوخى من جنود حراسة السكك الحديدية، حنفى زهران ملاحظ ورشة السكك الحديدية، السيدة شمعة عبد الله حسين، السيدة خديجة زكى أحمد، سعد عثمان، السيد محمد سليمان، إبراهيم عبدالرحيم السيد، عبدالفتاح البلادى، السيد بكرى الجلف.

ومن هؤلاء من توفوا متأثرين بجراحهم فى الأيام التالية للمعركة.

تجدد القتال فى السويس (٤ ديسمبر سنة ١٩٥١)

تجدد القتال فى السويس يوم ٤ ديسمبر سنة ١٩٥١.

ففى كانت المدينة يحيم عليها السكون الرهيب حدادا على شهداء اليوم السابق - ٣ ديسمبر - وقع عدوان جديد يوم ٤ ديسمبر من القوات البريطانية، وفى الوقت الذى كان أهل المدينة يستعدون لتشيع جنازات الشهداء، وبدأ العدوان حين كان الأهلون يشيعون جثمان الشهيد حنفى زهران ملاحظ ورشة السكة الحديدية إلى الإسماعيلية تمهيداً لنقله إلى مسقط رأسه فى الزقازيق، ولما بلغت الجنازة (كوبرى الهويس) تصدت لها قوة بريطانية مؤلفة من ثلاث دبابات وأربع مصفحات وبضع سيارات مسلحة، وأخذت هذه القوة تطلق النار جزافاً على المشيعين والأهلين ورجال البوليس، وعلى المنازل القريبة من ذلك المكان.

وأمام هذا العدوان الأثيم عمد الأهلون ورجال البوليس إلى الدفاع عن

أنفسهم، فنشب قتال بين الفريقين استمر نحو ساعة، وكان الموقف غير متكافئ، إذ بينما كان الإنجليز يستخدمون نوعاً من الرصاص كبير الحجم ويرمون الأهلين بقنابل المدافع التي كان دورها يتجاوب في أنحاء المدينة ويهزها هزاً عنيفاً. كان الأهليون لا يستخدمون سوى البنادق العادية التي وصلت إليها أيديهم. أسفرت هذه المعركة عن عدد كبير من القتلى والجرحى من الجانبين. فقد قتل من المصريين ١٥ شهيداً منهم سيدة، واثنان من رجال البوليس، وبلغ عدد الجرحى ٢٩، منهم ٦ من رجال البوليس وطفل.

وبلغ عدد القتلى من الإنجليز ٢٤ قتيلاً بين ضباط وجنود و٦٧ جريحاً وقد عرفنا من أسماء الشهداء في هذه الواقعة: أحمد السيد محمد وهبي جندى من قوة السواحل. عبد الله عبد المنعم جندى من بلوكات النظام. عبد الحميد عبد الرازق. عبد الله صالح ييومي جندى من قوة الحدود. محمد إبراهيم المنشاوى. يوسف حسن أحمد الشريبنى تاجر. أحمد عطيفى تاجر. حسين عزازى تاجر. أحمد حسن يونس. إبراهيم شمس الدين، الحاج أحمد أبو ستين، أحمد جاد الحق، منقريوس حنا. محمد محمد حسين. حسن عبد الله على. عبده جميعى. السيدة فريدة وهبه.

وبالرغم من مجزرة هذا اليوم شيعت المدينة جنازة شهداء معركة ٣ ديسمبر في احتفال مهيب، خيم عليه الحزن العميق.

تشيع جنازة الشهداء

(٥ ديسمبر)

وفي ٥ ديسمبر شيعت مدينة السويس جنازة الشهداء الذين سقطوا في معركة اليوم السابق - ٤ ديسمبر - وكانت نعوش ضحايا خمسة عشر شهيداً تخرج من المستشفى واحداً في إثر الآخر، وهى مغطاة بالعلم المصرى. وفى طليعة هذه النعوش نعش صغير بضم جثمان حسن عبد الله على الطالب بمدرسة النهضة الابتدائية، وهو شاب لم يتجاوز العاشرة من عمره، وقد سقط شهيداً وهو فى

طريقه إلى مدرسته، واستركت جميع طبقات الشعب في تشييع أولئك الشهداء. فكان مشهداً رهيباً، أعاد إلى الأذهان تشييع جنازات الشهداء في ثورة سنة ١٩١٩.

ضرب محافظة الإسماعيلية بالمدافع

(١٧ ديسمبر سنة ١٩٥١)

في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥١ هاجمت سيارة بريطانية مصفحة دار محافظة الإسماعيلية، وأطلقت عليها نيران البنادق ومدافع الهاون، فتهدم جزء من سور الدار، وأصيب حائط مكتب مأمور القسم.

وقد رد جنود البوليس على هذا الضرب بضرب مثله من البنادق.

وأسفر هذا الاشتباك عن قتل جنديين من الجانب المصري وأربعة من الجانب البريطاني.

وكان هذا الهجوم القادر نقضاً للعهد الذى أخذه الإنجليز على أنفسهم في اتفاق أرسكين - غزالى بتحريم مدن الإسماعيلية وبورسعيد والسويس على الجنود البريطانيين.

منع المظاهرات وإغلاق المدارس

هاجت الحواظر بسبب استمرار عدوان الإنجليز على المواطنين في منطقة قناة السويس وازدياد عدد الضحايا. فقد بلغ عدد الشهداء منهم منذ معركة الإسماعيلية الأولى في ١٦ أكتوبر إلى معركة السويس الأخيرة في ٤ ديسمبر سنة ١٩٥١ - ١١٧ (مائة وسبعة عشر) قتيلًا، وعدد الجرحى ٤٣٨ (أربعمائة وثمانية وثلاثين) جريحًا.

فأخذت المظاهرات تطوف في شوارع القاهرة والإسكندرية وبعض المدن الكبرى منذ ٥ ديسمبر، وتجددت في اليوم التالى، منادية بسقوط الاستعمار الغاشم، وتحللها نداءات عدائية لوزارة الوفد، ناسبة إليها التهاون في حماية

الأهلين من عدوان الإنجليز. وحطم المتظاهرون كعادتهم مصابيح النور في بعض السوارع، كما اقتلعوا بعض الأشجار فيها، وكان معظم المتظاهرين من الطلبة والعمال.

وقد أثارت هذه النداءات أعصاب الوزارة، فقررت منع المظاهرات في أرجاء البلاد كافة، ابتداءً من ٦ ديسمبر، وتعطيل الدراسة في جميع معاهد التعليم في القاهرة والإسكندرية والجيزة.

وقد أحسنت الوزارة صنعاً في منع المظاهرات، وإغلاق المدارس مؤقتاً لأن هذه المظاهرات ما كانت تؤدي إلى تعزيز موقف مصر في نضالها، بل كانت ستؤدي حتماً إلى تصدع الجبهة الداخلية وإضعافها في تلك الساعات العصيبة. وإشاعة المصادمات بين طلبة المدارس ورجال البوليس، ووقوف كل فريق للآخر بالرصاص. في الوقت الذي يجب على الجميع مواجهة الاستعمار صفاً واحداً. ولبت حكومة الوفد قد استمرت في منع المظاهرات حتى يناير سنة ١٩٥٢. ولو أنها فعلت ذلك لما قامت يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ المظاهرات الصاخبة التي كان قيامها نذيراً بذلك الحادث المشنوم - حادث حريق القاهرة - الذي سنتكلم عنه في الفصل الثاني من الكتاب.

موقعة كفر أحمد عبده

(٨ ديسمبر سنة ١٩٥١)

لم تكن موقعة، بل كانت جريمة وحشية وقعت من الإنجليز على حي بمدينة السويس يسمى كفر أحمد عبده. وانتهت بتدميره وإبادته من الوجود. يقع هذا الكفر بين وابور تكرير المياه الذي كان خاصاً بالقوات البريطانية وبين معسكرات القوات الواقعة شمال المدينة.

وقد أرادت القيادة البريطانية أن تشق طريقاً يصل هذه المعسكرات مباشرة بوابور المياه دون أن تتوسطه مساكن الأهلين، فاعتزمت هدم هذا الكفر. لأنه يقع

في الطريق الذي أرادت شقه، وهذا الكفر يتألف من ١٥٦ منزلاً يسكنها نحو ألفي نسمة.

ففي ٥ ديسمبر سنة ١٩٥١ طلب الجنرال أرسكين القائد العام للقوات البريطانية في القنال من محافظ السويس (إبراهيم زكي الخولي) إخلاء منازل هذا الكفر. لا عتزام القيادة البريطانية هدمها في صباح يوم ٧ ديسمبر، بدعوى أن الكفر يقع بجوار واور المياه الذي يزود المعسكرات البريطانية بالماء، ولأنها تنوى أن تدم طريقاً وتقيم جسراً يصلان بين المعسكرات البريطانية وهذا الواور. اتصل المحافظ بوزارة الداخلية، فرفضت طلب القيادة، وأمرت قوات إليوليس بالسويس بحماية مساكن الكفر، والحيلولة دون هدمها، ودفع كل اعتداء يقع على ساكنيها من القوات البريطانية.

وأبلغ محافظ السويس هذا القرار إلى ممثل القيادة البريطانية بعد ظهر يوم ٦ ديسمبر، وقررت القيادة، إرجاء الهدم ٢٤ ساعة حتى تتاح الفرصة لاجتماع يعقده الجانبان.

عقد هذا الاجتماع بالسويس ظهر يوم الجمعة ٧ ديسمبر، وأصر الجانب المصري على الرفض، وأعلنت القيادة البريطانية تصميمها على تنفيذ ما اعترمت، وأعلنت وأندرت أنها ستبدأ أعمال الهدم باحتلال الحى في الساعة السادسة من صباح يوم السبت ٨ ديسمبر بقوات كبيرة من المشاة تؤيدها المدفعية والدبابات، وأنها ستباشر الهدم في هذا اليوم، وطلبت إخلاء منازل الكفر من ساكنيها تمهيداً لهدمها في اليوم التالى (٨ ديسمبر).

ونظراً لخطورة هذا الإنذار أبلغه المحافظ إلى وزارة الداخلية ليتلقى تعليماتها.

فاجتمع مجلس الوزراء خصيصاً على عجل بدار مصطفى النحاس بعد ظهر يوم الجمعة، وقرر رفض طلب القيادة البريطانية. وعهد إلى المحافظ باتخاذ الإجراءات اللازمة لمقاومة كل اعتداء يقع على الأهلى. ومقاومة تنفيذ الإنذار بالقوة إذا لزم الأمر.

وكان الظن أن تعدل القيادة البريطانية عن تنفيذ إنذارها. فتفادياً من ملخمة

بشرية قد تقع إذا أصرت على موقفها، وتدخل السفير البريطاني السير رالف ستيفنسن في الأمر. واتصل تلفونياً يوم ٧ ديسمبر بالجنرال أرسكين في (فايد) وطلب إليه إرجاء تنفيذ الإنذار ريثما يمكن للوصول إلى حل أقل خطورة مما طلب، ولكن أرسكين أصر على إنذاره، متعللاً بأن الضرورات العسكرية تقضى بتنفيذه في الموعد الذي حدده.

وأسرعت السلطات البريطانية فحشدت قوات ضخمة من ستة آلاف مقاتل. تعززهم نحو ٢٥٠ دبابة و٥٠٠ مصفحة من مختلف الأنواع والأحجام، وحوالي ٥٠ سيارة من سيارات الإشارة، وعدد من الطائرات الحربية. كل ذلك لاكتساح حي كفر أحمد عبده في الموعد المحدد، وهو صبيحة يوم السبت ٨ ديسمبر سنة ١٩٥١.

وحاصرت القوات البريطانية مدينة السويس ليلاً.

ووقفت بعض البوارج الإنجليزية في الميناء مصوبة مدافعها نحو المدينة، مستعدة لضربها بالقنابل عند أول إشارة تصدر إليها.

وقد أدرك محافظ المدينة وذوو الرأي فيها ما يجبر تنفيذ أوامر وزارة الداخلية بالمقاومة من الخراب وسفك الدماء دون جدوى، فاجتمعوا مساء ٧ ديسمبر غير مرة، ورأوا اجتنب مقاومة الإنجليز في عدوانهم الغاشم ليتفادوا تدمير مدينة السويس تدميراً كاملاً إذا اشتبك رجال البوليس بالقوات البريطانية.

وتحدث نائب المدينة الوفدي إلى فؤاد سراج الدين وزير الداخلية تلفونياً في مساء ٧ ديسمبر. وأطلعته على أنباء الموقف. وأوضح له خطورة الحال، ولكن وزير الداخلية أصر على قرار الوزارة، وأمر المحافظ بالهجوم والضرب بالرغم من علمه أن القوات البريطانية مهدت للهجوم باحتلال سطوح بعض المنازل والعمارات في المدينة لتقضى على كل حركة مقاومة.

وانتهى أعيان المدينة وذوو الرأي فيها إلى عدم تنفيذ أوامر وزير الداخلية، وقرروا عدم التعرض للقوات البريطانية فيما اعتزمت من عدوان أثيم. واضطر سكان الحي وهم يؤلفون نحو ثلاثمائة أسرة إلى إخلاء منازلهم ليلاً.

والهجرة منها. حتى لا تبيدهم نيران المدافع والدبابات في اليوم التالي، وأخذوا يرحلون عن ديارهم ومساكنهم حاملين ما استطاعوا حمله من متاعهم وأثاثهم، وتركوا معظمه بعد أن أعجلهم عنه ما كانوا فيه من فزع واضطراب، فكان هذا المنظر يثير الحزن والأسى.

وقد أوتهم المحافظة قدر ما استطاعت. وأخلت لهم دار إحدى المدارس (مدرسة البنات)، ولما لم تف بإيوانهم أسكنتهم أكشاك الاستحمام القائمة بشواطئ السويس.

وفي الساعة العاشرة مساءً تقدمت القوات الإنجليزية بدباباتها وسياراتها المصفحة ومدافعها الثقيلة. وحاصرت الكفر تمهيداً لنسفه.

وقبل فجر يوم السبت ٨ ديسمبر سنة ١٩٥١ قطعت السلطات البريطانية المواصلات التليفونية والتلغرافية بين السويس وماعداها من المدن والجهات، كما قطعت كل طرق المواصلات الأخرى، وعزلت المدينة عزلاً تاماً.

وصار الإتصال بين مصر والسويس عن طريق اللاسلكى.

وفي الصباح الباكر من هذا اليوم المشنوم زحف ستة آلاف جندي على الهدف الذي حدده، وقاموا بحصار منطقة واسعة حول كفر أحمد عيده، وأطبقوا عليها بدباباتهم ومدافعهم، واحتلت قوة منهم سطوح جميع المنازل المحيطة بالمنطقة المذكورة، ونصبوا مدافع الميدان البعيدة المدى بأول شارع فاروق، وصوبوها نحو المدينة، وعززت هذه القوات بأربعة آلاف جندي آخرين، كما عسكر جنود المظلات فوق سطوح العمارات، وأخذت طائراتهم الحربية تحلق فوق المنطقة المحاصرة على ارتفاع قليل.

أرسل محافظ المدينة نبأ هذا الزحف بطريق اللاسلكى إلى وزارة الداخلية، وأشار إلى خطورة تقدم رجال البوليس من مواقعهم لصد الإنجليز، لبعد مرمى قتابل المدافع البريطانية وعدم إمكان وصول نيران بنادق البوليس إلى مكان الحشود البريطانية.

فأجاب وزير الداخلية على هذه البرقية بأن على رجال البوليس أن ينفذوا قرار مجلس الوزراء بمقابلة القوة بالقوة.

فرد المحافظ على هذه البرقية ببرقية لاسلكية أخرى بأنه يتعذر على قوات رجال البوليس (وعدهم لا يزيد على أربعمائة جندي) الوصول إلى المكان الذي تهدم من المنازل، لاحتشاد قوات بريطانية مسلحة تربو على عشرة آلاف جندي، وعدد كبير من الدبابات ومدافع الميدان تسد الطريق إلى هذا المكان، وأن نائب المدينة وأعضاء البلدية وأعضاء اللجنة القومية بها قابلوه وطلبوا منه بإلحاح منع التصادم بين رجال البوليس والجيش البريطاني، حقناً للدماء، وحفظاً لأرواح الأهلين.

فرد وزير الداخلية على هذه البرقية ببرقية إلى المحافظ بتنفيذ التعليمات السابقة صدورها إليه بالمقاومة إلى النهاية، مع أخذ الاحتياط اللازم لعدم إصابة الأهالي بأى أضرار.

واتصل رئيس قوات البوليس بالمدينة (اللواء مصطفى المتولى) ونائبها بالوزير، وأفهماه أن وضع قوات الطرفين بالنسبة لبعضهما لا يسمح بأى اشتباك بينهما دون تعريض الأهالي للخطر المحقق، فأمر الوزير قائد البوليس باتخاذ كل الإجراءات اللازمة التى تكفل الجمع بين تنفيذ أوامر الحكومة بالمقاومة وبين صيانة أرواح الأهلين !!

ولقد لجأ المحافظ وقائد البوليس وأعيان المدينة إلى سلوك الخطة التى لا معدى عن اتباعها، وهى الحيلولة دون اشتباك رجال البوليس والأهلين بالقوة الزاحفة وعدم التعرض لها.

وزحفت قوات الهدم والتدمير على الحى الحزين، وهاجمت منازل البالغ عددها ١٥٦ منزلاً. ونسفتها بالقتال تحت حماية دباباتها ومدافعها وطائراتها، ودكتها دكا، ونسفتها بالألغام، والمباني التى استعصت على الهدم كان جنود المظلات يشعلون النار فيها ليسهلوا مهمة هدمها وتدميرها.

وزال حى كفر أحمد عبده من الوجود بهذه الوسيلة الهمجية. وصار بعد نفسه

أطلالا من الخرائب تشبه أطلال بعض مدن ألمانيا التي دمرها الحلفاء في أعظم حرب عرفها التاريخ!

ولاريب أن هذه «الموقعة» هي وصمة في جبين الاستعمار البريطاني. وصفحة سوداء في تاريخ إنجلترا!

وما أن طيرت أسلاك البرق نبأها حتى قوبلت بالاشمزاز والاستنكار في أرجاء العالم. واستنكر الناس على الأخص تجريد جيش جرار لهدم منازل قرية لا حول لها ولا طول، ولا ذنب ولا جريرة، واعتبرت هذه الجريمة من الفظائع التي تأبأها الإنسانية وتقشعر منها الأبدان.

نتائج موقعة كفر عبده

كان للمأساة المروعة التي وقعت في كفر عبده وللوحشية التي ظهر بها الإنجليز في إبادة هذا الحى أثر عميق في النفوس، واستبان منها تمادى الإنجليز في العدوان على مصر. والاستهانة بكرامتها وحكومتها.

وقد أبلغت وزارة الخارجية المصرية ممثل دول العالم المجتمعين في الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة التي كانت منعقدة وقتئذ بباريس مذكرة أوضحت فيها فظاعة العدوان البريطاني المسلح على القرية الآمنة، وتولى محمد صلاح الدين وزير الخارجية الذي كان يرأس وفد مصر لدى هيئة الأمم المتحدة تقديم هذه المذكرة إلى السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة وإلى جميع رؤساء بعثات الدول المشتركة فيها، وفي الوقت نفسه قدمت الحكومة احتجاجاً شديداً إلى وزير الخارجية البريطانية عن طريق سفير مصر بلندن.

واجتمع مجلس الوزراء في يوم ١١ ديسمبر سنة ١٩٥١. وتباحث طويلاً في الموقف، وأصدر قرارات تدل على اشتداد الأزمة بين مصر وبريطانيا.

سحب سفير مصر في لندن

وأهمها استدعاء سفير مصر في بريطانيا - عبد الفتاح عمرو - احتجاجاً على تصرفات السلطات البريطانية في منطقة القتال واعتداءاتها المتكررة.

وأخراها جريمة كفر عبده. وقد وصل السفير إلى القاهرة صبيحة يوم ٢٠ ديسمبر. وهذا الإجراء كان بمثابة تمهيد لقطع العلاقات السياسية بين البلدين. وقد أبلغت وزارة الخارجية السفير البريطاني في القاهرة هذا القرار في كتاب أوضحت فيه الأسباب التي بنى عليها وسجلت فيه فظاعة العدوان البريطاني قالت فيه:

«منذ ١٦ أكتوبر الماضي، وفي مذكرات دبلوماسية متتالية، لم تتوان الحكومة المصرية عن الاحتجاج لدى حكومة لندن وسفارة المملكة المتحدة بالقاهرة على الفظائع وأعمال العدوان الكثيرة التي دأبت القوات البريطانية على ارتكابها في منطقة قنال السويس ضد الأهالي ويمثل السلطة العامة ورجالها وعلى أملاك الدولة العامة والخاصة وممتلكات الأفراد، وكان آخر مظهر لهذه الاعتداءات البشعة ما وقع في يومى ٨ و ٩ ديسمبر الجارى من هدم قرية كفر عبده بالسويس هدمًا تامًا، في ظل الدبابات والمصفحات والمدافع، وفي حمى القوات البريطانية المسلحة، وكان من جراء هذا العمل المستند إلى القوة الغاشمة تشريد ثلاثمائة أسرة من الطبقات العاملة أخرجوا من ديارهم وألقى بهم إلى عرض الطريق. وسيظل مثل هذه القرية كمثال دنشواى منقوشًا على صفحات قلوب المصريين، أثرًا باقياً للفظائع وأعمال الظلم والجبروت التي ارتكبتها الاحتلال البريطاني في أرض الوطن.

«ولطالما طلبت الحكومة الملكية المصرية في مذكراتها سالفة الذكر - ابتغاء تجنب أسباب الاحتكاك وإراقة الدماء - سحب القوات البريطانية فوراً من الأماكن التي احتلتها منذ ١٦ أكتوبر الماضي، واعتبار مدن بورسعيد والإسماعيلية والسويس مناطق محرمة على القوات البريطانية، فلم تقر الحكومة البريطانية في المملكة المتحدة هذا الطلب إلا في يوم ١١ ديسمبر سنة ١٩٥١ ولكنها قيدته بتحفظات بالغة الخطر حتى أصبح إقرارها عديم الأثر.

«لذلك وإعلاناً للضغط والاحتجاج الصارخ إزاء هذه الحال التي كلفت مصر كثيراً من أرواح أبنائها عدا المئات من الجرحى من المدنيين ورجال السلطة

العامة، وعدا الأضرار التي لا حصر لها في المرافق والممتلكات - قررت الحكومة الملكية المصرية استدعاء سفيرها بلندن وقد صدر إليه الأمر بالعودة إلى القاهرة فوراً.

«ومن المقرر أن الحكومة الملكية المصرية تحتفظ بحقوقها كافة في التعويضات عن الخسائر والأضرار التي وقعت بمنطقة القتال نتيجة للعدوان البريطاني، كما أنها تحتفظ باتخاذ ما تراه ملائماً من الإجراءات وفق ما تقتضيه تطورات الأحوال مستقبلاً».

وقررت الوزارة أيضاً أن تمنح الحكومة أهل كفر أحمد عبده الذين هدمت منازلهم قطعة أخرى من أملاك الدولة في مدينة السويس، وأن تبني لهم على نفقتها منازل بدلاً من منازلهم التي هدمت، وتدفع لهم إعانات كتعويض لهم عن الخسائر التي لحقتهم، وفتحت اعتماداً لهذا الغرض مقداره مائة وخمسون ألف جنيه لبناء هذه المنازل وتعويض أصحابها.

وقررت كذلك الاستغناء عن خدمات الموظفين الإنجليز في المصالح الحكومية والاستيلاء على الأرض المقام عليها نادى الجزيرة للمنفعة العامة، وكان يرأسه السفير البريطاني.

وقررت نقل المكتب الهندسى المصرى من لندن إلى السويس، وهو مكتب أسس في عهد الاحتلال، وكان من مخلفات الاستعمار، ومهمته استيراد ما يلزم الحكومة من الصفقات من المصانع الإنجليزية، كالمقاطرات والسيارات الحكومية والآلات الحربية وجميع الأدوات الحكومية، وقد عمل هذا المكتب كثيراً على جعل مصر عالة على المصانع الإنجليزية دون سواها.

وقررت الوزارة أيضاً استصدار تشريع بمعاقبة كل مصرى يتعاون مع السلطات العسكرية الأجنبية، وتشريع آخر بتعديل قانون حمل السلاح بحيث تكون الإباحة هي الأصل تمكيناً للمواطنين من الدفاع عن أنفسهم وبلادهم.

اجتماع صلاح الدين - إيدن

(١٨ ديسمبر سنة ١٩٥١)

في خلال الكفاح في القنال، اجتمع محمد صلاح الدين وزير الخارجية بأنطوني إيدن وزير خارجية بريطانيا^(١٥) بباريس، حيث كانت هيئة الأمم المتحدة مجتمعة، وكان الاجتماع بدار السفارة البريطانية في العاصمة الفرنسية.

وقد تم يوم ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥١ بناءً على طلب أنطوني إيدن وعملاً بنصيحة تلقاها من رالف ستيفنسون سفير بريطانيا في مصر، واستمر الاجتماع ساعة من الزمن، دون أن يتفق الوزيران على شيء في شأن القضية المصرية ذاتها، ولا في شأن حوادث القنال.

وقد طلب إيدن في الاجتماع إنهاء السياسة المصرية التي لا تنطوي على التساهل والتفاهم مع بريطانيا، والوصول إلى تسوية سلمية للنزاع القائم بين البلدين وإن الخطوة الأولى نحو أية تسوية هو تحسين جو العلاقات بينهما، وأن تهذل الحكومة المصرية كل جهدها حتى لا يسوء الموقف في قناة السويس أكثر مما هو الآن (١٩٥١) وذلك قبل الدخول في أية مفاوضات كاملة.

قد طلب صلاح الدين من جانبه أن يكف البريطانيون عما يقومون به في منطقة القنال، وطلب أن تكون المفاوضات على أساس الجلاء ووحدة مصر والسودان.

وبدا من حديث إيدن أن بريطانيا لا تميل إلى التساهل في موقفها، وسوغ هذا الموقف بأنها لا تحتمل ضربتين في الشرق الأوسط في آن واحد، ويكفيها الضربة التي تلقتها في إيران بتأميم البترول وخروجها من عبادان. واقترح إيدن عقد اجتماع آخر يدعو إليه قريباً، فأجاب صلاح الدين بأنه مستعد لقبول هذه الدعوة إذا قرنت بإعلان استعداد بريطانيا للجلاء الناجز عن منطقة قناة السويس.

(١٥) كانت وزارة المحافظين تتولى الحكم برئاسة ونستون تشرشل وفيها إيدن وزيراً للخارجية.

وقال إيدن إن بريطانيا لا يمكنها مفاوضة مصر في الوقت الذي تتوالى فيه الهجمات على القوات البريطانية.

وانتهى الاجتماع على غير جدوى، واتضح من الحديث الذي دار فيه أن لا أمل وقتئذ في تسليم بريطانيا بمطالب مصر في الجلاء ووحدة مصر والسودان ولا في وقف العدوان في القنال.

واتخذت الصحف البريطانية من هذا الاجتماع دعاية لسياستها ووسيلة لتخدير أعصاب المصريين وصرفهم عن الاستمرار في الكفاح، ذلك الكفاح الذي أقض مضاجع الاستعمار، فأخذت هذه الصحف تعيد وتكرر أن بريطانيا معنية بالتفاهم مع مصر والموافقة على إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦، إذا ما تحقق الهدوء والاستقرار في منطقة القنال، وهذا معناه الكف عن الكفاح والجنوح إلى الهدنة والمساومة.

على أن السفارة البريطانية بالقاهرة أذاعت بياناً دل على أن لا جدوى وقتئذ من انتظار تغيير في سياسة بريطانيا حيال مصر قالت فيه:

«ظهرت في الصحف المصرية إحياءات تدل على أن المغزى من مقابلة صلاح الدين باشا لمستر إيدن هو أن مستر إيدن سيعرض مقترحات جديدة لتسوية المشاكل الرئيسية للعلاقات المصرية البريطانية. ولكن ينبغي ألا يغيب عن البال أن الشرط لتحقيق أى تقدم في هذه المباحثات هو أن توقف الحكومة المصرية اتخاذ التدابير ضد المصالح البريطانية في مصر وأن تتوقف عن أعمال الإزهاق والتهديد في منطقة القنال».

ومعنى هذا البيان أن الحكومة البريطانية كانت ماضية في سياسة القوة الغشوم وتطلب من مصر الكف عن المقاومة.

ومع ذلك فعندما اطلع مجلس الوزراء على تقرير صلاح الدين بضمون اجتماعه بإيدن صرح النحاس لمندوبي الصحف قائلاً: (إن كل شيء على مايرام!).

تعيين حافظ عفيفي رئيساً للديوان الملكي

(٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥١)

من المسائل التي أثرت وفتتذ في مجرى الحوادث تعيين الدكتور حافظ عفيفي رئيساً للديوان الملكي، وكان من قبل رئيساً لمجلس إدارة بنك مصر، وقد أصدر فاروق أمراً ملكياً بهذا التعيين يوم ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥١، وكان هذا المنصب شاغراً أكثر من عام ونصف عام منذ استقالة حسين سرى منه في أبريل سنة ١٩٥١^(١٦) فلم يكن تـ أسباب واضحة تدعو إلى شغل هذا المنصب في الظروف العصيبة التي كانت تكتنف البلاد؛ ودلت الملايسات على أن سببه الجوهرى هو رغبة فاروق في إخلاء مركز حافظ عفيفي في بنك مصر ليشغله (إلياس أندراوس) أحد رجال حاشيته المفرين إليه وأداته في اختلاساته وسرقاته، وقد شغل أندراوس فعلاً مركز العضو المنتدب لمجلس إدارة البنك بعد تعيين حافظ عفيفي رئيساً للديوان وتعيين عبد المقصود أحمد رئيساً لمجلس إدارة البنك

فوجيء الرأي العام بهذا التعيين، كما فوجئت به وزارة الوفد، أما الرأي العام فقد استنكره وأخذ يتأهب للإعلان عن شعوره حيال هذا الحادث المفاجئ وأما وزارة الوفد فقد لُزمت الصمت.

وأعقب هذا الحادث تعيين (عيد الفتاح عمرو) سفير مصر في لندن وقتئذ - والمعروف بميله الإنجليزية - مستشاراً للديوان الملكي في الشؤون الخارجية. مع استمرار شغله لمنصبه الأصلي، وأصدر فاروق أمره بهذا الندب يوم ٢٥ ديسمبر أى في اليوم التالى لتعيين حافظ عفيفي رئيساً للديوان.

وقد فوجئت الوزارة أيضاً بهذا الندب ولزمت الصمت. على الرغم مما فيه من افتئات على حقوقها الدستورية.

أثارت هذه التعينات خواطر المواطنين. وعدوها تحدياً من السراى لحركة

(١٦) راجع الجزء الثالث من كتابنا (في أعقاب الثورة «سنة ١٩١٩»).

الكفاح في القتال، وتعبيراً عن رغبة الملك في التفاهم مع المستعمرين، والتنكر له في كفاح الشعب. كما فعل الحديو توفيق في إبان الثورة العراقية سنة ١٨٨٢.

المظاهرات الصاخبة ضد فاروق

على الرغم من قرار الوزارة بمنع المظاهرات منذ يوم ٦ ديسمبر سنة ١٩٥١. بدأت المظاهرات العدائية ضد فاروق تتجمع وتسير في الشوارع منذ ٢٥ ديسمبر، وأخذت الهتافات العدائية ضده تسمع لأول مرة مدوية في فناء الجامعات، وفي الشوارع والميادين.

كانت هذه المظاهرات ظاهرة جديدة لم يسبق لها مثيل في الحياة السياسية وجاءت نذيراً بما سينول إليه مصير الملك والملكية، ومثل هذه الظواهر كانت في كثير من البلدان مقدمات لزوال هيبة الملكية وسقوطها.

ولقد بدا الفرق جلياً بين عطف الشعب على فاروق حين حاصرت الدبابات البريطانية قصر عابدين يوم ٤ فبراير سنة ١٩٤٢^(١٧) وسخطه الذي عبر عنه في ديسمبر سنة ١٩٥١.

ولا غرابة في هذا التحول، فإن الشعب قد عرف تدريجاً في خلال هذه السنين مساوئ فاروق ومفاسده، عرف عنه مغامراته النسائية وسلوكه الشائن في هذا الصدد، وغشياته مجالس الميسر ولعبه القمار علناً أمام الناس، وسرقاته في القمار وغير القمار، وقضائه السهرات الماجنة في الأندية الليلية، ثم عرف عنه اشتراك حاشيته والمقربين إليه واشتراكه هو أيضاً في الاتجار بالأسلحة والذخائر الفاسدة التي عقدت صفقاتها في أثناء جرب فلسطين سنة ١٩٤٨، وتبين للشعب مما ترامى إليه سنة ١٩٥٠ و ١٩٥١ عن تحقيقات النيابة في قضية الأسلحة الفاسدة أن الملك كان يتاجر فيها، غير مكترث لتعريض الجيش والبلاد للكوارث والويلات، وأنه فتح لأرباحه من هذه التجارة الفاسدة حساباً خاصاً في أحد البنوك

(١٧) انظر تفصيل هذا الحادث في الجزء الثالث من كتابنا (في أعقاب الثورة).

الأجنبية (البنك البلجيكي والدولى) باسم آدمون جهلان أحد شركائه فى الإجرام.

وقد اجتمعت هذه المساوئى والمفاسد، فأثارت فى نفوس المواطنين سخطاً وغضباً على فاروق، وكانت حوادث ديسمبر سنة ١٩٥١ وسيلة للتعبير عن هذه المشاعر التى كانت مكبوتة فى النفوس حتى انفجرت أخيراً، وكسرت السدود والحوائل التى وضعتها التشريعات والنظم السائدة وقضت لحماية «الذات الملكية» قلنا إن هذه المظاهرات كانت ظاهرة جديدة لم يسبق لها مثيل، حقاً قد حدث ١٢ فبراير سنة ١٩٤٦ لمناسبة الاحتفال بوضع الحجر الأساسى للمدينة الجامعية بالجيزة أن ظهرت فى محيط الجامعة حركة عدائية ضده، إذ هتف بسقوطه فريق محدود من طلبة الجامعة وهدموا جزءاً من السراى الذى أقيم لهذه المناسبة، ومزقوا صورته، ولكن هذه الحركة كانت محدودة النطاق، ولم يتسع مداها. أما فى هذه المرة فقد عمت الحركة العدائية الجامعات والشوارع والميادين، وزخرت بالمظاهرات الصاخبة المفاجئة تهتف بسقوط فاروق وأسرته، وسمعت فيها هتافات عدائية ضده لم تكن تسمع عالية من قبل فى محيط الطلبة والعمال وطوائف المواطنين.

وتعددت هذه المظاهرات فى القاهرة والإسكندرية، ثم امتدت إلى عواصم المديرىات.

وعلى أثر التجمعات والمظاهرات والهتافات التى حدثت فى الجامعات الثلاث^(١٨) قررت مجالس إدارتها وقف الدراسة فيها مؤقتاً، ابتداءً من يوم الخميس ٢٧ ديسمبر «إلى حين صدور أوامر أخرى، أى إلى أجل غير مسمى». وقررت الوزارة أيضاً تعطيل الدراسة فى الأزهر وكلياته ومعاهده وفى المدارس الثانوية فى القاهرة. والاسكندرية والجيزة ابتداءً من يوم السبت ٢٩ ديسمبر. وبرغم إقفال الجامعات والمدارس، استمرت المظاهرات العدائية ضد فاروق تسير فى الشوارع وتهتف الهتافات العدائية ضد الملك والملكية.

(١٨) فؤاد (القاهرة الآن) وإبراهيم (عين شمس) وفاروق (الإسكندرية).

تصريح الجنرال روبرتسن

(٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١)

وزاد في ثورة المخاطر وفي سخط الشعب على الاستعمار وعلى فاروق معاً تصريح خطير أدلى به الجنرال بريان روبرتسن القائد العام للقوات البريطانية في الشرق الأوسط، حين وصل إلى مقر قيادته في «فايد» يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ عائداً من لندن، قال فيه:

«لقد عدت تَوْاً من زيارة قمت بها للندن، حيث اقتضى الأمر أن أقدم تقريراً عن الموقف في قناة السويس إلى رؤسائي العسكريين، وإلى رئيس الوزراء^(١٩) ووزير الخارجية^(٢٠)، وما أقوله الآن هو بيان كلّفني به رئيس الوزراء (ونستون تشرشل) عند انتهاء مناقشاتنا.

«إن وزير الخارجية (أنطوني إيدن) قد أوضح في مناسبات عدة، أن حكومة جلالة الملك عاقدة العزم على السير قدماً فيما يتعلق بمقترحات الدول الرباعية التي من المرجو بإخلاص أن تشترك مصر فيها اشتراكاً كاملاً وعلى قدم المساواة.

«وإلى أن يتم مثل ذلك الاتفاق، ستحافظ حكومة جلالة الملك على مركزنا، في منطقة القناة، وستصون حرية الملاحة الدولية في القناة، لا لمصلحة ذاتية قائمة على الأنانية، ولكن مساهمة من جانبنا في الدفاع عن العالم الحر.

«وإنه لخطأ كبير أن يتخيل أى إنسان أن أعمال الضغط والإرهاب وما يتلوها من نتائج لا مفر منها، تؤثر بأى شكل من الأشكال في عزمنا ذاك، وإذا اقتضت الضرورة ذلك، فإننا سنستمر في أعمال المقاومة شهراً في أثر شهر، بل ولشهور عديدة إذا احتاج الأمر، وستقابل القوة بالقوة، مستخدمين من جانبنا ما لا يزيد

(١٩) ونستون تشرشل.

(٢٠) أنطوني إيدن.

عن الحاجة، ولدينا القوة الكافية تحت تصرفنا، كما لدينا التأييد من عدة بلاد أخرى، فلا يخدعنا امرؤ نفسه بالتفكير في أننا سنغير سياستنا على مر الوقت أو نتيجة للإرهاب».

كان هذا التصريح ذا صبغة رسمية، وقد أبلغته القيادة البريطانية إلى الصحف، وكان تعبيراً صريحاً عن إصرار الحكومة البريطانية والقيادة العسكرية لقواتها على موقف العدوان والتحدى لمصر، وإيذاناً باستخدام القوة لبقاء الاحتلال

استمرار الكفاح في القنال

لم تتراجع مصر أمام تهديدات البريطانيين، وخاصة تصريح الجنرال بريان روبرتسن، واستمر الكفاح في القنال ماضياً في سبيله.

محاولة اغتيال الجنرال أكسهايم

(٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١)

ألقي بعض الفدائيين ثلاث قنابل يدوية على سيارة البريجادير جنرال أكسهايم قائد القوات البريطانية في منطقة الإسماعيلية يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ بالقرب من كوبري نفقشة، أثناء ذهابه إلى منطقة القصاصين، وقد أصابت سائق السيارة كما أصابت مقدمتها، ولكنها لم تصب البريجادير أكسهايم، وعقب وقوع هذا الحادث انتشرت قوات بريطانية تؤيدها الدبابات والمصفحات على طول الطريق حتى أبن صوير وأخذت تفتش المارة في تعسف واستفزاز. ثم حاصرت بعض القرى وفتشت منازل الأهليين فيها بحجة اعتقال الفدائيين بها.

معركة أخرى في السويس

(٣ - ٤ يناير سنة ١٩٥٢)

وقعت في يومى الخميس والجمعة ٣ و ٤ يناير سنة ١٩٥٢ معركة أخرى دامية في السويس بين البريطانيين والمصريين من رجال البوليس والمدنيين.

بدأت المعركة عصر يوم الخميس، واستمرت إلى اليوم التالي، كانت بدايتها عدواناً من الإنجليز، إذ خرجت سيارة جيب من معسكرهم الرئيسي بالسويس تقل ضابطاً وبعض الجنود، واتجهت إلى مدخل المدينة في الطريق المعروف بطريق المعاهدة.

ولما وصلت إلى وزش القاطرات التابعة لمصلحة السكك الحديدية أرادت افتتاح هذه الورش، فحذر الحراس راكبيها، فأجابوا على هذا التحذير بإطلاق الرصاص عليهم، فرد الحراس على هذا العدوان بضرب مثله.

ولم تمض دقائق حتى خرجت من المعسكر البريطاني دبابتان وعشرون سيارة مصفحة وثلاثون سيارة نقل (لورى) تعج بالجنود الإنجليز، واتجهوا إلى وابور تكرير المياه للمعسكرات البريطانية المجاور لكفر أحمد عبده، وخرجت قوة أخرى صغيرة واتجهت إلى ورش القاطرات.

ووصلت أنباء هذه التحركات إلى رجال البوليس، فأيقنوا أن الإنجليز يريدون الاعتداء على المدينة كلها، فتحصنوا في منازل كفر محمد سلامة وكفر البراجيل المجاورة لكفر أحمد عبده، وكذلك تحصن الفدائيون في بعض المنازل. وتبادل الفريقان إطلاق الرصاص، وكان الأهالي ينقلون الذخيرة إلى جنود البوليس والفدائيين المتحصنين في المنازل تحت وإبل. من رصاص الإنجليز، فلم يرهبوا الرصاص، وساهموا بشجاعة في رد العدوان، ولما جن الليل هدأت المعركة قليلاً.

قضت القوات البريطانية ليلة ٤ يناير في تعزيز مواقعها في منطقة وابور المياه. وكان ذلك نذيراً بهجوم جديد لها على المدينة. وقد اتخذت هذه القوات مواقعها بين المساكن المتهمة في كفر أحمد عبده وفي ورشة الواهورات مواجهة كفر سلامة وطريق المعاهدة.

وفي نحو الساعة الرابعة، من صبيحة يوم ٤ يناير استأنف الإنجليز عدوانهم المسلح على أهل المدينة، وكان الفوج الأول منهم يتألف من خمسمائة جندي تعزيزهم عشرون دبابة.

فاحتلوا كشكى المثلث رقم ١ ورقم ٢ ثم أخذوا يطلقون النار على الأهليين، فلم يكن من الأهليين إلا أن قابلوا العدوان بالدفاع المسلح عن أنفسهم، وأجابوا على الضرب بضرب مثله، وانضم إليهم القذائيون من كتية الشهيد أحمد عبد العزيز، كما لحقت بهم قوة من رجال البوليس ليساهموا في رد العدوان. ونشبت بين الفريقين معركة دامية انسحب على أثرها الإنجليز عائدين إلى قاعدتهم.

وانتهز المجاهدون هذه الفرصة فبثوا أربعة ألغام في جنوب وابور المياه، فأخذت تنفجر على التعاقب ونسفت بعض مباني الوابور.

وفي منتصف الساعة السابعة صباحاً عاود البريطانيون هجومهم وأخذوا يضربون مواقع المجاهدين بالمدافع، وكانو يركزون إطلاق قنابلهم على كل بيت أو موقع اعتقدوا أن جنود البوليس والمجاهدين يمتنعون فيه، وتبادل الفريقان إطلاق النار.

وبلغ من إسراف الإنجليز في العدوان أنهم أطلقوا ما لا يقل عن ألف رصاصة على مبنى المستشفى الأميري وحديقته، ومنزل مديره، على الرغم من ارتفاع العلم الأبيض على سارية المستشفى، وأطلقوا الرصاص أيضاً على سيارات الإسعاف وناقلات المرضى.

ولم يرهب الأهليون عدوان البريطانيين، بل تجلت روحهم المعنوية العالية، فأخذوا يتوافدون طيلة المعركة على المنطقة التي اتخذها الإنجليز ميداناً لعدوانهم غير مباليين بالقذائف التي كانت تنطلق من مدافع البريطانيين وبناذقهم، وكان النساء والأطفال من وراء الصفوف يزودون المجاهدين بحاجتهم من الذخيرة.

وفي الساعة السادسة مساءً اتصل القنصل البريطاني بالمحافظة وأبلغها أنه إذا لم يتوقف إطلاق النار من الجانب المصري فإن القوات البريطانية ستضطر إلى اتخاذ إجراءات تأديبية شديدة في الغد، وإلى ضرب المدينة بالمدافع، وأجيب القنصل على هذا التهديد بأنه يجب أن يكون مفهوماً أن الجانب المصري لن يقف مكتوف الأيدي أمام أية بادرة لعدوان بريطاني، وأنه سيبادر بالرد على كل اعتداء بمثله.

وأخذ الهدوء يسود المدينة ليلاً، بعد أن انقطع عنها نوحاً من ثلاثين ساعة، وعند منتصف الليل أتم الإنجليز حصار المدينة وسدوا معظم المنافذ إليها. وأسفرت هذه المعركة عن خمسة من الشهداء و ٤٤ جريحاً من المصريين وعرفنا من أسماء الشهداء: صابر حسين حسن (وهو طفل صغير)، نور الدين حسن يوسف، فؤاد محمد إسماعيل علوان،

واستشهد في اليوم التالي على شعراوي من عمال وابور المياه التابع لمدينة السويس.

وبلغ عدد قتلى الإنجليز في هذه المعركة ٢٥ وعدد الجرحى منهم ٥٥.

الدكتور عزيز فهمي

وقد هزت الأرمحية الوطنية المرخوم الدكتور عزيز فهمي فسارح إلى الحضور إلى السويس قادماً من القاهرة صبيحة يوم المعركة، وقصد إلى ميدان القتال، وزار المستشفى حيث وصى الجرحى والمصابين، وأخذ يشدد عزائم المجاهدين. فكان حضوره والقتال مستمر مثلاً يضرب في الشجاعة والمساهمة الفعلية في رد عدوان البريطانيين.

وكان الأجدر بوزراء الحكومة أن يبادروا بأداء هذا الواجب، ولكنهم لم يفعلوا.

معركة أبي صوير (٤ يناير سنة ١٩٥٢)

وقعت معركة في أبي صوير يوم ٤ يناير سنة ١٩٥٢ بين الإنجليز والفدائيين تبودلت فيها طلقات النار بين الفريقين.

واستشهد فيها ثلاثة من المجاهدين هم: محمد عبد الله علي، شعيب مصطفى علي، عبده محمد.

وبلغ ضحايا الإنجليز فيها خمسة.

معركة المحسمة (٩ يناير سنة ١٩٥٢)

وبعد ذلك جرى اشتباك آخر يوم ٩ يناير بين المجاهدين المصريين وبين الإنجليز في الطريق بين المحسمة وأبي صوير قتل فيه ضابط إنجليزي. وتبادل الفدائيون والإنجليز إطلاق النيران، وهذه المعركة هي التي استشهد فيها عباس سلمان الأسير الطالب بجامعة فاروق (الإسكندرية)

حملات تفتيشية على القرى

ومضت القوات البريطانية في حصار القرى الواقعة على طريق المعاهدة بين الإسماعيلية والتل الكبير، بدعوى التفتيش عن الأسلحة التي خبأها الفدائيون فيها، وكان هذا التفتيش يأخذ شكل حملات عسكرية إرهابية واسعة النطاق.

ففي ١١ يناير سنة ١٩٥٢ عبرت قوة بريطانية كبيرة مؤلفة من أربعمائة جندي من لواء المظلات ترعة الإسماعيلية في قوارب من المطاط ونزلت على الضفة اليمنى (القبليّة) للترعة على بعد بضعة كيلومترات من أبي صوير، فشنت حملة تفتيشية كبيرة على عزبة السبع آبار وأبي سلطان.

وأكره الإنجليز أصحاب منازل عزبة أبي سلطان على إخلائها، وجعوا رجال القرية في مكان واحد وأحاطوهم بسيّاح من الأسلاك الشائكة، ووضعوا النساء والأطفال داخل سيّاح آخر، وفتشوا المنازل واحدًا واحدًا، واعتقلوا عدة مواطنين نقلوهم إلى أحد المعسكرات.

معركة التل الكبير (١٢ - ١٣ يناير سنة ١٩٥٢)

في يوم السبت ١٢ يناير سنة ١٩٥٢ هاجم الإنجليز بلدة التل الكبير بدعوى أنها تؤوي بعض الفدائيين الذين كانوا يهاجمون معسكراتهم في هذه الناحية.

قاوم رجال البوليس والفدائيون هذا الهجوم مقاومة جمعت بين البطولة والمهارة في القتال، فقد علموا باستعداد الإنجليز لمهاجمة بلدتهم وأنهم ملأوا قطاراً بالذخيرة والسلاح والجند، وأن هذا القطار في طريقه إلى التل الكبير قادماً من الإسماعيلية، فما أن علموا بهذا النبأ حتى ترقبوا القطار قبل وصوله، ووضع الفدائيون ألغاماً تحت القضبان على مقربة من مدخل معسكر التل الكبير، فلما وصل القطار إلى هذه النقطة انفجرت الألغام ونسفت بعض القضبان، فتوقف القطار، وكان ذلك في صبيحة السبت ١٢ يناير.

فلما وصل دوى الانفجار إلى آذان الإنجليز في المعسكر خرجت منه قوة ضخمة تغرزها الدبابات والمصفحات والطائرات وحاصرت منطقة الانفجار، وأخذت تطلق النار على من فيها.

ولما أرادت القوة البريطانية عبور الكوبرى القائم على ترعة الإسماعيلية لتصل إلى موقع الفدائيين تصدى لها الفدائيون ورجال البوليس، ونزل أحدهم إلى قاع الترعة وفتح الكوبرى لمنع الإنجليز من العبور فوقه، وظل المصريون والإنجليز يتبادلون إطلاق الرصاص على ضفتي الترعة، فكان المصريون بالضفة اليمنى والإنجليز بالضفة اليسرى (شمالى الترعة).

ولما وصل نبأ هذا الالتحام إلى مديرية الشرقية بادرت بإرسال قوة من بلوكات النظام للدفاع عن الأهلى.

واستطاع البريطانيون أن يعبروا الترعة على قوارب من المطاط، واشتبكوا مع جنود البوليس والفدائيين، واستمرت المعركة حتى الساعة الثالثة بعد الظهر، وكان البريطانيون في خلالها يطلقون نيران مدافعهم وقنابلهم الحارقة على التل الكبير والقرى المجاورة لها، فاشتعلت الحرائق في عدد من منازلها.

وحدثت اتصالات عدة بين مدير الشرقية (محمد صادق الملا) والقيادة البريطانية في القنال، أصدر الجنر أرسكين على أثرها بوقف إطلاق النار في الساعة الخامسة مساءً.

وأُسفرت هذه الموقعة عن قتل عدد من الإنجليز واستشهاد سبعة من

الفدائيين منهم الشهداء أحمد فهمى المنيسى، وعمر شاهين، وعبد الحميد عبد الله حسن من عزية أبى سلطان، وإصابة ١٤ بجراح مختلفة.

وقد أطلق البريطانيون فى هذه المعركة النار جزافاً على أهالى التل الكبير، وكان من قتلهم سيدة تدعى سيده البندارى حسن.

وعاود الإنجليز فى اليوم التالى (الأحد ١٣ يناير) العدوان على التل الكبير، فصمد لهم المجاهدون مرة أخرى، ولكن الإنجليز تكاثروا حتى صاروا ألفى جندى، ومدوا الكبارى المتحركة على ترعة الإسماعيلية، وحاضروا التل الكبير، وحماة وأبو حماد وغيرها من القرى، وقتلوا من وجدوهم من الرجال والنساء والأطفال.

وهاجرت عائلات كثيرة من هذه البلاد تفادياً من اضطهاد الإنجليز. وفى اليوم التالى ضرب الإنجليز التل الكبير بالمدافع، فتهدمت منازل كثيرة فيها، كما ضربوا القرين وحماة وأبو حماد.

كانت هذه المعركة أعنف معركة مكشوفة بين المجاهدين والإنجليز، وما يذكر عنها أن الإنجليز أسروا سبعة من المجاهدين ولم يعاملوهم معاملة الأسرى، بل صلبوهم على الأشجار وأطلقوا عليهم الكلاب المفترسة تنشق أجسامهم لحملهم على الاعتراف على زملائهم، فلما أبوا أعدموهم رمياً بالرصاص فى أحد معسكراتهم، وهو عمل هنجى يدل على منتهى الفظاعة والوحشية.

ما كتبه الصحف البريطانية عن معركة التل الكبير

كان استيسال الفدائيين وجنود البوليس فى معركة التل الكبير عملاً جليلاً استرعى الأنظار، وقد اعترفت صحف لندن فى تعليقاتها على هذه المعركة بأن حركة المقاومة الشعبية أخطر مما كان الإنجليز يتصورون.

فذكرت كبريات الصحف الإنجليزية غداة المعركة أن الفدائيين المصريين خاضوا غمار معركة استمرت خمس ساعات، ولم ينسحبوا إلا خشية تطويقهم، وأنهم استخدموا المدافع الأوتوماتيكية.

وكتبت صحيفة (الدبلى ميرور) تقول: لا نستطيع بعد اليوم أن نقول عن قوات التحرير المصرية المؤلفة من شباب متحمس إنها إحدى الدعايات المضحكة، لقد دخلت المعركة بين مصر وبريطانيا في دور جديد، واستمر القتال يوم السبت الماضى يوماً بأكمله، وظل الطلبة المتحمسون يحاربون فرق «الكامبيرون والهايلاندرز» باستماتة عجيبة.

وقالت جريدة (نيوز كرونيكل) في كلامها عن معركة التل الكبير: «إنها أول المعارك المنظمة تنظيماً جيداً، فقد ثبت المصريون في القتال، ولم يركنوا إلى الفرار، حتى لقد علق أحد الضباط الإنجليز على هذه المعركة بأنها أعنف من أى معركة خاضوها أيام الانتداب البريطانى في فلسطين»

وقالت (التيمس): «إن معظم الضباط الإنجليز الذين اشتركوا في القتال متفقون على أن المجاهدين المصريين حاربوا ببسالة فائقة على وجه العموم، وأن كثيراً منهم كانوا يصيرون الأهداف إصابة بحكمة».

وقالت أيضاً:

«كان من الشجاعة النادرة أن يتصدى هؤلاء المصريون لثلاث مجموعات من قوات المشاة الإنجليزية التى تعتبر من خيرة القوات، والتى كانت تؤيدها الدبابات».

فى القرن

وحدث فى نفس الوقت - ١٣ يناير - اشتباك آخر بين الفدائيين والبريطانيين فى القرن

استشهد فيه من الفدائيين مصطفى المردنلى وقتل فيه ثلاثة من البريطانيين

احتلال التل الكبير

وفى ١٦ يناير احتل الإنجليز بلدة التل الكبير بعد أن هجرها معظم سكانها واحتلوا كذلك (حمادة) و (أبو حماد) بدعوى التفتيش على الأسلحة وتعب

الفدائيين، وأسروا في قسم البوليس بالتل الكبير ثلة من جنود البوليس يبلغون نحو ٣٠٠ جندي مع ضباطهم وعلى رأسهم ضابط برتبة لواء (محمد عبدالرءوف) وقد أخذ على هذا اللواء أنه سلم نفسه وسلاحه وسلم معه جنوده دون أية مقاومة، مما لا يجدر ببرجال الجيش والبوليس أن يفعلوه.

واحتل الإنجليز القرى المجاورة للتل الكبير، وفرضوا رقابة مشددة على طرق المواصلات إليها، وأنشأوا نقط تفاتيش جديدة مسلحة بمدافع الميدان والدبابات بحيث صارت بلدة التل الكبير هي الحلقة الفاصلة بين منطقة القنال وبقعة القطر.

اقتراب الإنجليز من القاهرة

كان احتلال الإنجليز للتل الكبير ثم أبى حماد نذيراً باستمرار زحفهم حتى يبلغوا القاهرة.

وزاد هذا النذير وضوحاً إقامتهم الكبارى على ترعة الإسماعيلية، على أنهم توقفوا عن الزحف، وأخذوا في دعم مواقعهم في منطقة القنال وفي البلاد التي احتلوها.

تجدد المظاهرات والإضرابات في القاهرة

على أثر مولد الأمير أحمد فؤاد بن فاروق يوم ١٦ يناير سنة ١٩٥٢. وإعلان ولايته للعهد، تجددت في أنحاء العاصمة المظاهرات العنيفة ضد فاروق. وفي الحق أن مولد ولي العهد قد حدث في جو ملئ بالاضطراب والثورة، ولم يكن قدومه فالاً حسناً لفاروق، بل كان شؤماً عليه وعلى الأسرة المالكة برمتها وعاود بعض طلبة المدارس الثانوية الإضراب منذ يوم الأحد ٢٠ يناير، واصطحب إضرابهم بمظاهرات صاحبة هتافوا فيها هتافات عدائية ضد فاروق، واتخذت هذه المظاهرات طابع العنف باصطدامها ببرجال البوليس وتحدى أوامرهم، فلما أراد هؤلاء منع المظاهرات قاومهم الطلبة واعتدوا عليهم وعلى

المارة بالطوب والحجارة، وقلبوا إحدى قاطرات الترام، وأشعلوا فيها النار، ولما حاول رجال البوليس إطفاء النار قذف المتظاهرون رجاله بالحجارة، مما اضطر رجال البوليس إلى إطلاق النار في الهواء إرهاباً، وقد اعتصم طلبة مدرسة عمرو بن العاص الثانوية بمصر القديمة بمدرستهم، وصعد فريق منهم إلى سطح المدرسة، وعادوا قذف رجال البوليس بالحجارة وبكل ما وقع تحت أيديهم من أثاث المدرسة، حتى امتلأ الشارع بحطامه، وأخذوا يلقون إلى الطريق بخرق مشتعلة، وأصيب عدد من رجال البوليس، وتوفي أحد الطلبة.

وحدث مثل هذا الاضطراب في مدرستى فؤاد الأول والحسينية الثانويتين وخرج طليتهما في مظاهرة بشارع العباسية، وحدث اصطدام بينهم وبين رجال البوليس. وكان بعض الطلبة مسلحاً بأسلحة نارية يحملونها. وأطلقوا منها النار على رجال البوليس. وعيثاً حاول هؤلاء تهديد الطلبة بإطلاق أعيرة في الهواء. فأجاب عليها الطلبة بالاستمرار في إطلاق النار. وأصيب عدد من رجال البوليس. وأصيب طالب اسمه سمير أبو النجا بمقذوف نارى من أحد الطلبة توفى على أثره.

ولم يكن معروفاً على وجه التحقيق ماذا كان يقصد هؤلاء الطلبة من مظاهراتهم الصاخبة وما تخللها من التخريب والتدمير والحريق، وإطلاق الأعيرة من بعضهم، ولم يكن مفهوماً على الأخص معنى اشتباكهم مع رجال البوليس. ولم تكن المناسبة مواتية للاصطدام وإيهاهم. بعد أن أدى رجال البوليس عامة وإجيبهم في الكفاح في القتال. وهذا يدل على أن الروح الوطنية لم تكن مصدر هذه المظاهرات، بل كانت تتسلط عليها روح الشعب والفوضى والإخلال بالأمن والنظام، والاستجابة إلى نداء المضللين والهدامين الذين أرادوا إذاعة الفوضى والاضطراب في الوقت الذى كانت مصر تواجه فيه معركة من أهم معارك الكفاح الوطنى.

ثم إن الجهاد لا يكون بمثل هذه المظاهرات الصاخبة التى ليست لها غاية مشروعة، والتى تقع في الوقت الذى يحتل فيه المستعمرون كل يوم جزءاً من أرض الوطن، فوق ما كانوا يحتلون من قبل، وإنما يكون الجهاد ببذل النفس

والتضحية في معارك القتال ذاتها، لا بالشغب والمسرحيات في شوارع العاصمة ومدارسها.

وما كان هذا النوع من التظاهر والتخريب إلا تحويلا للكفاح الوطني ضد المستعمرين إلى صراع داخلي يوهن جبهة الجهاد الحق، الجهاد ضد الاستعمار وترتب على هذه الاضطرابات أن قررت وزارة المعارف تعطيل الدراسة من جديد في مدارس القاهرة والجيزة على اختلاف أنواعها، على أن تستأنف يوم السبت ٢٦ يناير، وكذلك قررت جامعة فؤاد الأول وجامعة إبراهيم وقف الدراسة إلى هذا الموعد.

تفاقم الحالة في الإسماعيلية

في يوم ١٩ يناير سنة ١٩٥٢ أعلن الجنرال أرسكين إلغاء جميع الإجراءات والتعهدات التي سبق إعلانها من جانب البريطانيين بشأن اعتبار مدن القتال مناطق محرمة على الجنود الإنجليز، وذكر أن القوات البريطانية ستشرع في هذا اليوم في احتلال جزء من مدينة الإسماعيلية وستجوب الدبابات والسيارات المصفحة شوارع (حى العرب) لتفتيش منازلها بدعوى البحث عن الأسلحة والفدائيين فيها.

وقد نفذ أرسكين هذا الإنذار، فاحتلت قواته المنازل الواقعة في الشوارع الرئيسية بالمدينة الممتدة على طول الطريق المحاذى لشارع محمد على، وطردت منها سكانها حتى الشيوخ والنساء والأطفال، وقد أخرجتهم من بيوتهم بطريقة هجية واعتقلت نحو ٦٠ شاباً.

واحتلت قوة بريطانية أخرى مخفر بوليس محمد على، وحاصرت الجنود الإنجليز دار المحكمة والنيابة، واحتلوا المباني الواقعة في تلك المنطقة ورايطت قوات بريطانية كبيرة في الطرق المؤدية إلى المدينة، ومنعت وصول السيارات إليها، وعزلتها عزلاً تاماً عن بقية المدن.

وفي يوم ٢١ و ٢٢ يناير زاد عسف الإنجليز فاعتقلوا مئات من الأهليين وساموهم سوء العذاب.

وحاصروا منطقة المقابر ونبشوا القبور بحجة التفتيش على أسلحة مخبأة فيها، وقد أرشدتهم إليها بعض جواسيسهم، وقتلوا في هذه المنطقة خمسة من المصريين، وبلغ عدد الجرحى أضعاف هذا العدد، واستعملوا القسوة الوحشية في تغذيب من اتهمهم بإخفاء الأسلحة وصلبوا بعضهم على الأشجار وسلطوا عليهم الكلاب المفترسة تنهش أجسامهم.

واستولى الإنجليز على أسلحة كانت مخبأة في المقابر.

قالت جريدة (التيمس) في وصف هذا الكشف ما يلي: «اكتشف الجزء الأكبر من مخزن الأسلحة السرية الذي وجد أنه يضم خمسة آلاف طلقة من عيار ٤٠ ملميمتراً إلى جانب ذخيرة بوفرز التي تستخدم في المدافع الخفيفة المضادة للطائرات مكدسة في صناديق موضوعة إلى جانب جدار المقبرة. وقد استخدم الفدائيون هذه الذخيرة لصنع قنابل، ووجد إلى جانبها الآلات التي تستعمل في تحويل هذه الذخيرة إلى القنابل، ووجد في مقبرة أخرى ألف طلقة من نفس الذخيرة وعدد من مدافع ستين وأصناف مختلفة من القنابل، ويبدو أن هذا المخزن كان إحدى الترسانات الرئيسية لجماعة الفدائيين الذين يعملون في الإسماعيلية؛ ولو أن هناك دلائل تدل على وجود مخزن كبير آخر لم يكتشف بعد».

مقتل راهبة أمريكية برصاص الإنجليز

بلغ إسراف الإنجليز في إطلاق الرصاص وإراقة الدماء أن رصاصاً أطلقها أحد جنودهم أصابت الراهبة الأمريكية أنتوني بدير سان فانسان دى پول بالإسماعيلية يوم ١٩ يناير سنة ١٩٥٢، فأودت بحياتها، وكان لمقتلها ضجة ترددت في الصحف الأمريكية والعالمية، وتتصل الإنجليز من تبعه قتلها وأرادوا أن يلصقوها بالوطنيين، على أنه قد ثبت من التحقيق في مقتل هذه الراهبة استحالة أن يكون مصدر الإصابات مصرياً، وقيام الأدلة القاطعة على أنها من مصدر بريطاني، وأنها قتلت بنفس الرصاص الذي أصيب به المصريون.

مجزرة الإسماعيلية (٢٥ يناير سنة ١٩٥٢)

وقعت في مدينة الإسماعيلية يوم الجمعة ٢٥ يناير سنة ١٩٥٢ مجزرة بشرية دمغت الإنجليز بالوحشية وسجلها التاريخ في الصفحات السود من جرائم الاستعمار.

ففى ليلة الجمعة، وفى جنح الظلام، احتشدت قوات ضخمة من الجيش البريطانى تشد أزرها قوات كبيرة من الدبابات والمصفحات ومدافع الميدان، وخاصرت مبنى محافظة الإسماعيلية وثكنات بلوكات النظام، فكان هذا الحصار إيذاناً بأن حادثاً رهيباً على وشك الوقوع.

وفى الصباح الباكر من هذا اليوم، فى منتصف الساعة السادسة صباحاً، قصد ضابطان بريطانيان إلى منزل الاتصال المصرى البكباشى شريف العبد، وطلبا منه مقابلة البريجادير اكسهام قائد القوات البريطانية بمنطقة الإسماعيلية، فلما قابله سلمه اكسهام إنذاراً طلب فيه تسليم أسلحة جميع قوات البوليس من بلوكات النظام وغيرهم الموجودين بالإسماعيلية، وجلاء تلك القوات عن دار المحافظة وعن الثكنات مجردة من أسلحتها فى الساعة السادسة والرابع من صباح ذلك اليوم، ورحيلها عن منطقة القنال جميعها.

فأبلغ ضباط الاتصال هذا الإنذار إلى قائد بلوكات النظام (اللواء أحمد رائف). وإلى وكيل المحافظة (على حلمى) فرفضاه، ثم اتصلا على الفور بوزير الداخلية (فؤاد سراج الدين) حوالى الساعة السادسة والرابع صباحاً وأبلغاه الأمر، فأقرهما على موقفها، وطلب إليهما عدم التسليم، ومقاومة أى اعتداء يقع على دار المحافظة أو على ثكنات بلوكات النظام أو على رجال البوليس أو الأهلى، ودفع القوة بالقوة، والصمود فى الدفاع حتى آخر طلقة مع القوات كما طلب إليهما تبليغ ذلك إلى القيادة البريطانية.

وبعد دقائق عاد القائد البريطانى وأبلغ قائد البوليس المصرى بأنه إذا لم

تسلم القوات المصرية أسلحتها فوراً فستهدم دار المحافظة والثكنات على من فيها.

فأصر القائد المصرى على رفض التسليم، وأصدر أمره إلى القوات التى تحت أمرته بالمقاومة إلى النهاية إذا بدأ العدوان الإنجليزى.

وبعد دقائق نفذ البريطانيون إنذارهم، وأخذوا يضربون دار المحافظة والثكنات بالمدافع، ويطلقون عليها القنابل، وانهال الرصاص من الدبابات والسيارات المصفحة على جنود البوليس.

فرد جنود البوليس البواسل على هذا العدوان بالدفاع المشرف، وقابلوا الضرب بضرب مثله، مع هذا الفارق بين القوتين فى العدد والمعدات الحربية والأسلحة، فإن قوة البوليس لم تكن تزيد على ثمانمائة جندى بثكنات بلوكات النظام، وثمانين بالمحافظة، وليس لديهم من السلاح سوى البنادق، أما قوات الإنجليز فكانت تبلغ سبعة آلاف جندى مسلحين بالدبابات الثقيلة والمصفحات والسيارات والمدافع.

ونشبت بين الطرفين معركة دموية رهيبة، أبدى فيها جنود البوليس الذين كانوا مرابطين فى الثكنات وضباطهم شجاعة جعلتهم مضرب الأمثال فى البطولة والتضحية، ولم يتوقفوا عن إطلاق النار حتى نفذت آخر طلقة لديهم، بعد أن استمرت المعركة ساعتين، وعندئذ اقتحمت الدبابات البريطانية الثكنات وأسرت من بقى حياً من رجال البوليس.

أما القوة المصرية الأخرى التى حوصرت فى دار المحافظة فقد تحصنت بها وأبليت أيضاً بلاء عظيم، وقاومت العدوان البريطانى بروح عالية وشجاعة نادرة.

وإذ رأى الإنجليز شدة مقاومتهم أنفروهم بأنهم سينسفون مبنى المحافظة على رؤوس من فيها إذا لم تسلم القوة سلاحها، ولكن رجال القوة وقائدهم رفضوا الإنذار، وقال الضابط اليوزباشى مصطفى رفعت عندما طلب منهم التسليم: «لن يستلم البريطانيون منا إلا جثثاً هامدة»، وظلوا يقاومون ببسالة إلى النهاية، ولم يتراجعوا أمام العدوان المسلح، ولم يضعف من استبسالهم تهديم الدار من ضرب

المدافع واشتعال النيران فيها، واستمروا في مقاومتهم حتى نفذت ذخيرتهم، ومن ثم استسلموا للأمر الواقع.

وأحنى قائد القوة البريطانية رأسه احتراماً لهم، وقال لضباط الاتصال بأن رجال القوات المصرية جميعاً قد دافعوا بشرف واستسلموا بشرف، فحق عليه احترامهم جميعاً ضباطاً وجنوداً.

وقد سقط في ميدان الشرف في هذه المعركة من جنود البوليس خمسون شهيداً وأصيب منهم نحو ثمانين جريحاً.

وأسر الإنجليز من بقى على قيد الحياة من رجال البوليس وضباطهم وعلى رأسهم اللواء أحمد رائف قائد بلوكات النظام واليوزباشى مصطفى رفعت ولم يفرج عنهم إلا في شهر فبراير سنة ١٩٥٢.

ودمرت المحافظة وثكنات البوليس.

وقد ردت القيادة البريطانية خسائر الإنجليز بثلاثة عشر من القتلى و١٢ جريحاً، والراجح أنهم حوالى العشرين قتيلاً وثلاثين جريحاً.

ولقد كان قائد قوات البوليس ووكيل المحافظة وسائر رجال القوة على حق في رفض الإنذار البريطانى، لأن تسليم الجندى سلاحه هو عمل ينطوى على المذلة والهوان، كما كان وزير الداخلية على حق أيضاً في إقرارهم على الرفض. لأن استبسال هذه القوة المجيدة في الدفاع حتى آخر طلقة في أيديهم. هو عمل مشرف لمصر مهما كانت التضحيات فيه أليمة، والأمر تستفيد من صفحات التضحية أكثر مما تظن أنها تفيد من إثارة السلامة والتسليم.

شهداء البوليس في معركة الإسماعيلية

(٢٥ يناير سنة ١٩٥٢)

نورد فيما يلى أسماء شهداء رجال البوليس في هذه المعركة، وكلهم من جنود البوليس (٢٦) :

السيد إبراهيم أحمد جودة	(من المطيعة)	رضوان أحمد رضوان
(كوم الشقافة بالإسكندرية)	(أم دينار)	عبدربه عبد الجليل عامر
عبد الفتاح عبد النبى البطار	(نزلة عليان)	أنور مصطفى عويس
(القواتية مركز رشيد)	(بال مطاى)	فؤاد عبد الرزق على
عبد الفتاح شاهين عطية	(إسنا)	عبد النبى سالم جمعه
(القاهرة قسم الوايل)	(أبطوجا)	محمد أحمد صيره
محمد إبراهيم المنصورى	(بانوب)	عبد السلام سليم على صالح
(القاهرة قسم الخليفة)	(بنى على)	أبو زيد أحمد رزق
بيومى طنطاوى بيومى	(الغبيصات)	السيد مجاهد على الزيات
(كفر عطا الله)	(كفر نصار)	أحمد مراد أحمد عمر
محمد الطوخى	(المحمودية)	رياض عبود سعد مسلم
عبد العزيز محمد غنيم	(المناسترلى)	فتحي أمين جمعه
(ميت راضى مركز بنها)	(ديرب نجم)	عبد الحميد إبراهيم على منصور
محمد الجميل إبراهيم	(البقيلة)	أبو الفتوح أحمد سنار
(قايتباى)	(المعصره)	عبد الله حامد على رزق
إبراهيم مرقس لويس	(المعصره)	عبد الله بهنسى عمر
(اليهى مركز إيتاى البارود)	(كرويه)	إسماعيل محمد وهدان
عبد المنعم بيومى البنا	(كفر الزيات)	محمد حسن فرحات
(كفر منقباد)		
محمود عبد الفتاح		

(٢٦) رجعنا في هذا البيان إلى دفتر وفيات مدينة الإسماعيلية عن شهر يناير سنة ١٩٥٢ وقد وجدنا أنه المصدر الذى يعول عليه في أسماء شهداء هذه المعركة وعددهم.

البسيوني على الشرقاوي	(عزبة الباشا ربيع)	محمد عبد الفتاح	(مرصفا مركزينها)
أمين عبد المنعم المنصوري	(شيرابايل)	السيد على جمعه عبداقه	(الفيوم)
محمد المليجي أحمد علي	(الجعفرية)	محمود صالح حسن	(ناطورة)
محمد محمد البياح	(المحلة الكبرى)	عبد الحميد معوض حشيش	
جاء إبراهيم حامد	(كفر المصارم)		(القاهرة عابدين)
السعيد على السباعي	(قنا)	مصطفى عبد الوهاب السعداوي	(صنافير)
محمد محمد شرف الأمين	(سيرباي)	محمد إبراهيم أحمد الغرباوي	(بيشة فايد)
عبد السلام عبد السلام عمران		عبداقه حمدين	(بانوب دير مواس)
	(الطويلة مركز الدلتجات)	جابر على أحمد	
إبراهيم فرج موسى		كامل مازن حسنين	
	(البهي مركز ايتاي البارود)	عبد الحميد على سليمان	
فرج السيد على إسماعيل	(منية الملاح)	ثابت مصطفى	

تكریم الثورة لشهداء الإسماعيلية

أقامت الثورة نصباً تذكاريًا بمبنى بلوكات النظام بالعباسية تكريمًا لشهداء جنود البوليس أبطال معركة الإسماعيلية، وهو تمثال رمزي لأحد الجنود البوليس الذين استشهدوا في هذه المعركة، وتوجه اللواء محمد نجيب يصحبه البكباشي جمال عبد الناصر في صبيحة يوم الأحد ٢٥ يناير سنة ١٩٥٣ إلى مبنى البلوكات وأزاح الستار عن هذا التمثال في احتفال مهيب.

وفي الجفلة التي أقامها ضباط البوليس في يولييه سنة ١٩٥٤ ابتهاجًا باتفاقية الجلاء أشاد الرئيس جمال عبد الناصر ببطولة شهداء معركة الإسماعيلية قائلاً: «إننا كنا نرقب دائماً أيام القتال كيف كان يكافح رجال البوليس العزل من السلاح رجال الإمبراطورية البريطانية المسلحين بأقوى الأسلحة وكيف صمدوا ودافعوا عن شرفهم وشرف الوطن، كنا نرقب كل هذا وكنا نحس في نفس الوقت أن الوطن الذي يوجد فيه هذا القداء وتوجد فيه هذه التضحية، لا بد أن يمشى قدماً إلى الأمام، ولا بد أن ينتصر، لقد راقبنا معركة الإسماعيلية، وكنا

تتلطّ في الجيش، كنا نريد أن نفعل شيئاً، ولكننا في تلك الأيام لم يكن لنا حيلة، ولكن كان هذا يدفعنا إلى الأمام، وذلك بدفاعكم واستشهادكم في الإسماعيلية.

الشهداء والضحايا

ذكرنا أسماء بعض شهداء معارك الكفاح في القتال في مواضعها. ونود في هذه التبعة أن نلقى نظرة عامة على عددهم، ونتحدث عن شخصية بعض هؤلاء الشهداء.

والإحصاء الذي نورد هنا هو بداهة إحصاء تقريبي، لأن كثيراً من الشهداء كانوا شهداء مجهولين لم يتناولهم الحصر والإحصاء، ولم يبلغ عنهم. ففي بيان لوزير الداخلية بمجلس النواب بجلسة ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥١ أن عدد ضحايا العدوان البريطاني في القتال في الفترة من ١٦ أكتوبر إلى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥١ بلغ ٩٣ شهيداً و٣٢٨ جريحاً و٣٤٩ مخطوفاً.

فمن الشهداء:

١٠ من رجال البوليس و٢٧ من المدنيين بمحافضة القتال منهم ٣ أطفال و١٢ من رجال البوليس و٢٩ من المدنيين بمحافضة السويس منهم ٣ نساء و٤ من المدنيين بمديرية الشرقية منهم سيدة.

وأصيب في هذه الحوادث برصاص الإنجليز ٣٢٨ شخصاً منهم: ٣٥ من العسكريين و١٦١ من المدنيين بمحافضة القتال، منهم سيدة وطفلان و١٨ من العسكريين و١٠٠ من المدنيين بمحافضة السويس منهم ٦ نساء وطفلان و١٤ من المدنيين بمديرية الشرقية.

وهذا بخلاف من أطلق عليهم الرصاص ولم يصابوا وهم أكثر من مائتي شخص.

واستبان من التبليغات التي تلقتها الجهات الرسمية أن القوات البريطانية

ارتكبت ٤٨٨ حادث سرقة بالإكراه، وسلبت فيها أموال ومتاع ٥٤٧ شخصاً من المصريين عند قيام هذه القوات بتفتيشهم أو تفتيش منازلهم.

وأنها خطفت ٣٤٩ شخصاً من المصريين أعيدوا جميعاً ماعدا ٥٥ شخصاً يضاف إلى هذا الإحصاء شهداء معركة الإسماعيلية والمعارك التي دارت في يناير سنة ١٩٥٢ وتقدم الكلام عنها، ويبلغون نحو مائتي شهيد.

وكان أول الضحايا في مدينة الإسماعيلية كامل عبد الحليم الجندي من قوة بلوكات النظام إذ سقط شهيداً يوم ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥١^(٢٢) وهو يؤدي واجبه.

وأول جندي شهيد بيورسعيد على محمد الطحان من قوة البطارية الأولى المتفينة بالجيش المصري، وقد قتل يوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥١^(٢٣) برصاصة أصابته من سيارة بريطانية أطلقت النار على معسكر الجيش المصري على الشاطئ وفرت هاربة.

ومن شهداء الإسماعيلية عدا من سبق ذكرهم السيد رزق بركات. ويوسف إسماعيل يوسف، وملاك حنا غبريال، وقد استشهدوا في أكتوبر سنة ١٩٥١.

ومحمد الهادي الشامي سائق بيلوكات النظام وكان يقود سيارته في إحدى المصادمات مع الإنجليز فأصيب برصاصة توفى شهيداً على أثرها. ومحمد أحمد اللبان. وخليل إبراهيم خليل. ومجاور عبده مجاور. ومحمود عبد الله عبد ربه (طالب). وأحمد إبراهيم بخيت. وعلى منصور الطبال جندي بوليس. وعلى السيد على جندي بوليس. وعبد الحليم جاد الله جندي بوليس. والسيد محمد محمد القجل جندي بوليس. ومحمود محمد عبد الرحمن جندي بوليس. وعبد الحميد مسلمي أحمد عبد الله جندي بوليس. وأنور أحمد صالح جندي بوليس. ومحمد بركات عمر وقد قتل في أبي صوير المحطة. وعبد الهادي محمد على حسن من

٢٢) دفتر وفيات الإسماعيلية.

٢٣) دفتر وفيات بيورسعيد.

أبى صوير. وجودة حسن على من أبى صوير. وهؤلاء قد استشهدوا في نوفمبر سنة ١٩٥١.

ومحمد عبد الله على. وشعيب مصطفى على. ومحمد السنوسي على. وعبد العال أحمد. وشحاتة حسنين. وأحمد أمين عيده. ومحمد إسماعيل عبد الوهاب. وقد استشهدوا في يناير سنة ١٩٥٢.

نبيل منصور

وأصغر الشهداء سناً الشهيد نبيل منصور، من شباب بورسعيد، وكان طالباً بالسنة الثالثة الابتدائية، وحين رأى الإنجليز يقتلون الأهلين في بورسعيد أراد على صغر سنه أن يثار لمواطنيه، فتسلل في جنح الظلام بين الأسلاك الشائكة إلى خيام أحد المعسكرات البريطانية، وأشعل النار في الخيام بإلقاء خرق مشتعلة مبللة بالبنزين، واشتعلت النيران في عشرين منها، وتعالى منها اللهب، حتى لمحاه الإنجليز، فأطلقوا عليه الرصاص ومات شهيداً يوم ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥١، وله من العمر إحدى عشرة سنة.

وقد أعادت قصة استشهاده إلى الأذهان ذكرى شهداء الشباب في ثورة سنة ١٩١٩ (٢٤).

وعبد الحميد أحمد سليمان وهو طالب وله من العمر ١٢ سنة وقد استشهد في اقعة ٦ أكتوبر سنة ١٩٥١ كما أسلفنا (ص ٥٣).

ومنير عبد الله ميخائيل من شباب بورسعيد وقد استشهد في نوفمبر وهو يهاجم مع فريق من زملائه أحد المعسكرات البريطانية، وعبد الله على محمد عبد الله من شباب بورسعيد وقد استشهد في نوفمبر.

ومحمد أحمد اللبان من شباب الإسماعيلية وكان طالباً في الخامسة عشرة من عمره.

(٢٤) انظر في تفصيل ذلك كتابنا ثورة سنة ١٩١٩ الجزء الأول - الفصل الخامس.

شهداء الكفاح

وكانت الشهيدة الأولى من نساء مصر في القتال (أم صابر) زوجة محمد خليل دسوقي المزارع بأبي حماد، كانت ذاهبة إلى التل الكبير مستقلة إحدى السيارات العامة (أوتوبيس)، فلما وصلت إلى نقطة التفتيش بالمحجر على بعد قليل من تل الكبير، ورأت غلظة الإنجليز في التفتيش، رفضت في شمم وإباء أن تمتد إليها يد الإنجليز في تفتيشهم للرائحين والغادين، فرماها الإنجليز برصاصة أردتها قتيلة، وذهبت في الخالدين.

وقد كرمت الثورة ذكراها بأن أطلقت اسمها على أول قرية أنشأتها بمديرية التحرير. فعرفت بقرية (أم صابر). وأقامت بها مسجدًا عرف بمسجد أم صابر، وقد افتتح في أواخر ديسمبر سنة ١٩٥٤.

ومن الشهداء في كفاح القتال سيده بنداري حسن، وقد قتلت برصاص الإنجليز في هجومهم على التل الكبير.

شهداء الجامعة والشباب

ساهم طلبة الجامعة والشباب عامة بقسط موفور في الكفاح في القتال، واستشهد منهم صفوة من خيارهم. وإنا نذكرهم فيما يلي بعض هؤلاء الشهداء.

عادل محمد غانم

أول شهداء الجامعة في معارك القتال سنة ١٩٥١؛ هو نجل الأستاذ محمد غانم مفتش المنطقة الشمالية التعليمية وقتئذ، كان طالبًا بكلية الطب بجامعة إبراهيم (عين شمس) وغادر القاهرة في شهر ديسمبر ضمن اثني عشر فدائيًا قاصدين منطقة القتال للمساهمة في الجهاد، فاتجهوا إلى تفتيش العباسية وهي بالنسبة إلى الإنجليز نقطة الدفاع الأولى عن معسكرهم في التل الكبير. وفي إحدى الليالي ذهب الفدائيون في جنح الظلام يحملون الألغام والقنابل

اليديويه، ووضعوا لغماً في المكان المقصود، وأشعلوا فيه النار، فانفجر لوقته، فتنبيه الإنجليز، وأخذوا في إطلاق الرصاص على موقع الفدائيين، وتطوع عادل محمد غانم لحماية ظهور زملائه في ارتدادهم عن الموقع، فأصيب رحمه الله برصاصة أودت بحياته.

ودفن جثمانه في احتفال كبير بالقاهرة في أواخر ديسمبر سنة ١٩٥١.

عباس سليمان الأعسر

الشهيد الثاني من شهداء الجامعة سنة ١٩٥٢، وهو من منية سنتا مركز بليس، ومن طلبة كلية التجارة بجامعة فاروق (الإسكندرية).

وكان من الفدائيين في كتبية (خالد بن الوليد)، وقد سافر مع بعض زملائه من طلبة جامعة فاروق إلى منطقة التل الكبير.

وأستشهد في ساحة الشرف يوم ٩ يناير سنة ١٩٥٢ في ملحمة بين الفدائيين والإنجليز في الطريق بين المحسمة وأبي صوير.

وحمله إخوانه في الجهاد إلى الزقازيق، حيث شيعت جنازته في احتفال شعبي مهيب، ونقل جثمانه إلى بلدته سنتا حيث احتفل أهلها بتشييعه مرة ثانية إلى مقره الأخير.

أحمد فهمي المنيسى

طالب بكلية الطب بجامعة فؤاد الأول (القاهرة) وهو من فاقوس، نجل الشيخ حسين منيسى ناظر مدرسة ابتدائية.

استشهد في معركة التل الكبير يوم ١٢ يناير سنة ١٩٥٢، وشيعت جنازته بفاقوس مسقط رأسه في مشهد شعبي كبير يوم ١٤ يناير سنة ١٩٥٢.

عمر شاهين

نجل الدكتور محمد زكي شاهين، كان طالباً بكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول (القاهرة) وانتظم في سلك كتائب الفدائيين، وبعد أن أتم تدريبه في المعسكر

الجامعى سافر مع الكتبية الأولى، واشترك فى عدة هجمات على معسكرات الإنجليز، وشارك إخوانه فى نفس الخط الحديدى الموصل إلى التل الكبير، واستشهد فى معركة التل الكبير يوم ١٢ يناير سنة ١٩٥٢.

وشيعت جنازته بالقاهرة يوم ١٤ يناير سنة ١٩٥٢ فى احتفال مهيب، بدأ من ساحة جامعة فؤاد، وسار فيه نحو مائة ألف من المواطنين ومنهم طلبة الجامعات ومعاهد العلم وأساتذتها وعمداه الكليات، وفى مقدمتهم مدير جامعة فؤاد (الدكتور عبد الوهاب مورو) الذى اشترك فى حمل النعش، والجماهير الحاشدة من الشعب.

وكرمت الثورة ذكراه بأن أطلقت اسمه على إحدى قرى مديرية التحرير.

أحمد عصمت

هو الشهيد الطيار أحمد عصمت، خريج مدرسة الطيران، نجل المهندس أحمد عصمت، وحفيد عبد القادر حلمى باشا القائد المصرى الباسل. ثارت نفسه لما طالع فى الصحف أنباء المعارك الدامية التى كانت تجرى فى منطقة القتال.

فترك منزله فى صبيحة يوم ١٤ يناير سنة ١٩٥٢، وسافر بسيارته الخاصة إلى التل الكبير، متحدياً القوة الغشوم، فلما وصل إلى نقطة التفتيش البريطانى فى أبى حماد أوقفته القوة البريطانية إلى جانب رتل من السيارات المصرية فى انتظار دوره فى التفتيش.

وكان تأثر الشهيد مما شاهده من اضطهاد مواطنيه وإذلالهم قد بلغ أشده، فرفض تفتيش سيارته، وقدم بطاقته الشخصية إلى رئيس القوة، فأصر هذا على تفتيش سيارته، فنار شعوره وأخرج مسدسه فى سرعة وأطلق منه النار على قائد القوة فأرداه قتيلاً، وصرع حارسه الخاص، ثم جندياً آخر، وأراد أن يوالى إطلاق النار، لولا أن عاجله الإنجليز بضربة مدفع فخر صريعاً شهيداً.

وقد شيعت جنازته في القاهرة يوم ١٥ يناير سنة ١٩٥٢ في احتفال كبير مهيب^(٢٥).

ومن شهداء الشباب في معارك القتال مصطفى المردنلى شهيد معركة القرين، وقد شيعت جنازته بالزقازيق.

ومحمد رشاد جريش شهيد معركة التل الكبير، والملازم حسين السيد. وهدير عبد اللطيف على من أهالى المنصورة، شهيد معركة التل الكبير، وقد شيعت جنازته بالمنصورة.

التجاوب بين الشعب والجيش

على الرغم من أن الجيش لم يشترك في معارك القتال سنة ١٩٥١ - ١٩٥٢، فإنه كان متجاوباً مع الشعب في أهدافه وفى كفاحه.

الضباط الأحرار

بدأ هذا التجاوب منذ الحرب العالمية الثانية، فإن صفوة ضباط الجيش كانوا يشعرون فى خاصة نفوسهم بما كان به المواطنين جميعاً، وكانوا يألمون لما كانت تعانيه البلاد من عدوان الاستعمار وفساد نظام الحكم.

ولما انتهت الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥ وهب الشعب يكافح من جديد فى سبيل حريته واستقلاله، وسفكت دماء الشهداء فى ميادين الجهاد، ازداد الجيش تجاوباً مع الشعب، وكان من نتائج هذا التجاوب أن امتنع ضباطه وجنوده عن الاشتراك فى قمع المظاهرات والحركات الوطنية.

ولما دخل الجيش حرب فلسطين فى مايو سنة ١٩٤٨، كشفت المعارك عما كان يجرى من خيانة ورشوة وفساد فى إدارة الجيش وتسليحه وتموينه، وتبين أن الجيش لم يزود بالسلاح الكافى بادئ الأمر، ثم زود بأسلحة وذخائر فاسدة عرضت

(٢٥) راجع فى تاريخ هذا الشهيد كتاب (من أجل مصر. البطل أحمد عصمت) للمستشار عبد الحليم الجندى رئيس إدارة قضايا الحكومة.

الجنود والضباط للموت والهلاك، واستفزت هذه المآسى في نفوس الضباط روح النعمة على ذلك النظام الذى يعرض الجيش والوطن للويلات والكوارث، فكانت حرب فلسطين هى الشرارة التى ألهبت فيهم جذوة التحرير والثورة.

تعهدت هذه الجذوة فئة من خيرة الضباط، على رأسهم جمال عبد الناصر، فألفوا من بينهم جماعة باسم «الضباط الأحرار» جعلوا هدفهم إنقاذ البلاد بواسطة الجيش والشعب من الانهيار الذى أوصلها إليه الملك السابق والاستعمار.

كانت فكرة هذه الجماعة موجودة خلال الحرب العالمية الثانية على أنها لم تدخل في دور التكوين إلا في حرب فلسطين، وبدأت في التنظيم سنة ١٩٤٩.

واجتمعت الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار أواخر سنة ١٩٤٩، وكانت تضم في البداية: البكباشى جمال عبد الناصر، والصاغ عبد الحكيم عامر، والصاغ كمال الدين حسين، والصاغ صلاح سالم، وقائد الجناح جمال سالم، وقائد الأسراب حسن إبراهيم، وقائد الجناح عبد اللطيف البغدادي، والصاغ خالد محيي الدين، والبكباشى أنور السادات.

وفي يناير سنة ١٩٥٠ أجريت الانتخابات لرياسة هذه الهيئة، فانتخب جمال عبد الناصر رئيساً لها بالإجماع.

وهذه الهيئة هى قوام ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢، وصارت فيما بعد مجلس قيادة الثورة.

أخذ الضباط الأحرار ييثون في نفوس إخوانهم عامة روح الثورة، ويضمون إليهم الأنصار تدريجاً، ويطبعون المنشورات السرية بتوقيع (الضباط الأحرار) ويوزعونها على الضباط وعلى المدنيين.

وفي يناير سنة ١٩٥١ أجريت انتخابات جديدة لهيئتهم التأسيسية، وأعيد انتخاب جمال عبد الناصر رئيساً لها وأعيد انتخابه أيضاً للرئاسة في يناير سنة ١٩٥٢، وفي هذا الاجتماع الأخير اتفقوا على اختيار اللواء محمد نجيب لى يكون قائداً للحركة في يوم تنفيذها، وبقي هذا الاختيار سرّاً مكتوماً بينهم.

ولم يفضوا به إلى اللواء محمد نجيب إلا قبيل معركة انتخابات نادى ضباط الجيش التى سيرد الكلام عنها.

ولما قام الكفاح فى القتال فى أكتوبر سنة ١٩٥١ بعد إلغاء المعاهدة، لم يشترك الجيش فى المعركة، لأن الظروف لم تكن مواتية لاشتراكه فيها ولكن بعض ضباط الجيش ساهموا فيها سرّاً بتدريب الفدائيين على حرب العصابات وإمدادهم بالسلاح والذخيرة والمفرقات وبالمساهمة الشخصية فيها.

. وأخذت الروح العدائية للملك السابق تنتشر فى صفوف الضباط باعتباره المسئول الأول عن فساد إدارة الجيش وتزويده فى حرب فلسطين بالأسلحة والذخائر الفاسدة. وظهرت هذه الروح سافرة فى ديسمبر سنة ١٩٥١ لمناسبة انتخابات نادى الضباط.

فقد كان محدداً لاجتماع الجمعية العمومية للنادى يوم الخميس ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥١ لانتخاب رئيس النادى وأعضاء مجلس إدارته. وعلمت إدارة الجيش وعلم فاروق بأن الضباط متجهون إلى إبعاد العناصر الموالية له من رئاسة النادى وعضوية مجلس الإدارة، وكان فاروق يريد إسناد رئاسة النادى إلى صنيعة اللواء حسين سرى عامر.

وفى الوقت الذى أخذ فيه الضباط الأعضاء يفدون على دار النادى تلقت إدارته أمراً من إدارة الجيش بإلغاء الاجتماع وتأجيل الانتخابات لأجل غير مسمى.

على أن الأعضاء كانوا قد توافدوا دون أن يعلموا بهذا الأمر، وبلغ عددهم نحو ٣٥٠ ضابطاً يمثلون جميع أسلحة الجيش.

وبالرغم من صدور الأمر بإلغاء الاجتماع فإن الضباط قد اجتمعوا وأخذوا يتشاورون فى الموقف، وخطب بعضهم خطباً حماسية، وانتهى رأى بينهم إلى عقد اجتماع آخر للجمعية العمومية حددوا موعده، وتحدوا بذلك أوامر السراى. وفى أثناء الاجتماع أذيعت أسماء من اتفق الضباط على ترشيحهم لمجلس

إدارة النادي، وجميعهم من الضباط الأحرار، فبين من هذا الترشيح أن الضباط الأحرار يؤيدون من زملائهم جميعاً.

وقد اجتمعت الجمعية العمومية للنادي في الموعد المحدد وحضرها نحو خمسمائة ضابط من مختلف الأسلحة.

وكان اجتماعاً هاماً، تجاوب فيه الجيش مع الشعب، إذ أصدرت الجمعية العمومية قراراً إجماعياً بأن الجيش المصرى جزء من مصر يشعر بشعور مصر وإحساسها نحو المحتل وأنه دائماً في خدمة قضية البلاد.

وأُسفرت الانتخابات عن نجاح مرشحي الضباط الأحرار، فانتخب اللواء محمد نجيب مدير سلاح المشاة رئيساً للنادي، وانتخب مجلس إدارته من الضباط الأحرار، وهم: البكباشى زكريا محيى الدين، البكباشى محمد رشاد مهنا، البكباشى أحمد حمدى عبيد، البكباشى عبد العزيز الجمل، البكباشى إبراهيم فهمى دعبس، البكباشى أنور عبد اللطيف، الأميرالاي عياد إبراهيم. الصاغ جمال حماد، البكباشى عبد الرحمن أمين، البكباشى حافظ عاطف، قائد الأسراب حسن إبراهيم، قائد الجناح بهجت مصطفى، الأميرالاي حسن حشمت، النيوزباشى أحمد عبد الغنى. مرسى، البكباشى جلال ندا.

وسقط في الانتخاب الضباط المعروفون بأنهم صنائع الملك والسراى. وأخذ الملك وصناعه يتربصون للضباط الأحرار، ويعملون على الكيد لهم، ويتحدون إدارة النادي، وظهر هذا التحدى سافراً في شهر يوليه سنة ١٩٥٢، في عهد وزارة حسين سرى القصيرة المدى، كما سيجيء بيانه، ونشأت لذلك أزمة كانت من العوامل التى عجلت بشبوب ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢؛

تجنيب الجيش الاحتكاك بالإنجليز

على أن الحكومة والضباط الأحرار قد أحسنوا صنعاً بتجنيب الجيش المصرى الاشتباك مع الإنجليز في معركة. سافرة في أثناء الكفاح في القتال سنة ١٩٥١ - ١٩٥٢، وقد كان الإنجليز يودون هذا الاشتباك، ليستدرجوا

الجيش إلى منازلهم في معركة لم يكن مستعداً لها، وفي هذه الحالة كانت تستطيع بريطانيا أن تقضى على القوة الناشئة في الجيش المصري، وأن تكسب مركزاً تناله في ميدان القتال، فتزداد تمادياً في اغتصاها، وتزداد مصر ضعفاً أمامها، ولم يكن غائباً عن الأذهان ما كسبه الإنجليز من انتصارهم على الجيش المصري في معارك الحرب العراقية سنة ١٨٨٢، ولقد فطنت الحكومة كما فطن الضباط الأحرار إلى هذه الحيلة فاجتنبوا وقوع اشتباك مسلح بين الجيش والبريطانيين، ووكلوا إلى قوات البوليس مهمة حفظ النظام وحماية أرواح المواطنين في منطقة القتال، ولقد أدى رجال البوليس هذه المهمة على أكمل وجه كما بينا من قبل.

وحاول الإنجليز أن يتخذوا من هذا الموقف وسيلة للوقعة بين الشعب والجيش، فصرح أنطوني إيدن وزير خارجية بريطانيا في مجلس العموم في شهر ديسمبر سنة ١٩٥١ «بأن الجيش المصري هو أشد المصريين حباً في السلام وأن علاقته بنا هي علاقة الأصدقاء».

ولكن هذه الحيلة لم تحف على فطنة الشعب. فإنه كل يعلم علم اليقين أن الجيش لم يكن صديقاً للاستعمار ولا لأعوان الاستعمار. ولم يكن موقفه في اجتناب الدخول وقتل في معارك ضد الجيش البريطاني إلا تلبية لإرادة الشعب في أن لا يدخل حرباً لم يكن مستعداً لها، ولم يكن من الحكمة أن تكرر مأساة فلسطين مرة أخرى، تلك المأساة التي نشأت عن دخول مصر الحرب على غير استعداد للقتال، وإذا كانت مأساة فلسطين سنة ١٩٤٨ محدودة الدائرة لأنها وقعت خارج حدود مصر، فإن المأساة تنقلب إلى كارثة إذا دخل الجيش المصري سنة ١٩٥١ - ١٩٥٢ في حرب مع الجيش البريطاني في منطقة القتال قبل أن يكتمل استعداده.

سياسة حكومة الوفد أثناء الكفاح في القتال

لم تستجب حكومة الوفد إلى دعوة الوحدة التي تقدم بها المعارضون، وصمت أذنانها عن الاستماع إليها، واستمرت تتجاهل كل قوة وكل هيئة وكل فرد في البلاد سواها، وتبين أنها تقصد من توحيد الصفوف أن يخضع الجميع لأمرها،

ويكفوا عن توجيه أى انتقاد إلى تصرفاتها.

ولم يكتف بذلك، بل انتهزت فرصة انشغال الأمة بالكفاح في القتال، ومساهمة الكثيرين في هذا الكفاح، ومضت في سياستها القائمة على الفساد والحزبية الجاحمة.

فاستمرت تفصل العمد والمشايع الذين كانت ترى فيهم عدم الولاء للوفد. ومضت في سياسة المحسوبية في الوظائف وما إليها. فكانت مرتعاً للأقرباء والأصهار والأنصار، واستمرت الصفقات المريبة في بيع أملاك الحكومة أو تأجيرها، وإغداق أموال الدولة على الأشياء والمحاسيب.

وفي الوقت الذي كان المجاهدون الفدائيون يسقطون شهداء في ميدان الجهاد والتضحية، كان الكثيرون من نواب الوفد وشيوخه يتغفلون في المصالح والدواوين، وفي القاهرة والأقاليم، عاملين على تحقيق مطالبهم ومطالب أشياعهم وأنصارهم على حساب مصالح المواطنين. ولم يسهموا بأى مجهود أو أية تضحية في معارك القتال. وكان جل همهم أن يتحسسوا مدى تأثير هذه المعركة في مركز وزارتهم. كأنما بقاء وزارة الوفد في الحكم هو الهدف الأكبر للقضية الوطنية! وكان من نتائج اختلال التوازن في أواخر عهد حكومة الوفد أن ظهر عجز في الميزانية بلغ خمسة وعشرين مليون جنيه.

ومن تصرفات حكومة الوفد الدالة على الإهمال أنها تعاقدت على شراء ١٢٥١٢ صندوق ذخيرة من سويسرا تحتوى على ١٥٠ ألف طلقة للبنادق. وشحنتها الحكومة من مرسيليا بفرنسا على ظهر الباخرة شامبليون، إحدى بواخر شركة المساجرى ماريتيم الفرنسية.

وقد تبين أن هذه الشركة المعروفة بنفوذ الصهيونيين فيها قد أوصلت هذه الذخيرة إلى ميناء (حيفا) قبل أن تبحر إلى ميناء الإسكندرية. وهناك (في حيفا) مكنت السلطات الإسرائيلية من الاستيلاء عليها. ثم واصلت الباخرة سبورها إلى الإسكندرية خالية منها.

وكان الأحكم أن تشحن الحكومة هذه الذخيرة على باخرة مصرية. لكي تضمن أن لا تسلمها الباخرة الأجنبية غدرًا وبطريق التواطؤ إلى إسرائيل. ولكن إهمال حكومة الوفد جعلها تترك الاحتياط والحذر جانبًا، وتضيق على البلاد هذه الذخيرة القيمة.

نتائج الكفاح في القتال

كان لكفاح الشعب في القتال صدى بعيد في الخارج، وكان دليلًا مشرفًا على حيوية الشعب، وتعلقه بالجلاء والحرية، وكان خير دعاية للقضية المصرية. ومع أن معارك القتال كانت قصيرة المدى، فإن نتائجها كانت بعيدة الأثر في تاريخ مصر.

فلم تكد حوادث الكفاح في القتال تتوالى، حتى كانت الصحف العالمية ومحطات الإذاعة في الشرق والغرب تتحدث عن هذا الكفاح وتطورات، وكانت هذه الأنباء أكبر دعاية لجهاد مصر في سبيل تحريرها من الاستعمار، وصارت القضية المصرية موضع حديث العالم وموضع تقدير أنصارها وخصومها على السواء.

وعلى الرغم من أن مصر لم تكن مستعدة الاستعداد الكافي للقتال سنة ١٩٥١، وعلى الرغم من أن الحكومة لم تعد العدة لتنظيم المقاومة، فإن هذا الكفاح، وما تخلله من بطولة وفداء، وجهاد وتضحية، ومقاطعة تامة، وعدم تعاون مع الاحتلال، ومنع التموين عن قواته، قد أنتج ثمرات طيبة كان لها أثرها في تغيير وجهة النظر البريطانية في فائدة القاعدة الحربية في قناة السويس، فإن هذه القاعدة لا تكون صالحة للقتال أو إيواء جيش كبير إلا إذا كانت مسنودة من شعب صديق، وحكومة صديقة، وأن تكون مواسلاتها ووسائل تمويلها سهلة ميسرة، مكفولة في وقت السلم، وخاصة في وقت الحرب.

ولقد تبين من كفاح المصريين سنة ١٩٥١ - ١٩٥٢ أن هذه القاعدة مهددة بالخطر، وعديمة الجدوى للإنجليز في حالتها السلم والحرب جميعًا.

فالتضحيات التي بذلت، إيجابية أو سلبية، والدماء التي سفكت في معارك القتال، لم تذهب عبثاً، بل إن لها فضلاً كبيراً في جنوح الإنجليز إلى قبول الجلاء، بعد أن كانوا مصرين على رفضه.

ولقد اعترف الإنجليز في غمرة الكفاح بهذه الحقائق.

قال اللورد ستانيسجيت في هذا الصدد في مجلس اللوردات: «إن القاعدة البريطانية في منطقة القتال أصبحت لا تصلح عسكرياً، وإن الكره الذي يحف بها يجعلها مهددة، فلا معنى لبقائها»^(٢٦).

ونشر مراسل صحيفة التيمس في منطقة القتال مقالا في عدد ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥١ وصف فيه حالة المعسكرات البريطانية، واعترف بفداحة الضربة التي أصابت القاعدة الإنجليزية في القتال حين أجمع العمال المصريون على الانسحاب منها، وما أعقب هذا الانسحاب من إشاعة الفوضى والارتباك فيها، واعترف بفشل المحاولات التي اتخذت لجلب العمال من الخارج، وقال إن الأعمال الحيوية في المعسكرات أصيبت بارتباك خطير، وأصبح من المتعذر صيانة المقادير الهائلة من المعدات العسكرية، وأنه ليس من ينكر أن جو الاضطراب قد شاع في جوانب كثيرة من المعسكرات البريطانية، وأشار إلى أن أعمال الفدائيين المصريين قد أقضت مضاجع الجنود البريطانيين، وأن الحياة العادية قد اختفت في المعسكرات على طول القتال، كما أن كثيراً من المؤسسات التي قامت لضمان صلاحية القاعدة العسكرية والسهر على صحة الجنود ورفاهيتهم قد عطلت، وانقلبت الأمور في منطقة القتال بالنسبة للجيش البريطاني رأساً على عقب، فبدلاً من أن يركز قواته في الاحتفاظ بالقاعدة والنهوض بها من كافة الوجوه، أصبح يركز جهوده في حماية نفسه من هجمات الفدائيين والاحتفاظ بمواقعه، وبلغ من شدة التوتر أعصاب الجنود البريطانيين أنهم «باتوا يتساءلون عن جدوى الاحتفاظ بقاعدة عسكرية فقدت قيمتها نتيجة الشعور الوطني المعادي، وعمّا إذا كان من الأوفق تجنب احتكاكات سياسية جديدة بالبدء في إنشاء قاعدة

(٢٦) كان اللورد ستانيسجيت رئيساً للوفد البريطاني في مفاوضات سنة ١٩٤٦ التي جرت بين مصر وبريطانيا في عهد وزارة إسماعيل صدقي - كتابنا - (في أعقاب الثورة ج ٣ ص ١٩٠ طبعة سابقة).

أخرى في جهة تعرب حكومتها عن رغبتها في الانضمام إلى قيادة الشرق الأوسط، أو على الأقل في منطقة لا يكون وجود القوات الإنجليزية فيها مدعاة للسخط والاستنكار».

وقالت مجلة «نيوستيتسمان» في مقال لها عن مصر:

«إن من أهم الأخبار التي وردت إلينا من مصر نبأ إباحة حمل السلاح للمواطنين هناك، فمن هذا النبأ، ومن الطريقة التي يسلكها الجنرال أرسكين في مصر، يبدو واضحاً أن خطر قيام حرب العصابات في مصر بات على الأبواب، ويتبين من سياسة الحكومة البريطانية أنها تود إنفاذ موقف بريطانيا بطريق القوة المسلحة، وكثير ما حذرنا من مغبة هذه السياسة، وها هي ذى الأنباء الأخيرة تؤكد أننا على حق في ذلك التحذير، فالشعور الوطني في مصر متأجج، ولا سبيل إلى التفاهم مع مصر إلا بالطريق الودي، كما كانت سياسة وزارة العمال من قبل بالنسبة للهند، وإن كانت قد تناست تلك السياسة في المدة الأخيرة بالنسبة لإيران، وإن مستقبل المصالح البريطانية قد أصبح الآن هزئياً، فإما جلاء مخجل عن مصر، وإما اشتباك عسكري وفترة طويلة من الكفاح في ظل الأحكام العسكرية».

ومن الحق أن نقول إن الكفاح في منطقة القتال سنة ١٩٥١ - ١٩٥٢ كان ولا ريب من العوامل الفعالة فيما انتهى إليه الإنجليز من إثارة الجلاء عن هذه المنطقة، لأنه إذا كانت مصر من غير استعداد قد زعزعت مركز الإنجليز في قاعدة القتال وجعلتهم يتشككون في إمكان الاعتماد عليها إذا شنت الحرب، فكم يكون مركزهم فيها واهناً ويزداد ضعفاً إذا أكملت مصر استعدادها الحربي والاقتصادي والمعنوي لتحرير القاعدة من كل ميزة حربية للعدو.

ولا شك أن الإنجليز قد بدأوا بعد كفاح سنة ١٩٥١ - ١٩٥٢ يغيرون رأيهم في مبلغ الاعتماد على هذه القاعدة. وخاصة بعد أن بعثت الثورة في جيش مصر روحاً جديدة، وزودته بالقوة المادية والمعنوية، كل هذا ولا ريب كان له أثره فيما انتهوا إليه من إثارة الجلاء عن هذه القاعدة في اتفاقية سنة ١٩٥٤.

الفصل الثاني

حريق القاهرة

(٢٦ يناير سنة ١٩٥٢)

في يوم السبت ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢، وقع حادث مشؤوم في تاريخ مصر، لم يسبق له مثيل في نوعه، وهو حريق القاهرة، كانت هذه أول مرة أضرم فيها النار فريق من أبنائها، تحت سمع الحكومة وبصرها، وبإيهاها وتهاونها، وكان هذا الحريق المدمر ختام الكفاح المجيد في القتال سنة ١٩٥٢، لأنه جاء نذيراً بالانتكاس وخيبة الأمل، بحيث قضى على صفحة هذا الكفاح حتى حين.

مقدمات الحريق

في مساء يوم الجمعة ٢٥ يناير سنة ١٩٥٢ نشرت وزارة الداخلية عن طريق دار الإذاعة أنباء مجزرة الإسماعيلية التي حدثت في ذلك اليوم، وسبق الكلام عنها، وما وقع فيها من عدوان الإنجليز ووحشيتهم، وما أسفرت عنه من قتل خمسين من رجال البوليس، وإصابة نحو ثمانين، وهدم دار المحافظة ومبنى هؤلاء الجنود البواسل.

قرعت هذه الأنباء أسماع أهل العاصمة والأقاليم، فوجوا لها، وازداد سخط المواطنين على فظائع السياسة البريطانية، وابتوا يتوقعون رد الحكومة على هذا العدوان الأثيم.

على أن أحدا لم يكن يتوقع أن يكون رد الفعل لهذه الفظائع أن يتحول السخط إلى حرائق تشتعل في شتى نواحي العاصمة، وتكاد تقضى على عمرانها وعظمتها وجمالها.

توالى النذر منذ استفاضة أنباء مجزرة الإسماعيلية بأن يوم السبت سيكون

يومًا عبوسًا قمطريرًا، ومع ذلك لم تتخذ الحكومة، وعلى الأخص وزارة الداخلية، أي احتياطات للمحافظة على الأمن والنظام، بل بدا منها الإهمال والتراخي في القيام بواجبها، مما كان السبب الجوهري لشيوب الحرائق.

ففى الساعة الثانية بعد منتصف الليل (صبيحة يوم السبت ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢) تجمع فى مطار القاهرة الدولى عمال المطار وجنوده وموظفوه المدنيون، وكلهم مصريون، حول أربع طائرات كبيرة لشركة الخطوط الجوية البريطانية، تتملكهم روح السخط والاحتجاج على ما وقع فى مجزرة الإسماعيلية، ومنعوا نزول الركاب من الطائرات، وكان عددهم يزيد على المائة، كلهم من الأجانب من مختلف الأقطار، كما امتنعوا عن تزويد الطائرات بالوقود، وحاولوا دون استئنائها السفر، وحاول بعضهم إضرام النار فيها، وقد أبلغ هذا الحادث فى حينه إلى المسئولين بوزارة الداخلية، فأوفدوا إلى المطار ضابطًا كبيرًا، فأقنع المتجمعين فى المطار بالإقلاع عن موقفهم، لما يترتب عليه من عواقب دولية وخيمة، فاقتنعوا وعادوا إلى عملهم، وأمكن قيام الطائرات من المطار مستأنفة رحلتها، ومع ذلك لم تتعظ الوزارة بهذا الحادث، ولم تأخذ الأمر عدته.

وفى الساعة السادسة من صباح ذلك اليوم تورد جنود بلوكات نظام الأقاليم فى ثكتهم بالعباسية، وامتنعوا عن القيام بما كلفوا به من الذهاب إلى الجهات المختصة لهم لحفظ الأمن بالعاصمة، وخرجوا يحملون أسلحتهم، فى مظاهرة شبه عسكرية.

وكانت حجتهم التى تدرعوا بها للقيام بهذه المظاهرة سخطهم على ما أصاب زملاءهم بالإسماعيلية.

وتم سبب آخر لم يعلنوه دعاهم إلى هذا التمرد، وهو أنه كانت لهم شكوى سابقة من وقف صرف بدل الطوارئ إليهم، وقد أبلغت هذه الشكوى من رؤسائهم إلى وزير الداخلية (فؤاد سراج الدين) فأشار بحفظها، وظل هذا البذل محبوسًا عنهم زهاء ثلاثة أشهر، ولم يصرف إليهم إلا بعد حريق العاصمة. وكان الأحكم أن لا تهمل شكوى هؤلاء الجنود الذين وقعت عليهم أعباء

حفظ الأمن في ظروف عصيبة، ولقد أثار إهمال شكواهم حفيظة في نفوسهم،
كنتموها إلى أن حانت الفرصة، فأعلنوها يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢.

خرج إذن جنود بلوكات النظام من ثكناتهم حاملين أسلحتهم في مظاهرة
صاخبة، يتصايحون بالسخط على ما أصاب زملاءهم في الإسماعيلية، طالبين
السلاح للقتال، وساروا بجمعهم من العباسية إلى الأزهر، ثم إلى ميدان العتبة
الخضراء، ومنه إلى ميدان الإسماعيلية (التحرير)، فالجيزة، وانجهوا إلى جامعة
فؤاد (جامعة القاهرة)، وكانت الساعة قد بلغت التاسعة صباحاً، وهناك اختلطوا
بالطلبة، وتبادلوا وإياهم شعور السخط والهياج، وسار الجميع في موكب المظاهرة
متجهين إلى العاصمة، يطوفون الشوارع، صائحين صاخبين.

ومنذ الساعة التاسعة صباحاً أخذت مظاهرات عدة تتدفق على ميدان
عابدين (الجمهورية الآن)، ومنه إلى رئاسة مجلس الوزراء، وقد التقت هذه
المظاهرات بمظاهرة جنود بلوكات النظام وطلبة جامعة فؤاد، ووصل الجميع تباعاً
إلى دار رئاسة مجلس الوزراء، وكان ذلك حوالى الساعة الحادية عشر والنصف.
وفي فناء هذه الدار أطل على المتظاهرين وزير الشؤون الاجتماعية
(عبدالفتاح حسن)، وألقى فيهم خطبة حماسية، جارى فيها شعورهم.

ثم تركت هذه الجموع دار الرئاسة، وانسابت في قلب العاصمة، صائحة
منادية بحمل السلاح والسفر إلى القتال لمحاربة الإنجليز.

وكانت أنباء هذه المظاهرات وتحركاتها تبلغ في حينها إلى وزارة الداخلية،
ولكنها لم تحرك ساكناً، وتركت الفوضى تتطلق من عقلمها، وترمى الوطن
بشرورها.

ولم تصغ حتى إلى ما نهبها إليه رجال الأمن من خطورة الموقف، وبدا منها
الجمود في هذا اليوم العصيب.

ففى مساء اليوم السابق (٢٥ يناير)، عقب استفاضة أنباء مجزرة الإسماعيلية،
توجه مدير الأمن العام وقتئذ (حسين صبحى) إلى وزير الداخلية (فؤاد سراج
الدين) حيث كان في اجتماع استثنائى لمجلس الوزراء. وقدم إليه مذكرة مكتوبة

اقترح فيها مد فترة تعطيل الدراسة التي كان مقرراً استئنافها صباح يوم السبت ٢٦ يناير. تجنباً لحصول المظاهرات من الطلبة في ذلك اليوم، ولكن وزير الداخلية أجابه بأنه لم يؤخذ باقتراحه استناداً إلى ما أفضى به وزير المعارف (طه حسين) من اطمئنانه إلى الحالة بعد النصح الذي أبداه عن طريق الإذاعة (الراديو) إلى الطلبة وإلى أولياء أمورهم وإلى نظار المدارس بالإخلاص إلى الهدوء والسكينة.

وكان الأجكم لو قررت الوزارة مد فترة تعطيل الدراسة وعدم استئنافها يوم ٢٦ يناير. لأن مظاهرة جنود بلوكات النظام قد لقيت في هذا اليوم تشجيعاً وتعضيداً من طلبة جامعة فؤاد الأول، وازدادت تفاقماً بانضمامهم إليها.

ويدخل في هذا السياق أنه حين احتشد جنود بلوكات النظام في فناء جامعة فؤاد والتقوا بطلبتها، اقترح أحد رجال الأمن المسئولين فتح الكبارى بين الجيزة والقاهرة لمنع المتظاهرين من الذهاب إلى العاصمة. وحصرهم في بر الجيزة، فلم يؤخذ بهذا الاقتراح، واقترح أيضاً الاستعانة بفرقة من جنود الجيش للمحافظة على النظام والأمن في هذا اليوم، فلم يؤبه لهذا الرأي، ولم يطلب وزير الداخلية نزول الجيش إلا بعد أن اشتعلت الحرائق في المدينة.

ومع أن الوزارة في مساء اليوم السابق (٢٥ يناير) منعت وصول مظاهرة إلى دار الرئاسة حيث كان مجلس الوزراء مجتمعاً عقب ورود أنباء مجزرة الإسماعيلية، فإنها تركت المظاهرات في يوم ٢٦ يناير تجوب أنحاء العاصمة، وتقتحم دار الرئاسة كما تقدم بيانه، دون أن تحرك ساكناً، وقد كان يوم ٢٦ يناير أولى بالاحتياط والتشدد في منع المظاهرات من يوم ٢٥.

حوادث الحريق

بدأ حوادث الحريق في ميدان الأوبرا، حوالى الظهر، إذ هاجم فريق من المتظاهرين كازينو أوبرا. وانتهلوا عليه بالإتلاف، وأشعلوا فيه النار، ولما جاء رجال المطافئ لإخماد الحريق منعهم المتظاهرون من أداء واجبه، وأتلفوا خراطيم الماء.

وكان إضرار النار في هذا الكازينو نذيراً بمحاكاته في جوانب أخرى من المدينة، ذلك أن روح الجماعة وخاصة في أوقات الفتن، تتأثر من أية بادرة تبدو من الرهط البارز من المتجمهرين.

فلم تكد النار تشتعل في كازينو أوبرا، حتى سرت عدوى الحريق بين المتظاهرين، فراحوا يشعلون النيران في الأماكن والأحياء المجاورة، ثم امتدت إلى الأماكن الأخرى، وكان المتظاهرون يستعملون في إضرار النار البترول والبنزين والكحول وما إلى ذلك من مواد الحريق، وتخلل الحرائق نهب وسلب لمعظم المحلات المحترقة.

وتوالت حوادث إشعال النار والإتلاف والنهب فيما بين الظهر والغروب، فاجتاحت شوارع وميادين بأكملها، وهى:

ميدان إبراهيم باشا (الأوبرا) شارع فؤاد (٢٦ يولييه). شارع إبراهيم باشا (الجمهورية). شارع عدلى باشا. شارع قصر النيل. شارع سليمان باشا. شارع عبد الخالق ثروت. ميدان مصطفى كامل. شارع شريف. شارع رشدى باشا. شارع جامع شركس. شارع البستان. شارع محمد فريد. شارع عماد الدين. شارع نجيب الريحانى. شارع محمود بسيونى. شارع البورصة الجديدة. شارع توفيق (أحمد عرابى). ميدان التوفيقية (أحمد عرابى). شارع جلال. شارع الملكة (رمسيس). ميدان الإسماعيلية (التحرير). شارع الحديو إسماعيل (التحرير). شارع الشواربى. شارع الفلكى. شارع محمد صدقى. سكة المغربى. شارع الانتكخانة. شارع شامبليون. شارع الألفى. ميدان حليم باشا. شارع حليم باشا. شارع قنطرة الدكة. ميدان قنطرة الدكة. شارع كلوت بك. شارع دوبريه. شارع كامل صدقى (الفجالة). شارع الظاهر. شارع محمود فهمى المعمارى. ميدان باب الحديد. شارع المهرافى. شارع للمهدى. شارع خليج الحور. شارع محمد على (القلعة). شارع الأهرام (حيث أحرق أوبرج الأهرام. وكازينو صوفى. وكازينو كوفن جاردن).

وبلغ عدد المحلات والمنشآت التى أصابها الحريق والدمار نيفاً وسبعمئة، معظمها مملوك للأجانب، وبعضها مملوك لمصريين، وكلها تقع في أجمل وأكبر أحياء

العاصمة، واستمرت النيران مشتعلة فيها بقية النهار، وهزيعاً من الليل، وظلت تتقد في بعض الأماكن إلى اليوم التالي.

وفيا يلى إحصاء للمحال التى احترقت في هذا اليوم المشئوم:

- ٣٠٠ (ثلاثمائة) من المتاجر، ومنها كبرى المحلات التجارية بالعاصمة.
٣٠ إدارة ومكاتب لشركات كبرى.
١١٧ مكاتب أعمال وشقق للسكن.
١٣ فندقاً من الفنادق الكبرى، منها فندق شبرد ذو الشهرة العالمية، وفندق متروبوليتان، وفندق فيكتوريا، إلخ...
٤٠ داراً للسينا، أى معظم دور السينا في القاهرة، منها سينا ريفولى وأصحابها مصريون، وسينا راديو، وسينا مترو، وسينا ديانا، وسينا متروبول، وسينا ميامى، وسينا هونولولو بحداق القبة إلخ...
٨ محلات ومعارض كبرى للسيارات.
١٠ متاجر للسلاح.
٧٣ مقهى ومطعم وصالة، منها محلات جروبي، ومحل على الدلة، والأمريكين، وجميع المطاعم الممتازة في القاهرة.
٩٢ حانة.
١٦ نادياً، منها نادى التورف كلوب بشارع عدلى باشا، وقد قتل فيه تسعة من رواده البريطانيين، ماتوا من الحريق، ونادى رمسيس، ونادى دار العلوم، والنادى اليونانى، ونادى محمد على إلخ.
١ بنك واحد. وهو بنك باركليز، وقد احترق فيه ثلاثة عشر شخصاً من موظفيه وعماله منهم بريطانيون ومنهم مصريون.
- وهذه المحلات تقع في أهم شوارع العاصمة وميادينها، بحيث غدت هذه الشوارع والميادين بعد الحريق أطلالا وخرائب يبعث منظرها الحزن والأسى في النفوس.

وبلغ عدد القتلى في هذا اليوم ٢٦ شخصاً، منهم ١٣ في بنك باركليز، وتسعة في التورف كلوب، وواحد أمام بنك باركليز، واثنان أمام محل عمر افندى، وواحد

توفى أثناء حريق أحد المتاجر بشارع شريف. وبلغ عدد من أصيبوا بحروق أو كسور أو جروح ٥٥٢ شخصاً.

وترتب على حوادث الحريق أن تشرد الموظفين والعمال المصريون في المحلات والمتاجر والمنشآت التي نكبت بالحريق ويبلغ عددهم بضعة آلاف، يعولون نحو عشرين ألف نسمة.

وبالجملة فإن القاهرة نكبت هذا اليوم في عمراتها، بما لم تنكب بمثله في تاريخها الزاهر.

من المسئول عن حريق العاصمة

من الواجب أن نتقصى المسئولية في حريق العاصمة، وأن نتحرى الحقائق ولو كانت لا ترضينا، لأننا نستفيد من حقائق التاريخ أكثر مما يفيدنا تجاهلها أو الانسياق في تفسير الحوادث وراء الميول والأهواء والعواطف النفسية.

لا شك أن أول مسئول عن حريق القاهرة هو الاحتلال البريطاني، إذ أن مجرد وجوده يدعو إلى إثارة السخط في النفوس، هذا إلى أن قطائع الإنجليز في القنال وخاصة مجزرة الإسماعيلية التي وقعت يوم ٢٥ يناير، قد هاجت الشعور العدائي ضد البريطانيين، وأوصله إلى درجة الغليان، وفقدان الوعي والاتزان، فانصرف إلى الحريق كمظهر للحنق والغضب اللاشعوري، وتفاقم الشعور العدائي فشمّل الأجانب عامة، فاستهدفت محالهم للحريق والنهب والتدمير.

وإلى هنا تقف مسئولية الاحتلال.

والمسئول الثاني هو الحكومة بإهمالها القيام بأول واجباتها، وهو المحافظة على الأمن والنظام.

فحكومة الوفد قد قصرت في أداء واجبها. لأنها كانت مشغولة بالبقاء في مناصبها فحسب، وقد ظنت أن تراخيها أمام المظاهرات الشعبية وإطلاق العنان لها مما يوطد مركزها في الحكم، وفي الانتخابات، إذ يكسبها عطف العناصر الشعبية حتى الرديئة منها، فلم تشأ أن تبادر بأخذ الفوضى بالحزم والشدة، ورغم

أن كل الدلائل كانت مجمعة على أن يوم ٢٦ يناير سيكون يوماً عصيباً، فإنها لم تأخذ للأمر أهيته، ووقفت جامدة أمام تسلسل حوادث الشغب والتمرد، فكان ما كان من اشتعال الحرائق وامتدادها.

فمن الساعة الثانية من صبيحة ذلك اليوم علمت وزارة الداخلية كما تقدم بيانه بنياً التمرد الذى حدث فى مطار القاهرة، فلم تعتبر ولم تحرك ساكناً استعداداً للطوارئ. ولم تعمل لتدارك الخطر قبل وقوعه.

ومن قبل ذلك أبسدى لها مدير الأمن العام النصح بعدم استئناف الدراسة فى المدارس والكلليات فى صبيحة هذا اليوم، فلم تكثرث لهذه النصيحة كما أسلفنا.

وحوالى الساعة السادسة صباحاً علمت بتمرد جنود بلوكات النظام (وهم من رجال البوليس) وخروجهم من ثكناتهم متظاهرين متصايحين، يجوبون الشوارع فى مظاهرة صاخبة، ويدعون طبقات المواطنين إلى الانضمام إليهم، فوقفت الوزارة أيضاً جامدة أمام هذا التمرد، بل باركته بلسان وزير الشئون الاجتماعية فى خطبته فى المتظاهرين بقناء رئاسة مجلس الوزراء، كما سلف القول.

ولم تعمل الوزارة أى عمل لوقف الفوضى فى بدايتها، وقصرت تقصيراً فاحشاً فى منع العابثين من إضرام النار، وتراخت فى تعقبهم والقبض عليهم.

ولم ينزل أحد من رجال الوزارة سواء الوزير أو وكيل الوزارة أو كبار المسؤولين إلى الشوارع ليرقب الحالة بنفسه، ويستحث رجال البوليس على أداء واجبهم، ويمنع الحريق والتدمير، ويبدأ للعيان كأن عاصمة البلاد قد خلت من حكومة. تعنى بحفظ الأمن وتحمى أموال الناس وأرواحهم، ومع توالى النذر منذ اللحظة الأولى باشتراك بعض رجال البوليس من بلوكات النظام فى المظاهرات (مع أن مهمتهم هى منع المظاهرات)، فإنها لم تفكر فى الاستغاثة بالجيش لحفظ الأمن والنظام، وتبلبلت فى هذا الصدد، فطلبت أورطة من الجيش فى نحو الساعة الثانية عشرة، ثم عادت وطلبت عدم نزول الجيش بحجة أنها قابضة على زمام الأمن والنظام. ثم عادت بعد ذلك وطلبت نزوله، أى أنها لم تستعن بالجيش إلا بعد أن تفاقم الأمر وسيطر الغوغاء على الشوارع وانتشرت الحرائق، وقد

نزل الجيش بالمدينة قبيل الغروب، وأدى واجبه، وبفضل نزوله عاد الأمن والنظام، وتوقفت حوادث الحريق، واختفى المجرمون والعاثون والمحرضون. فإهمال الوزارة في حفظ الأمن والنظام قد توافرت عليه الأدلة والبيّنات.

ويدخل في هذا السياق أن وزير الداخلية، بالرغم من تتابع الحوادث والتذر من مساء ٢٥ يناير وصبيحة ٢٦ يناير، لم يغادر منزله إلا في الساعة الحادية عشرة من صباح ذلك اليوم، وذهب إلى وزارة الداخلية، ولم ينتقل إلى الأماكن التي وقع بها الحريق. ولا بذل أى جهد في منع الأيدي العابثة من إشعال الحرائق.

وكان مشغولاً بعض الوقت وهو بالوزارة بتوقيع عقد مشتراء لعمارة ضخمة رقم ٢٣ بشارع عبد الخالق ثروت من بائعها جورج عريضة بثمن قدره ثمانون ألف جنيه. وتم توثيق العقد في الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر. بحضور مدير الشهر العقارى الذى انتقل خصيصاً إلى الوزارة. وأجرى التوثيق في هذا الوقت العسير!!

وثمة مسئولية أخرى تقع على رجال البوليس أنفسهم. وذلك أنهم (في الجملة) أبدوا تهاوناً جسيماً في أداء واجبهم، بل رأينا بعضهم يقف جامداً وهو يشاهد حوادث الحريق، بل حوادث السلب والنهب.

قد يكون مبعث ذلك أنهم أحسوا بالسخط والمرارة من تعريض زملائهم في الإسماعيلية للذبح والتقتيل، ولكن هذا الإحساس ما كان يجوز أن يطفئ على الشعور بالواجب، وهو أول مميزات رجل الأمن والنظام.

ومسئولية أخرى تقع على عاتق فريق من المثقفين، أو أشباه المثقفين، الذين كانوا يحرضون الفوضى والغوغاء على الحريق في ذلك اليوم المشؤم، ولست أدري على وجه التحقيق ماذا كان الباعث لهم على هذا التحريض، وربما كان ميلهم إلى المبادئ الهدامة قد بعث فيهم هذه الروح الخبيثة، فإن دعاة هذه المبادئ لا يتورعون عن التخريب والتدمير في سبيل تحقيق مآربهم كلما سنحت لهم الفرصة.

وقد يكون سخطهم على حكومة الوفد سبباً آخر لهذا التحريض.

وسواء كان هذا أو ذاك، أو كلاهما معاً هو الباعث لهم على ما فعلوه، فإن هذه النزعة تدل على أن مستوى الوطنية والأخلاق قد هبط في نفوس هذه الفئة هيوطاً جسيماً، وهو أمر يؤسف له أسفاً عظيماً.

هل للإنجليز أو القصر يد في حريق القاهرة؟

قرأت في بعض الصحف والمجلات تلميحات تشير إلى أن الإنجليز هم الذين دبروا حريق القاهرة، مثلاً دبروا مذبحة الإسكندرية التي وقعت يوم ١١ يونيه سنة ١٨٨٢.

وزعم آخرون أن لفاروق يد في هذا التدبير.

وكنت أود أن يسفر البحث والاستقراء عن تدبير الإنجليز أو فاروق حريق القاهرة، ولقد مضت عدة سنين وأنا أعاود البحث لعل أجد إلى بينات أو مجرد قرائن تثبت هذا التدبير، مثلاً انتهى بي البحث والتحقيق إلى ثبوت تدبير الإنجليز لمذبحة الإسكندرية سنة ١٨٨٢^(١).

ولكن الأمر في حريق القاهرة جاء على خلاف مذبحة الإسكندرية، وتبين لي مع شديد الأسف أن حريق القاهرة كان عملاً محلياً قامت به العناصر الرديئة من الشعب.

ومن حق التاريخ علينا أن لا نحرف وقائعه، بل علينا أن نتحرى الحق والصدق في تدوينها وتفسيرها، ولا نشوه أسبابها ومسبباتها، فإن هذا واجبنا في تحقيق الحوادث.

إن للتاريخ حرمة ومكانته، ومن واجبنا أن ندونه على الوجه الصحيح. هذا إلى أن تشويه الوقائع، ولو بدا لنا في بعض المواطن من صالح الشعب ودفاعاً عنه، فإنه على العكس قد يضره أكثر مما ييدو أنه ينفعه، لأن حجب

(١) راجع كتابنا (الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي) الفصل الثالث عشر (مذبحة الإسكندرية ١١ يوليه سنة ١٨٨٢).

الحقائق عن الشعب في تاريخه يفوت عليه الاستفادة من عبر الحوادث، وهذا ليس من صالح الشعب، ومن الحق أن يعرف الشعب ما يقع منه في بعض المواطن من أخطاء حتى يتلافها ويتجنبها.

ولقد مرت أعوام على حريق القاهرة، ولو كان لمزاعم التدبير سند من الواقع لظهرت أسرار هذا التدبير، وخاصة بعد شهبوب ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ التي أطاحت بالعرش وبأعوان الاستعمار، وأتاحت الفرصة للكشف عن بعض الحقائق التي كانت محجوبة عن الأنظار، ولكن لم يتبين قط من أية وثيقة أو رواية أو شهادة عيان أن في الأمر تدبيراً من الإنجليز أو من القصر، وهذا يقطع بأن هذه المزاعم إنما هي من نسج الخيال، ولم يقصد منها إلا ستر إهمال حكومة الوفد في منع الحريق، وإخلاء مسئولية العناصر الرديئة من الشعب، وليس هذا وذاك من صالح الشعب في شيء.

فالحقيقة المؤلمة أن هذا الحريق هو عمل محلي محض، وأهلى صرف، ولقد عشنا في هذه الحقبة من الزمن، وشهدنا الحريق بأعيننا، وأمكننا أن نتبين صورة صحيحة من حقائقه وملابساته. ولقد رأينا الفوغاء يشعلون النار جزأاً في المحال التجارية، دون مبالاة أو اكتراث. رأينا اللهب يتصاعد إلى عنان السماء دون أن نلاحظ أى مجهود ولو يسير من رجال البوليس وضباطه في منع الحرائق. ورأينا بأعيننا الجماهير المحتشدة على الأرصفة وقت اشتعال النيران مبهتة مغتبطة، رأيناها تنظر بعين الحقد والغضب إلى رجال المطافي وهم ذاهبون بسياراتهم لإطفاء الحرائق، ولم ينجحهم من الغضب الشعبي إلا إيماءات منهم بأنهم لن يعملوا على إخمادها، ولاحظنا أن هذه الإيماءات كانت تقابل من الجمهور بالهتاف والتصفيق! رخصنا أن بعض المتظاهرين كانوا يقطعون خراطيم المياه ليمنعوا رجال المطافي من أداء واجبه. وهذه المشاهدات دلتنا - مع الأسف - على أن الحريق انبعث من النفوس المريضة من بين المواطنين.

وقد عثر على كثير من المنهوبات في منازل العناصر الرديئة من الشعب، وهذا ينفي أن الحريق أو النهب كان بتدبير من الإنجليز أو من القصر.

وصفوة القول أن حريق العاصمة يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ كان مأساة ينفظ لها القلب حزناً وأسفاً.

عن مسئولية فاروق

لا نعتقد أن لفاروق يدأ في تدبيره هذا الحريق. كما أسلفنا، إلا في مساعدته على وقوعه بطريقة غير مباشرة، فهو شريك في المسئولية بسبب مآدبة الغذاء التي دعا إليها معظم ضباط الجيش والبوليس، وأقيمت لهم بقصر عابدين يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ - يوم الحريق ابتهاجاً بميلاد «ولى العهد» - لأن احتجاج ضباط البوليس الممتازين في المأدبة لحضورها من أولها إلى آخرها، والاستعداد لها من قبل بارتداء الملابس «التشريفية» المطلوبة في مثل هذا المآدب، كل هذا قد أضعف قوة الضبط والنظام في العاصمة، وأغرى العناصر الرديئة بانتهاز هذه الفرصة لإضرام النار في معظم المتاجر الكبرى وللسلب والنهب.

لقد كان واجباً على الملك السابق أن يلغى هذه المأدبة عندما بدت نذر الشر تبدو في الأفق منذ الصباح الباكر من هذا اليوم المشؤم، بل كان واجباً عليه أن يلغىها قبل ذلك عندما بلغته أنباء مجزرة الإسماعيلية، ليبادل الشعب شعوره بالحداد على الشهداء الذين سفكت دماؤهم في هذه المجزرة، وما كان ليليق أن تقام مأدبة ملكية ودماء هؤلاء الشهداء لم تجف بعد. حقاً إن هذه المأدبة قد أعدت من قبل، لأن المآدب وخاصة «الملكية» تعد لها العدة وترسل فيها الدعوة قبل موعدها بأيام، ولكن كل هذا لا يمنع القيام بالواجب، وهو مشاركة الشعب في حداده على ضحايا الكفاح في القنال، وإلغاء هذه المأدبة ولو في اللحظة الأخيرة. فالملك فاروق يشترك - من هذه الناحية - مع الوزارة في المسئولية عن حريق القاهرة.

عودة إلى التجاوب بين الشعب والجيش

نعود إلى الحديث عن التجاوب بين الشعب والجيش، فقد تحدثنا عن هذا التجاوب في الكفاح في القنال، وظهر هذا التجاوب أيضاً في محنة القاهرة يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢.

لقد أعاد الجيش الأمن والنظام إلى القاهرة، وضرب الفوضى بيد من حديد، وأوقف الحريق والنهب، وشاهد الضباط الأحرار مبلغ ما جره انحدار الحكم وفساده على البلاد من كوارث وويلات، وأى كارثة أكبر من شبوب الحرائق التي كادت تدمر عاصمة البلاد ورمز حضارتها وعظمتها.

ومن هنا سارعوا الخطى في إعلان الثورة، وقدموا موعدها عما كانوا يعتزمون من قبل.

وفي ذلك يقول جمال عبد الناصر: «حرقنا القاهرة وحرق معها كفاحنا في القنال، ومن ذلك اليوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ بدأنا نفقد الصبر، وبدأنا نفكر في العمل الإيجابي. وآثرنا أن نصبر الفساد قبل أن يصرعنا، وأن نحطم الطغيان قبل أن يحطمنا».

وقد كان ما رتبته جمال عبد الناصر وزملاؤه، فشيت الثورة على أيديهم في ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢، قبل أن تمضي ستة أشهر على حريق القاهرة.

إعلان الأحكام العرفية وتعيين مصطفى النحاس حاكماً عسكرياً

اجتمع مجلس الوزراء برئاسة مصطفى النحاس اجتماعاً استثنائياً عاجلاً في الساعة السابعة من مساء يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ (يوم الحريق)، وانعقد الاجتماع بدار مصطفى النحاس، وانتهى في الساعة العاشرة مساءً، وفيه تقرر إعلان الأحكام العرفية في جميع أنحاء البلاد، ووقف الدراسة في الجامعات وجميع المعاهد والمدارس إلى أجل غير مسمى.

وفي الساعة العاشرة والنصف مساءً أذاعت الوزارة المرسوم الذي استصدرته ووقعه فاروق وهو يقضى بإعلان الأحكام العرفية في جميع أنحاء البلاد ابتداءً من مساء هذا اليوم، وتعيين مصطفى النحاس حاكماً عسكرياً عاماً.

ووضعت الوزارة مذكرة تفسيرية لهذا المرسوم تضمنت مسوغات إعلان الأحكام العرفية، قالت فيها:

«منذ أعلنت الحكومة إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦، واتفاقيتي سنة ١٨٩٩ وما تلاها وأقر البرلمان ما قدمت إليه بشأن هذا من تشريعات دأبت القوات البريطانية في منطقة القنال على العدوان الصارخ على أنفس المصريين وأموالهم والافتتات على سيادة الدولة في أرضها مخالفة في ذلك كله القوانين الدولية ومواثيق هيئة الأمم المتحدة، وعلى رغم الاحتجاجات المتوالية التي قدمتها الحكومة المصرية مضت تلك القوات في عدوانها وأسرفت فيه حتى حدث بالإسماعيلية يوم ٢٥ من يناير الحالى اعتداؤها الغاشم على قوات البوليس المكلفة بحفظ الأمن وصيانة النظام».

«وقد كان لهذا صدى في الشعور الوطني ضبطه الشعب ما استطاع إلى ذلك سبيلاً. ولكن دعاة الفتنة في البلاد وفريقاً من الذين فسدت ضمائرهم لم يتورعوا عن استغلال هذا الظرف فأثاروا الفتنة وأشاعوها، وعرضوا مدينة القاهرة للفضى والدمار والحريق والنهب والسلب، محاولين بذلك قلب نظام الحكم في البلاد وفقاً لخطة مدبرة، ومطمعين للعدو في أن يتخذ من ذلك ذريعة إلى التدخل في شئون الوطن».

«ولما كان واجب الحكومة إقرار الأمن وحماية النظام وصيانة سلامة الوطن من كل سوء، قررت الحكومة استصدار مرسوم بإعلان الأحكام العرفية في البلاد مؤقتاً لقمع الفتنة وإقرار النظام».

والمذكرة كما ترى تنسب حريق القاهرة إلى دعاة الفتنة والذين فسدت ضمائرهم، وأنهم دبروا الحريق بقصد قلب نظام الحكم.

وقد أعاد النحاس هذا المعنى في نداء وجهه عن طريق الإذاعة مساء يوم ٢٦ يناير بعد إعلان الأحكام العرفية، قال فيه عن دعاة الفتنة أنهم عناصر من الخونة المارقين انتهزوا فرصة غضب الشعب من عدوان الإنجليز الوحشى في القنال فاندسوا في صفوف المواطنين وارتكبوا جرائم الاعتداء على المتاجر والمنشآت والمنازل وإشعال النيران والتخريب والتدمير والنهب والسلب، وقال إن علاج تلك الحالة الشاذة الخطرة قد اقتضى إعلان الأحكام العرفية مؤقتاً في

أنحاء البلاد حتى تتمكن الحكومة من القضاء على تلك الفتن المدبرة والمؤامرات المبيتة وتبادر إلى إقرار الأمن وإشاعة الهدوء والطمأنينة في البلاد، ودعا المواطنين في ندائه إلى الإخلاء إلى الهدوء والسكينة وانصراف كل إلى عمله.

منع التجول في القاهرة

وكان أول قرار أصدره الحاكم العسكري (مصطفى النحاس) تعيين عبدالفتاح حسن وزير الشؤون الاجتماعية رقيباً عاماً، وتعيين المحافظين والمديرين ومن يقوم بأعمالهم حكاماً عسكريين في مناطقهم، ومنع التجول في القاهرة وضواحيها وبندر الجيزة منعاً باتاً فيما بين الساعة السادسة مساءً والساعة السادسة من صباح اليوم التالي، ابتداءً من مساء الغد (الأحد ٢٧ يناير سنة ١٩٥٢).

وأصدر أمراً عسكرياً آخر بمنع التجمهر، واعتبار كل تجمهر مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل مهذباً للسلم والنظام العام، ومعاقبة كل من يشترك فيه بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين، وإذا كان حاملاً سلاحاً يعاقب بالسجن خمس سنوات.

وأمرًا آخر بغلق المحال العامة والتجارية في القاهرة والاسكندرية ابتداءً من الساعة السادسة مساءً إلى الساعة السادسة صباحاً.

وهكذا كان آخر عمل لوزارة الوفد إعلان الأحكام العرفية في البلاد، ذلك لأنها أقيمت في اليوم التالي كما يبين ذلك فيما يلي..

إقالة وزارة النحاس

(٢٧ يناير سنة ١٩٥٢)

في نحو الساعة الحادية عشرة من مساء يوم الأحد ٢٧ يناير سنة ١٩٥٢ (غداة إعلان الأحكام العرفية) تسلم مصطفى النحاس في منزله كتاب إقالة وزارته موقَّعاً عليه من الملك السابق فاروق، ومؤرخاً في نفس هذا اليوم، وقد عبر

فاروق فيه هذه المرة عن الإقالة بكلمة أخرى أخف منها لهجة، وهى «الإعفاء»، وأعرب فى كتاب «الإعفاء» عن أسفه «لما أصيبت به العاصمة أمس من اضطرابات نتجت عنها خسائر فى الأرواح والأموال وسارت الأمور سيراً يدل على أن جهد الوزارة التى ترأسونها قد قصر عن حفظ الأمن والنظام، لذلك رأينا إعفاءكم من منصبكم».

وهكذا أعفيت وزارة الوفد بعد أن سلخت فى الحكم عامين وبضعة أيام

* * *

الفصل الثالث

وزارات الموظفين

على ماهر - الهلالي - حسين سرى - الهلالي

من ٢٧ يناير سنة ١٩٥٢ إلى يولييه سنة ١٩٥٢ تعاقبت على البلاد وزارات من المستقلين يصح أن تسمى «وزارات الموظفين». فرؤساؤها لا علاقة لهم بالأحزاب، وكانوا أصلاً من كبار الموظفين، وأعضاؤها (في الجملة) من الموظفين لا من رجال السياسة.

هذه الوزارات قد فرضت على البلاد فرضاً، لأن البلاد كانت تريد وزراء لهم برامج سياسية معروفة، أو ماض في الجهاد تعرف منه صلة صاحبه بميول الشعب وما ينشده من أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية.

كان الشعب يريد وزراء تتجاوب آراؤهم ومناهجهم مع حاجات الشعب ومطالبه، لا موظفين كل ماضيهم أنهم كانوا ينفذون أوامر رؤسائهم، على اختلاف اتجاهاتهم، وعلى تناقضها في أغلب الشئون.

إن قيام وزارات من الموظفين معناه عودة الحكم المطلق في نوع من أنواعه. لأن هؤلاء الموظفين إذا تولوا الوزارة لا يجدون من أنفسهم الحرية في أن يناقشوا رئيس الوزارة الذي اختارهم، فهم مع كونهم قد صاروا وزراء، لا يزال طابعهم أنهم موظفون لدى رئيس الوزارة، يأتمرون بأوامره ويتحسسون اتجاهاته، فيسايرونها وينفذونها، وهذا النظام ينطوي على عودة الحكم المطلق كما أسلفنا، وفيه تحطيم للحياة السياسية في البلاد، لأن الحياة السياسية لا تنهض بوزارات من الموظفين، بل تنهض بوزارات تنبعث من الشعب ومن اتجاهاته العامة، ويساهم فيها الموظفون مشكورين، أما أن يكون الموظفون هم الذين تكون

بأيديهم مصائر القضية الوطنية ومصائر البلاد، وخاصة في الظروف العصيبة التي كانت تمر بها، فهذا رجوع إلى الوراء، ونكسة في الحياة القومية، ودفع بالمواطنين عامة إلى الابتعاد عن الحياة السياسية لكي يصلوا إلى الوزارة، وبالتالي دعم للحكم المطلق في شكل من أشكاله.

حقاً أن الحياة السياسية تحتاج إلى إصلاح وتقويم، ولكنها لا تصلح ولا تقوم بإعدامها وتحطيمها.

ولو سارت الحياة السياسية على أساس قويم، لكان واجباً بعد حريق القاهرة في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ أن تتنحى وزارة الوفد وأن تتولى الوزارة جبهة المعارضة، لأن وزارة الوفد مسئولة بتقصيرها عن حريق القاهرة، وقد ثبت على الأقل إخفاقها وعجزها عن الاضطلاع بأعباء الحكم، وتسبب عن ذلك حريق القاهرة، فوجب أن تتنحى هي عن الحكم، ولكن فاروقاً كان حاقداً على المعارضة، ناقماً منها أنها جابته في أكتوبر سنة ١٩٥٠ بكتائبها التاريخية الذي هاجمت فيه سياسته وطالبت فيه بتطهير أداة الحكم^(١)، فهذا الحقد الدفين جعل فاروقاً يركب رأسه ويتخطى المعارضة، وبذلك أوقع البلاد في فوضى وزارية، مما كان له أثره في تفاقم الحالة سوءاً.

إن «وزارات الموظفين» لا يمكن أن ينتظر منها إصلاح هذه الفوضى. وقد أهديت هذا الرأي تماماً في الجزء الثالث من كتاب (في أعقاب الثورة)، وأوضحت كيف تداعى النظام الدستوري إذ تولى رئاسة الوزارة على التعاقب من سنة ١٩٣٩ ثلاثة رؤساء ليسوا من الأحزاب البرلمانية^(٢).

وقلت إن الوزارة المحايدة أو الإدارية هي في ذاتها وزارة ضعيفة في تكوينها وفي أشخاص وزرائها؛ لأنهم (في الجملة) من كبار الموظفين السابقين الذين يشعرون بأن مهمتهم وقتية وأنهم في الغالب، قنطرة لكل غالب^(٣)، والوزارة قبل كل شيء مهمة سياسية، وليست مهمة وظيفية تحمل في طبيعتها الأوضاع

(١) راجع نص هذا الكتاب في الفصل الرابع (فاروق يهدد للثورة).

(٢) و(٣) كتابنا في أعقاب الثورة ج ٣ ص ٦١، ٢٨٩ (طبعة سابقة).

الوظائف من حيث تبعية الموظف لرئيسه المباشر في عمله واتجاهه وتفكيره. ولكن الملك السابق لم يكن يريد استقراراً للحياة السياسية ولا للأوضاع الدستورية السليمة، كان يريد وزارات يغيث بها ويقيمها ويسقطها كيف يشاء وهوى.

ولقد كانت هذه السياسة من البواعث على انحذار نظام الحكم في البلاد، ومن الأسباب التي أدت آخر الأمر إلى سقوط فاروق وسقوط عرشه وأسرته جميعاً.

وزارة علي ماهر

(٢٧ يناير - أول مارس سنة ١٩٥٢)

عهد فاروق إلى علي ماهر تأليف الوزارة الجديدة، فألفها في ساعة متأخرة من مساء يوم الأحد ٢٧ يناير سنة ١٩٥٢ على النحو الآتي:

علي ماهر للرئاسة والخارجية والحربية والبحرية. صليب سامي للزراعة. عبد الخالق جسونة للمعارف. إبراهيم شوقي للصحة والشئون البلدية والقروية. محمد علي نمازي للعدل، محمد زكي عبد المتعال للمالية والاقتصاد. سعد اللبان للأوقاف. أحمد مرتضى المراغى للداخلية، إبراهيم عبد الوهاب للتجارة والصناعة والتجوين. محمود حسن للشئون الاجتماعية، حامد سليمان للأشغال.

وكل هؤلاء الوزراء من الموظفين السابقين ومن لا علاقة لهم بالسياسة أو بالأحزاب السياسية، وليس لأحد منهم برنامج سياسي ما، وإنما روعى في اختيارهم صلاتهم الشخصية برئيس الوزارة، فجميعهم من ذوى الصلة به أو من أصدقائه المقربين، فيها عدا اثنتين منهم (المراغى وزكى عبد المتعال) فقد فرضا عليه فرضاً من السراى.

ولقد تظاهر علي ماهر أثناء تأليف الوزارة برغبته في أن يشرك فيها الأحزاب المعارضة للوفد، ولكنه لم يكن جاداً في إبداء هذه الرغبة، بل كانت صورة من تظاهره سنة ١٩٣٩ برغبته في إشراك الأحرار الدستوريين في وزارته التي ألفها

في تلك السنة، مع وضع العقوبات في سبيل استجابتهم إلى هذه الرغبة، مما أدى إلى عدم اشتراكهم في الوزارة.

وكذلك فعل في يناير سنة ١٩٥٢، فقد عرض على الأحزاب المعارضة للوقد أن يكون اشتراكها في وزارته على أساس أن يجعل من رؤساء هذه الأحزاب وزراء دولة، ومعنى ذلك أن يكونوا أقل شأنًا وعملاً من الموظفين الذين استوزرهم، وقد رأوا أن قبول هذا الوضع فيه غرض من كرامتهم وكرامة أحزابهم، فاعتقدوا، وحسنًا فعلوا.

تعديلات في الوزارة

بالرغم من قصر المدة التي قضتها هذه الوزارة في الحكم (أربعة وثلاثين يومًا) فقد أجرى فيها على ماهر تعديلًا على النحو الآتي:

عبد الجليل العمري للتجارة والصناعة والتموين. محمد علي رشدي للشئون البلدية. محمد زهير جرانة للشئون القروية. ألفونس جريس للزراعة. ونقل صليب سامي إلى المواصلات. وجعل إبراهيم عبد الوهاب وزير دولة منتدبًا برياسة مجلس الوزراء.

وزارة تهدئة

كانت هذه الوزارة في الجملة وزارة تهدئة، ففى عهدها توقف الكفاح في القنال، وانسحب الفدائيون، واعتقلت الحكومة كثيرين منهم في الإسماعيلية وبورسعيد والسويس والتل الكبير.

وعاد كثير من العمال المنسحبين إلى المعسكرات البريطانية، وسكتت الوزارة على هذه العودة.

واستؤنفت أعمال الشحن والتفريغ للقوات البريطانية في موانئ القنال، وعاد تكوين معسكرات الإنجليز من مختلف أنحاء البلاد.

ولم يصدر تشريع عدم التعاون مع السلطات العسكرية البريطانية الذي وضعته وزارة الوفد، مع أنه كان في مرحلته الأخيرة، وتشريع إباحة حمل السلاح لجميع المواطنين.

سلفى العظيم..

إن في دعوة على ماهر لجهة الأحزاب المعارضة للوفد إلى الاشتراك في وزارته دليلاً ناهضاً على أنه هو نفسه كان معارضاً لسياسة الوفد، ولقد كانت هذه المعارضة تبدو منه في مجالسه وأحاديثه في عهد الوزارة الوفدية.

ومع ذلك فإنه بعد أن تولى الحكم بادر إلى التحالف مع الوفد، وذُهب في هذا التحالف إلى حد الإشادة بسياسة الوفد في الحكم، وقال في ذلك كلمته المشهورة التي فاء بها في البرلمان: «إن سياستى ستكون استمراراً لسياسة سلفى العظيم» - يريد مصطفى النحاس.

فإذا كانت سياسته هي سياسة سلفه العظيم - كما يقول - ففيم إذن كانت إقالة وزارة الوفد وقبوله الحكم بعد إقالتها؟

فهو إذن يتحالف مع من كان يندد بسياستهم في الحكم.

ومن ناحية أخرى، فبالرغم من أن سياسته كانت سياسة تهدئة وعدول عن الكفاح في القتال، فإن الوفديين في البرلمان وكانوا الأغلبية قد أعطوه ثقتهم، وهذا يدل على أنهم ما كانوا مؤمنين بسياسة الكفاح، وإنما كانوا متورطين فيها دفاعاً عن مركزهم تجاه الشعب، لأن الشعب كان يريد الكفاح، ثم ها هم أولاء يعطون ثقتهم لوزارة جاءت لتهدئة الكفاح!

ولقد كانت هذه أول مرة يؤيد فيها البرلمان الوفدى وزارة جديدة جاءت في أعقاب إقالة الوزارة الوفدية.

كل هذا يدل على أن على ماهر كان يريد أن يبقى رئيساً للوزارة فحسب، وأن النواب والشيوخ الوفديين كانوا يريدون أن يبقوا نواباً أو شيوخاً فحسب، دون نظر إلى ما عدا ذلك، وليس هذا وذاك من الاستقامة السياسية في شيء.

استمرار الوفد في التقرب إلى السراى

واستمر الوفد بعد إقالة وزارته يسير على مصانعة السراى وأتعلق لفاروق، فخالف تقاليد الماضية التى كانت يتبعها عند ما تقال وزارته أو تجبر على الاستقالة، فإنه كان يحتفظ بكرامته إزاء السراى، وكان يذهب أحياناً إلى حد مقاطعتها ومقاطعة الوزارة التى تخلفه فى الحكم، أما فى هذه المرة فإنه اتبع سياسة جديدة، وهى استمرار التقرب إلى السراى، وكانت هذه السياسة متفرعة عن سياسة وزارته الأخيرة (١٩٥٠ - ١٩٥٢) وهى التقرب إلى السراى بمختلف الوسائل، كما أوضحنا ذلك فى الجزء الثالث من كتاب (فى أعقاب الثورة).

ويدخل فى هذا السياق أن مجلس النواب (وكانت أغليته وفدية) قرر بعد إقالة وزارة الوفد أن يرفع إلى فاروق محضر الجلسة التى عقدها مساء السبت ١٩ يناير سنة ١٩٥٢ والتى أبلغ فيها مولد الأمير أحمد فؤاد نجل فاروق، فكتب محضر الجلسة على صفحتين من رق الغزال، بخط جميل، وغلف بغلاف فاخر من الجلد، وكتب عليه عنوان الجلسة بماء الذهب، وعليه غلاف آخر من الفضة مزين بتاج من الذهب، وقدم هذا المحضر إلى كبير الأمناء.

قارن بين هذا التعلق وبين الكتاب الذى قدمه المعارضون للوفد إلى الملك السابق فى أكتوبر سنة ١٩٥٠، ونددوا فيه بسياسته، فقد كتبوه على ورق معتاد، وأرسلوه بطريق البريد.

ويدخل فى هذا السياق أيضاً أن وزير الأوقاف فى عهد وزارة الوفد (حسين الجندى) رفع إلى الملك فاروق يوم ٥ مايو سنة ١٩٥٢، أى بعد إقالة الوزارة الوفدية بأكثر من ثلاثة أشهر، تقريراً اشترك فى وضعه مع نقيب الأشراف وقتئذ (محمد البىلاوى) أثبتا فيه كذباً نسب فاروق إلى السلالة النبوية، وزعموا أن نسبه من جهة أمه ينتهى إلى الإمام الحسين رضى الله عنه ابن السيدة فاطمة الزهراء، بنت سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم «بالشبهة والتواتر» ١١

كان هذا التقرير مبنياً على الإفك والبهتان، ولم يقصد منه إلا التعلق لفاروق،

ولا يتصور العقل أن يصل التعلق إلى هذا الحد من الاختلاف والتزوير. ومن عجب أن يختلق نسب الملك فاروق إلى السلالة النبوية عن طريق والدته في الوقت الذي استفاضت فيه أنباء فساد ومغامراته النسائية وانغماسه في الشهوات ولعبه الميسر علناً في الأندية الليلية، ثم ما استفاض من مفاصد والدته نازلى في مصر والخارج، ومع ذلك ينسبونه وينسبونها إلى السلالة النبوية! وأعجب من ذلك أن يعلن هذا النسب المختلق بعد أن أصدر فاروق ذاته أمراً بتجريد والدته من اللقب الملكي، فهل من كانت غير جديرة باللقب الملكي، تصبح زوراً جديرة بالنسب النبوي؟ أفلا يستحون؟

قضية الجلاء

إن كل الظروف لم تكن مواتية بعد حريق العاصمة لنزول بريطانيا عن موقفها وقتئذ من الجلاء، لأن هذا الحريق قد أضعف مؤقتاً مركز مصر في كفاحها، واتخذته بريطانيا ذريعة جديدة لمطلها وتسويقها في الاستجابة إلى مطالب مصر، على أن على ماهر سعى مع ذلك في استئناف المفاوضات لتحقيق أهداف البلاد، وفي مقدمتها الجلاء ووحدة الوادي، وقد حدد لبدء المباحثات التمهيدية مع السفير البريطاني (رالف ستيفنسون) يوم أول مارس سنة ١٩٥٢، وقد استقالت الوزارة في نفس اليوم، دون أن تحدث مباحثة أو مقابلة.

خفض الأسعار ومحاربة الغلاء

إن أهم عمل لوزارة على ماهر هو محاربتها للغلاء، فقد بذلت جهوداً موفقة في خفض أسعار الحاجات الأساسية، وتوفير المواد التموينية، فقررت:

١ - خفض سعر السكر قرشين للأقة، وهما القرشان اللذان زادتتهما حكومة الوفد إلى سعره، بحيث أصبح سعره كما كان قبل هذه الزيادة.

٢ - إلغاء رسم الذمعة وقدره ثمانية قروش على الطلب الخاص بسكر الطوارئ بحيث يعود إلى سعره الأصلي.

٣ - زيادة مقررات السكر في البطاقات التي تقل عن خمس أقات بمقدار عشرين في المائة من قيمتها.

٤ - تعميم البطاقات للأسر والأفراد بحيث تعطى لمن لم يكن لديهم بطاقات.

٥ - تيسير استيراد السكر من الخارج بدون وسطاء.

٦ - مضاعفة الإنتاج المحلي من المسلى الصناعى.

٧ - زيادة مقررات الزيت في البطاقات بمقدار عشرين في المائة.

٨ - منع تصدير الأرز خلال موسم ذلك العام، ومنع تصدير الزيت والبنرة والكسب.

٩ - تخفيض سعر الحلاوة الطحينية إلى ١٦ قرشاً في الجملعة و١٧ قرشاً في القطاعى بدلاً من ١٧ قرشاً و١٨ قرشاً، وذلك تبعاً لخفض السكر.

١٠ - تخفيض سعر صفيحة الكيوسين (الغاز) ٤٥ ملياً وهى الزيادة التى أضيفت فى عهد وزارة الوفد.

١١ - تخفيض أسعار الأقمشة الشعبية.

وقد حمد المواطنون لهذه الوزارة جهودها فى محاربة الغلاء.

عودة الأمن والنظام

وبذلت الوزارة جهداً مشكوراً فى إعادة الأمن العام وتثبيته، وأجادت إلى البوليس نظامه بعد أن تفككت قوته فى أواخر عهد وزارة الوفد.

وعملت على إصلاح ما دمره حريق القاهرة من مبان ومؤسسات ومنشآت، ليعود إلى العاصمة عمرانها وتقدمها، ففتحت اعتماداً أول بمبلغ خمسة ملايين جنيه لأصحاب المحلات والمنشآت التى دمرها الحريق لإعادة تعميرها.

وقد بلغت هذه التعويضات حتى مايو سنة ١٩٥٢ خمسة ملايين ونصف مليون جنيه.

وخففت قيود منع التجول تدريجياً.
وأعادت النظام إلى الجامعات ومعاهد العلم، وأعادت فتحها واستئناف الدراسة فيها.

استقالة على ماهر (أول مارس سنة ١٩٥٢)

لم يكن مقدراً لهذه الوزارة أن تدوم طويلاً، فإن سياستها العامة لم تكن واضحة ولا مفهومة، فقد تولى على ماهر الحكم على أثر إقالة وزارة الوفد، وكان مفهوماً أنه جاء ليعالج الأخطاء التي اتسمت بها هذه الوزارة ويعمل على تطهير أداة الحكم من الفساد والمحسوبية والحزبية الجاحدة التي أطاحت بنزاهة الحكم واستقامته.

ومع ذلك فقد بدا منه كأنه متحالف مع الوفديين، ظناً منه أنه يستطيع الاستمرار في الحكم إذا نال هو ثقتهم في البرلمان. بوصفهم أصحاب الأغلبية فيه، ولم تكن مهمته هي الاستمرار في الحكم، بل تقويم المعوج من شؤونه، ومن ثم بدا على سياسته الاضطراب والتناقض.

واستفحل هذا التناقض حتى أدى إلى تصدع الوزارة فاستقالتها.

ذلك أن مجلس الوزراء قرر في فبراير سنة ١٩٥٢ استصدار مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان شهراً، ووقعه الملك السابق فعلاً وأعيد إلى رئيس الوزارة لتنفيذه، ولكنه بدلاً من إعلانه وضعه في درج مكتبه، ولم يواجه به البرلمان بالرغم من نشره في الصحف، فلما اجتمع مجلس الوزراء يوم السبت أول مارس سنة ١٩٥٢ أثبتت هذه المسألة، فصرح على ماهر أنه لم يعد مقتضٍ لتنفيذ مرسوم التأجيل، لأنه إنما استصدره لمناسبة معارضة بعض النواب الوفديين في اعتماد الخمسة الملايين جنيه التي قررتا الوزارة لمساعدة المحلات التي نكبت في حريق القاهرة،

فلما انتهت المعارضة بإقرار الاعتماد رأى العدول عن تنفيذ مرسوم التأجيل، ووضع على ماهر بياناً بهذا المعنى لنشره في الصحف.

فاعترض زكى عبد المتعال وزير المالية وأحمد مرتضى المراغى وزير الداخلية على هذا العدول، ووصفاه بأنه لا يتفق مع كرامة المجلس، وقدمتا استقالتهما من الوزارة.

وإزاء هذا الصدع أعرب الملك السابق عن رغبته في استقالة الوزارة، فقدم على ماهر استقالته ظهر ذلك اليوم، وقبلت على الفور، وكلف أحمد نجيب الهلالى في اليوم نفسه تأليف الوزارة الجديدة.

وزارة الهلالى

(أول مارس - ٢٨ يونيه سنة ١٩٥٢)

عهد الملك السابق إلى أحمد نجيب الهلالى في أول مارس سنة ١٩٥٢ تأليف الوزارة، فألفها على النحو الآتى:

أحمد نجيب الهلالى للرئاسة. صليب سامى للتجارة والصناعة والتموين. طه السباعى للشئون البلدية والقروية. محمد كامل مرسى للعدل. محمد المفتى الجزائرلى للأوقاف. عبد الخالق حسونة للخارجية. محمد زكى عبد المتعال للمالية. أحمد مرتضى المراغى للداخلية والحربية والبحرية. محمد رفعت للمعارف. محمد فريد زعلوك وزير دولة للدعاية. طراف على للمواصلات. نجيب إبراهيم للأشغال. محمود غزالى للزراعة، راضى أبو سيف راضى للشئون الاجتماعية والصحة.

وأربعة من أعضاء هذه الوزارة كانوا وزراء في وزارة على ماهر وهم: صليب سامى. عبد الخالق حسونة. زكى عبد المتعال. أحمد مرتضى المراغى. وجميع أعضائها ليسوا من رجال السياسة، وليس لهم طابع سياسى، ومعظمهم من الموظفين العاملين أو السابقين.

وكان الهلالى هو المرشح لرئاسة الوزارة بعد حريق القاهرة، وقد عرضت عليه فعلاً قبل أن تعرض على على ماهر، فاعتذر وأشار باختيار على ماهر، فوقع عليه الاختيار وألف الوزارة السابقة التى تقدم الكلام عنها.

وبدأ من برنامج الهلالى أنه سيسعى إلى تحقيق أهداف البلاد فى الجلاء ووحدة الوادى، وأنه إلى جانب ذلك سيعمل على إزالة العوائق والحوائل بإقرار الأمن وحسم الفساد وإقامة الحساب عليه وتطهير أداة الحكم وتقويم اعوجاجه.

قضية الجلاء

لم يوفق الهلالى فى مسعاه فى قضية الجلاء ولا فى وحدة الوادى، وعندما بدأ بمباحثاته مع السفير البريطانى (رالف ستيفنسون) لوضع أساس للمفاوضات، طلب تصريحاً من الحكومة البريطانية بأن يكون الجلاء ووحدة الوادى أساساً للمفاوضات، فلم يظفر بأى وعد منها بذلك، وبدأ على الحكومة البريطانية إصرارها السابق على موقفها قبل إلغاء المعاهدة وبعده.

تطهير أداة الحكم

ألغت هذه الوزارة عدة لجان قضائية تتولى التحقيق فى الجرائم والمخالفات الإدارية التى وقعت أو تقع فى الوزارات والمصالح العامة والهيئات التى للحكومة إشراف أو رقابة عليها، وشكلت كل لجنة من مستشار من مجلس الدولة أو محام عام رئيساً، ومستشاراً مساعد من مجلس الدولة أو رئيس نيابة أو نائب من الدرجة الأولى أو نائب أول من مجلس الدولة، وموظف لا تقل درجته عن الدرجة الأولى عضوين، وجعلت مهمة هذه اللجان التحقيق فى الوقائع التى تبلغ عنها وتتطوى على تصرفات تمس نزاهة الحكم.

وقد بأشرت هذه اللجان تحقيقاتها، وكانت هذه التحقيقات أساساً لبعض حالات التطهير التى تمت فى عهد الثورة.

إلغاء الاستثناءات

أسرفت وزارات الوفد المتعاقبة في الاستثناءات في ترقية الموظفين وعلاواتهم ومعاشاتهم.

فلما وليت وزارة أحمد ماهر الحكم في أكتوبر سنة ١٩٤٤ إبان الحرب العالمية الثانية أصدرت مرسوماً بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٤ بإلغاء الاستثناءات في ترقية الموظفين وعلاواتهم ومعاشاتهم التي حدثت في الوزارة الوفدية السابقة (١٩٤٢ - ١٩٤٣).

وقد أخذنا على هذا المرسوم أنه لم يلغ الاستثناءات التي حدثت في عهد الوزارات السابقة على هذه الوزارة^(٤).

فلما عادت وزارة الوفد إلى الحكم سنة ١٩٥٠، عادت إلى سياستها التقليدية في الاستثناءات تغدقها على المحاسيب والأنصار، والأقارب والأصهار، ولم تكتف بالاستثناءات الجديدة، بل أمنت في المحسوبة، فأعادت الاستثناءات القديمة التي ألغتها وزارة أحمد ماهر، وكان هذا ولا ريب من أسباب اضطراب دولاب العمل في دواوين الحكومة، وسريان روح اليأس والسخط والتراخي في نفوس الموظفين عامة، إذ يرون أن لا عدل ولا مساواة في معاملتهم، فيضعف شعورهم بالواجب، ويقل إنتاجهم في العمل.

ولم تقنع وزارة الوفد سنة ١٩٥٠ بإعادة الاستثناءات القديمة والإيغال في الاستثناءات الجديدة، بل زادت الطين بلة بأن منحت الموظفين الذين أعادت إليهم الاستثناءات فروق المرتبات عن المدة التي انقضت من يوم إلغائها سنة ١٩٤٥ حتى إعادتها في سنة ١٩٥٠، وقد بلغت هذه الفروق مائة ألف جنيه^(٥).

(٤) كتابنا في أعقاب الثورة ج ٣ ص ٤٨ طبعة سنة ١٩٥١.

(٥) كتابنا في أعقاب الثورة ج ٣ ص ٢٩٩ (طبعة سابقة).

فلما وليت وزارة الهلال الحكم، قررت إلغاء الاستثناءات، وعممت حكم الإلغاء على ما وقع في عهد الوزارات الوفدية وغير الوفدية على السواء منذ أكتوبر سنة ١٩٤٤^(٦).

واستصدرت لذلك مرسوماً يقانون في أول أبريل سنة ١٩٥٢ يقضى بإلغاء الترقيات والعلاوات والأقدميات الاستثنائية التي منحت للموظفين والمستخدمين منذ ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤، وإلغاء كل زيادة تجاوز خمسة عشر جنيهاً في الشهر في المعاشات الاستثنائية التي ربطت على أساس مرتب زيد بسبب ترقيات أو علاوات استثنائية أبطلت أو عدلت بالتطبيق لأحكام هذا المرسوم.

ويقضى المرسوم بالنسبة للموظفين الذين ردت إليهم فروق المرتبات وأعادت إليهم وزارة الوفد استثناءاتهم عن المدة التي انقضت من يوم إلغائها بإلزامهم برد هذه الفروق، وأن يكون تحصيلها باستقطاع ٢٥% من المرتب أو المعاش أو المكافأة.

استثناء من الإلغاء

واستثنى المرسوم من حكم الإلغاء المعاشات الاستثنائية التي منحت للضباط في جميع الوزارات والمصالح وكذلك لورثتهم إذا كان الضابط قد أصيب أو استشهد في الحرب أو في أثناء الخدمة، واستثنى أيضاً المعاشات الاستثنائية التي تقررت لاعتبارات قومية، فقرر أن لا تسرى عليها أحكام هذه المرسوم، أي بقاء هذه المعاشات الاستثنائية كما قررت.

وهو استثناء جدير بالتأييد لأن فيه تكريماً للضحايا والشهداء والمصابين في ميدان الجهاد القومي.

(٦) كانت الاستثناءات منذ سنة ١٩٤٢ ملغاة بمقتضى المرسوم بقانون الصادر في عهد وزارة أحمد ماهر.

تأجيل البرلمان

كان أول عمل هذه الوزارة استصدار مرسوم بتأجيل البرلمان لمدة شهر تنتهى في ٢ أبريل سنة ١٩٥٢، وهذا المرسوم هو تجديد للمرسوم الذى صدر فى عهد وزارة على ماهر ولم ينفذه.

وقد بادرها الوفد بإصدار قرار بعدم تأييدها وعدم الثقة بها داخل البرلمان وخارجه، وطلبها بإلغاء الأحكام العرفية.

ومما تجدر ملاحظته أن وزارة الوفد هى التى أعلنت الأحكام العرفية فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ كما تقدم بيانه، فالأحكام العرفية تكون مقبولة إذا كانت وزارة الوفد فى الحكم، ولا تكون مقبولة إذا تولت الحكم وزارة أخرى ! وليس هذا من المنطق السديد فى شىء.

حل مجلس النواب

واستصدرت الوزارة يوم ٢٤ مارس سنة ١٩٥٢ مرسوماً بحل مجلس النواب، وتحديد يوم ١٨ مايو لإجراء الانتخابات للمجلس الجديد، وأن يجتمع هذا المجلس يوم ٣١ مايو سنة ١٩٥٢.

وبما أن قانون الانتخابات كان يقضى بتقديم طلبات الترشيح فى مدى عشرة أيام من تاريخ نشر المرسوم بحل مجلس النواب فى الجريدة الرسمية، فقد فتح باب الترشيح ابتداءً من يوم ٢٥ مارس.

وتبين من موقف الوزارة من حل مجلس النواب، سواء قبل جرد مرسوم الحل أو بعده، أنه لم يكن لها سياسة مرسومة فى معالجة الموقف السياسى عامة، ولا فى مواجهة أحداث هذا الموقف، ولا غرابة فى ذلك، فإن هذا هو طابع «وزارات الموظفين»، فقد كان الموقف السياسى وأحداثه ومفاجآته بما لا يمكن للموظفين تقديره وعلاجه، ومن ثم ظهر الارتجال والتناقض فى مسلك الوزارة بإزائه.

فتارة كانت تصرح بأن الانتخابات لا تجرى إلا بعد إلغاء الأحكام العرفية، ثم تعود وتصرح بأنها ستجرى في ظلها.

وطوراً تقرر تحديد مدة الترشيح لمجلس النواب بعشرة أيام، ثم تعود وتقدمها عشرة أيام أخرى.

وآونة تحدد للانتخابات يوم ١٨ مايو سنة ١٩٥٢، ثم تعود وتقرر مد هذا الموعد لمدة غير معلومة.

ومرة يلمح أنصارها إلى أنها ستؤلف حزباً جديداً يجمع «الأخبار» من الأحزاب كافة وأن أولئك «الأخبار» سيدخلون الانتخابات الجديدة تحت لواء الحزب الجديد، ثم لا تلبث هذه الإشاعة أن تتلاشى فتكذب الوزارة هذا النبأ بمبالغة منها في عدم التأثير في حرية الانتخابات بل زادت وأعلنت أن رئيس الوزارة نفسه لن يرشح نفسه للانتخاب.

وصرح بعض الوزراء أن النية متجهة إلى تعديل قانون الانتخاب، ثم عدلت الوزارة وقتاً ما عن هذه الاتجاه.

كل هذه البلبلة قد أضعفت الجبهة الداخلية، وزلزلت مركز الوزارة، وصار شأنها شأن الوزارات الإدارية التي كانت في الغالب، قنطرة لكل غالب.

وبدا الفرق جلياً بين قوة وزارة أحمد ماهر سنة ١٩٤٤، وضعف وزارة الهلالى سنة ١٩٥٢، ففي عهد وزارة أحمد ماهر انكمش الوفديون أمام حزمه وعزمه حتى أنهم أحجموا عن دخول الانتخابات في عهده سنة ١٩٤٥.

أما في عهد وزارة الهلالى، فبمجرد أن تقرر حل مجلس النواب وفتح باب الترشيح، بادر الوفد إلى إعلان قوائم مرشحيه في الدوائر كافة، في حين انكمش خصومه كما انكمش أنصار الوزارة عن إعلان أسماء مرشحيهم، ولم يكن هذا وذاك عن ضعف من خصوم الوفد، إلا أن تحاذل الوزارة قد أضعف جبهتهم، بمقدار ما أدى إلى تقوية مركز الوفد.

تأجيل الانتخابات

وانتهى الأمر بعد لآى وتشاور، وأخذ ورد، وشد وجذب، إلى تأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى^١ وصدر مرسوم التأجيل في ١٢ أبريل سنة ١٩٥٢، ونص على وقف إجراءات الترشيح وسائر عمليات الانتخاب.

وكانت حجة الوزارة في هذا التأجيل أنها تلقت كثيراً من الشكاوى الخاصة بجداول القيد، وعدم ورود أسماء كثيرين من الناخبين فيها؛ ومن هذه الشكاوى ما يرمى إلى فتح باب القيد في دفاتر الانتخاب، بحجة أن هذه الدفاتر قد وضعت في عهد وزارة الوفد الأخيرة، وأن النواب والشيوخ الوفديين كانوا يتدخلون في تحريرها، فيقيدون أسماء أنصارهم ويستبعدون أسماء خصومهم، وارتكبت الوزارة أيضاً على ما ورد من الشكاوى عن توزيع الدوائر الانتخابية، والمطالبة بتعديلها، لما كان في الوضع القائم وقتئذ من تيسير سبيل النجاح لفريق دون فريق، وما اعتزمته أيضاً من تعديل قانون الانتخاب، فاجتمعت هذه الأسباب كلها، وجعلت الوزارة توجل الانتخابات لأجل غير مسمى، فازداد مركزها ضعفاً على ضعف.

وزاد في ضعفها أن الهلالى في مختلف المناسبات كان يضيف على فاروق من عبارات التقديس والتأليه ما زاده تعالياً وطفياًناً.

ولا يصلح عنراً للهلالى ما اعتاده في كتاباته من تعميق الكلمات، تسجيع العبارات، فإن هذا الأسلوب لا يصح أن يكون منزلقاً إلى تأليه الملك وإغرائه بالاستبداد والتماذى في غيه وطفهانه.

استقالة الهلالى

(٢٨ يونيه سنة ١٩٥٢)

قدم الهلالى استقالته إلى الملك السابق يوم ٢٨ يونيه سنة ١٩٥٢. ولم يبد في كتاب استقالته سبب ظاهرى لهذا الاستقالة، غير أن ملابساته

دلت على أنه شعر بأن الملك يريد تغيير الوزارة فحسب، وأخذ يكثر من طلباته وتدخلاته في شئون الحكم، ويضع العقوبات أمام الوزارة، وكان لحاشية الملك دخل في خلق هذه العقوبات، إذ كان فريق منهم يخشى أن تمسهم حركة التطهير إذا اتسعت دائرته، فأدخلوا في روع الملك أن هذه الحركة قد تمتد إلى ذاته، فتغير الملك على الهلالي، وشرع في تنحيته، وقد كان فاروق لا يطيق أن يرى وزارة تبقى مدة طويلة في الحكم. بل كان يميل إلى التغيير والتبديل دون مقتضى، بل لمجرد استمتاعه بالعيث بالوزراء والوزارات.

وإذ أدرك الهلالي أن الملك راغب في إيدأله، فقد قدم استقالته.

وأخذ الملك يلهو ويعيث بتأليف الوزارة الجديدة.

ومن مظاهر لوه وعيته، أنه كلف في وقت واحد اثنين لتأليف الوزارة الجديدة، وهما بهى الدين بركات، وحسين سرى، وأخذ كل منهما يجرى مشاوراته في تأليف الوزارة، دون أن يعلم أحدهما أو كلاهما أن الآخر مكلف أيضاً بتأليف الوزارة، وهذه أول مرة في تاريخ مصر، بل في تاريخ العالم، يكلف فيها اثنان معاً بأن يؤلف كل منهما الوزارة، وهو مظهر سافر لعنم الاستقرار، بل لانهايار نظام الحكم وانحلاله، وس دلائل 'سنة' رئيس الدولة بكرامة البلاد وكرامة الحكم وكرامة الحكم.

وأخيراً وقع اختيار الملك على حسين سرى، وكان للسراى وحاشية الملك دخل في تغليب على بهى الدين بركات، فإن إلياس اندراوس المستشار الاقتصادى لفاروق ومن خاصة رجاله المقربين، وكريم ثابت مستشاره الصحفى وصاحب الخطوة لديه، كانا من الساعين إلى ترجيح كفة حسين سرى، وقد كوفى كريم ثابت على نجاح مسعاه بتقليده منصباً وزارياً في الوزارة الجديدة.

وزارة حسين سرى

(٢ - ٢٠ يوليه سنة ١٩٥٢)

تألفت وزارة حسين سرى يوم ٢ يوليه سنة ١٩٥٢ على النحو الآتى:
حسين سرى للرئاسة والخارجية والحربية والبحرية، محمد هاشم للداخلية،

محمد على راتب للشئون البلدية، والقروية، نجيب إبراهيم للأشغال والمالية، محمد سامى مازن للمعارف، كريم ثابت وزير دولة، الدكتور سيد عبد الواحد للمواصلات، الدكتور أحمد زكى للشئون الاجتماعية، الدكتور محمد على الكيلانى للزراعة، حسين كامل الغمراوى للتموين، الدكتور عبد المعطى خيال للتجارة والصناعة، الدكتور محمد صلاح الدين للصحة، على بدوى للعدل، الشيخ أحمد فرج السنهورى للأوقاف.

وكان من علامات انحدار المنصب الوزارى دخول كريم ثابت فى هذه الوزارة، فقد كان تعيينه وزيراً إرضاءً لرغبة الملك فى أن يكون صفيه وخدينه، وملازمه فى لهوه ومجونه، وزيراً من وزراء الدولة، وقد طلب غير مرة من غير واحد من رؤساء الوزارات إدخاله فى وزارتهم فرفضوا، فكيف قبل حسين سرى ما رفضته سواء؟.

ولم يتسع الوقت لهذه الوزارة لتكوين رأيها واتجاهاتها فى المسائل العامة التى كانت تشغل رأى العام، لأنها لم تبق فى الحكم سوى تسعة عشر يوماً. ولقد ظهر الخلاف بينها وبين الملك حين تخرجت أزمة نادى ضباط الجيش، إذ أصدرت إدارة القوات المسلحة أمراً بحل مجلس إدارته وغلق النادى، بعد أن أخفقت فى تنحية أعضاء هذا المجلس وحملهم على الاستقالة، وأراد حسين سرى تهدئة الموقف، فعرض على الملك إسناد وزارة الحربية إلى اللوامز محمد نجيب، رئيس النادى، ليكون ذلك إرضاءً لضباط الجيش وتهذبة لثائرتهم، وكان حسين سرى قد رشحه لهذا المنصب عند تأليف وزارته، ولكن الملك رفض هذا الترشيح، فتولى هو وزارة الحربية، ولما اشتدت أزمة نادى الضباط عاد يرشحه لهذه الوزارة فرفض الملك طلبه.

وإزاء اشتداد الخلاف بين الوزارة والسراى فى شأن أزمة الجيش قدم حسين سرى استقالته يوم ٢٠ يوليه ١٩٥٢، وهى استقالة مشرفة لحسين سرى ووزارته، إذ لم يقبل الخضوع لرغبات الملك فى إذلال الجيش وضباطه الأحرار، وقد قبل الملك استقالته فى ٢٢ يوليه ١٩٥٢.

وزارة الهلالى الثانية

(٢٢ يوليه - ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢)

عاد فاروق وعهد إلى أحمد نجيب الهلالى فى ٢٢ يوليه سنة ١٩٥٢، وتأليف الوزارة من جديد، فقبل الهلالى هذه المهمة فى نفس اليوم، وألف وزارته الثانية (التي لم تدم إلا بضع ساعات) على النحو الآتى:

أحمد نجيب الهلالى للرئاسة، طه السباعى للتكوين، محمد كامل مرسى للعدل، محمد المفتى الجزائرى للأوقاف، عبد الحالى حسونه للخارجية، محمد زكى عبد المتعال للمالية، أحمد مرتضى المراغى للداخلية، محمد رفعت للمعارف، محمد فريد زعلوك للتجارة والصناعة، طراف على للمواصلات، راضى أبو سيف راضى للشئون الاجتماعية، إسماعيل شيرين للحرية والبحرية، حسن كامل الشيشينى للزراعة، يوسف سعد للأشغال، مرييت غالى للشئون البلدية والقروية، الدكتور سيد شكرى للصحة.

وهى نفس وزارته الأولى مع تعديل يسير، إذا استبعد بعض أعضائها وأضاف وزراء جددًا هم: إسماعيل شيرين زوج الأميرة فوزية، حسن كامل الشيشينى، يوسف سعد، مرييت غالى، الدكتور سيد شكرى.

وهذه هى الوزارة الرابعة التى تألفت بعد حريق القاهرة، أى أنه قد تعاقبت على البلاد أربع وزارات فى ستة أشهر، وهذا يدل على مبلغ الفوضى وعدم الاستقرار فى الحكم فى هذه الفترة العصيبة من تاريخ مصر.

وقد كان تأليف الهلالى وزارته الثانية مثار دهشة الرأى العام، وعلى الأخص دهشة أصدقائه وعارفيه، فإذا كان قد استقر رأيه على الاستقالة من وزارته الأولى، فقيم يقبل العودة إلى الوزارة؟ وإذا كانت عيوب الملك فاروق وطريقة معاملته لرؤساء الوزارات والوزراء هى التى حملته على استقالته الأولى، فهل تغيرت هذه العيوب وتبدلت هذه المعاملة؟ الواقع أن الأوضاع هى هى، ونزوات الملك هى هى، وعيوبه ومساوئه هى هى، وأن تدخل فاروق فى شئون الحكم قد

بدأ جلياً في تأليف هذه الوزارة بالذات. فإنه هو الذى فرض صهره إسماعيل شيرين وزيراً للحرية، ليكون أدواته فى السيطرة على الجيش، فى الوقت الذى قويت فيه حركة الضباط الأحرار واشتدت أزمة الجيش وكانت تنذر بأن تتحول إلى ثورة، وقد تحولت فعلاً إلى الثورة التى شبت غداة تأليف هذه الوزارة.

وفى الحق أن فى تعيين إسماعيل شيرين وزيراً للحرية امتهاناً لكرامة ضباط الجيش، وعلى أنه حميد الأخلاق، فهو شاب لم يدخل الكلية الحربية، ولم يتخرج منها، بل جعله الملك ضابطاً لمجرد مصاهرته له، ورفاهه إلى رتبة قائمقام، فكان تعيينه وزيراً للحرية مظهرًا لتمادى الملك فى امتهان كرامة الجيش.

وقد كان عجيبيًا حقًا أن يقبل الهلالى هذا الوضع، على حين أنه يعلم بأن حسين سرى قد استقال لأنه لم يشأ أن يساير الملك فى إغضاب الجيش، فكيف رضى الهلالى أن يعود إلى الوزارة ويساهم فى امتهان كرامة الجيش وضباطه إلى هذا الحد، ويقبل ما رفضه حسين سرى وأدى إلى استقالته؟. لا مراء فى أن الهلالى قد أخطأ خطأ كبيرًا جسيمًا فى قبوله الوزارة فى هذه الظروف والملايسات.

ولقد عاجلتها ثورة الجيش فى ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢، فأطاحت بها قبل مضى ثمانى عشرة ساعة على تشكيلها.

ويشوب ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ طويت صفحة الماضى، وبدأت مرحلة جديدة فى تاريخ كفاح الشعب ونضاله فى سبيل تحقيق أهدافه.



الفصل الرابع

أسباب ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢

جاء البيان الأول لثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ محدود الأهداف، موجزاً في عبارته، ومن ثم فهو لا يلقى الضوء على الأسباب الرئيسية للثورة، وقد يكون الغرض من صدوره بهذا الإيجاز وضع خطة تشبه المخطط الحربية في كتمان خطواتها وأهدافها، وهذا الكتمان من أخص ما تمتاز به المعارك الحربية الناجحة. استيقظ المواطنون في صبيحة يوم الأربعاء ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢، فوجدوا أن الثورة قد قامت، وأن قوات الجيش تحتل بعض مرافق القاهرة وشوارعها، واستمعوا في الساعة السابعة والنصف إلى محطة الإذاعة تذيع البيان الأول للثورة بلسان اللواء (محمد نجيب) إلى الشعب المصري، يقول فيه عن أسباب الثورة:

«اجتازت مصر فترة عصيبة في تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم، وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش، وتسبب المرتشون والمغرضون في هزيمتنا في حرب فلسطين، وأما فترة ما بعد هذه الحرب فقد تضافرت فيها عوامل الفساد، وتأمر الخونة على الجيش، وتولى أمره إما جاهل أو فاسد، حتى أصبح مصر بلا جيش يحميها، وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنا، وتولى أمرنا في داخل الجيش رجال نثق في قدرتهم وفي خلقهم وفي وطنيتهم، ولا بد أن مصر كلها ستتلقى هذا الخبر بالابتهاج والترحيب، أما من رأينا اعتقالهم من رجال الجيش السابقين فهؤلاء لن ينالهم ضرر، وسيطلق سراحهم في الوقت المناسب، وإني أؤكد للشعب المصري أن الجيش اليوم كله أصبح يعمل لصالح الوطن في ظل الدستور، مجرداً من أي غاية، وأنتهز هذه الفرصة فأطلب من الشعب ألا يسمح لأحد من الخونة بأن يلجأ إلى أعمال التخريب أو العنف، لأن هذا ليس من صالح مصر، وإن أي عمل من هذا القبيل سيقابل بشدة لم يسبق لها مثيل، وسيلقى فاعله جزاء الخائن في الحال، وسيقوم

الجيش يواجهه هذا متعاونًا مع البوليس، وإني أطمئن إخواننا الأجانب على مصالحهم وأرواحهم وأموالهم، ويعتبر الجيش نفسه مسئولًا عنهم، والله ولي التوفيق»^(١).

وفي اليوم التالي (٢٤ يولييه سنة ١٩٥٢) أذاع اللواء محمد نجيب البيان التالي عن أسباب الثورة وأغراضها، قال فيه:

«إخواني أبناء وادي النيل - لشد ما سرني أن أتحدث إليكم مع ما احتمله في هذه اللحظات من مسئوليات جسام لا تخفى عليكم، وفقد حرصت على أن أحدثكم بنفسى لأقضى على ما ينشره خصومكم وخصوم الوطن من شائعات مفرضة حقيرة، لقد أعلننا منذ البداية أغراض حركتنا التي باركتموها من أول لحظة، ذلك لأنكم لم تجدوا فيها ظلمًا لشخص، ولا كسبًا لفرد، بل إننا ننشد الإصلاح والتطهير في الجيش وفي جميع مرافق البلاد، ورفع لواء الدستور، إن حركتنا قد نجحت لأنها باسمكم ومن أجلكم وهددكم، وما يلاؤ قلبونا من إيمان إنما هو مشتمد من قلوبكم.

«بني وطني - إن كل شيء يسير على ما يرام، وقد أعدنا لكل شيء عدته، فاطمئنوا إلى نجاح حركتنا المباركة، واتجهوا بقلوبكم إلى الله العلي القدير، وسيروا خلفنا إلى الإمام، والله نسأل أن يسدد خطانا وأن يطهر نفوسنا، وأن يعيننا. على أن نسف بوطنتنا إلى المكانة التي تنشدها له، وأنتهز هذه الفرصة لأؤكد لكم أن كل شيء يسير على ما يرام، والسلام عليكم ورحمة الله».

وفي الإنذار الذي وجهه اللواء محمد نجيب إلى فاروق يوم ٢٦ يولييه بالتنازل عن العرش موجز لأسباب ثورة الجيش، قال:

«إنه نظرًا لما لاقته البلاد في العهد الأخير من فوضى شاملة عمت جميع المرافق نتيجة سوء تصرفكم وعيثكم بالدستور وامتهانكم لإرادة الشعب، حتى أصبح كل فرد من أفرادها لا يطمئن على حياته أو ماله أو كرامته، ولقد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تماديكم في هذا المسلك حتى أصبح الخونة

(١) ألقى هذا البيان الرئيس الراحل محمد أنور السادات (عضو مجلس قيادة الثورة في ذلك الوقت).

والمرتشون يجدون في ظلكم الحماية والأمن والثراء الفاحش والإسراف الماكن على حساب الشعب الجائع الفقير، ولقد تجلّت آية ذلك في حرب فلسطين وما تبعتها من فضائح الأسلحة الفاسدة، وما ترتب عليها من محاكمات تعرضت لتدخلكم السافر، مما أفسد الحقائق وزعزع الثقة في العدالة، وساعد الخونة على ترسم هذه الخطى، فأثرى من أثرى، وفجر من فجر، وكيف لا والناس على دين ملوكهم، لذلك فوضى الجيش الممثل لقوة الشعب أن أطلب إلى جلالكم التنازل عن العرش لسمو ولى عهدكم الأمير أحمد فؤاد؛ على أن يتم ذلك في موعد غايته الساعة الثانية عشرة من ظهر اليوم (السبت الموافق ٢٦ يولييه سنة ١٩٥٢ والرابع من ذى القعدة سنة ١٣٧١) ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه، والجيش يحمل جلالكم كل ما يترتب على عدم النزول على رغبة الشعب من نتائج».

فهذه البيانات لا تطالعنا إلا بالأسباب الظاهرية أو الجزئية للثورة، وخلاصتها أن قادة الثورة، وكلهم من ضباط الجيش الأحرار، قد ثاروا على فساد نظام الجيش، ذلك الفساد الذى كان من أسباب الهزيمة في حرب فلسطين، وأنهم اعتزموا تطهير الجيش من عوامل الفساد والرشوة والخيانة، ثم متابعة التطهير في جميع مرافق البلاد، ورفع لواء الدستور، وقد رأوا أن فاروق كان يتصرفاته السيئة وعبثه بالدستور من أسباب الفساد الذى سيطر على أداة الحكم وأدى إلى الفوضى الشاملة التى عمت جميع المرافق، وأساءت إلى سمعة مصر، فاعتزموا خلعهم وخلعوه.

فالثورة بحسب ما يبدو من هذه البيانات كانت ثورة على الفساد، وثورة على فاروق الذى أشاع هذا الفساد في محيط الجيش وفي أداة الحكم عامة.

ويقيننا أن هذه العوامل، هى بعض أسباب الثورة لا كلها. وأن أسباب الثورة أعم وأعمق من هذه العوامل، ويمكننا وقد انقضى نحو خمسة أعوام على قيام الثورة، أن نتبين حقيقة الأسباب التى دعت إليها، فهى ثورة عامة، وأممهاها أيضاً عامة، ولئن كان القائلون بها من ضباط الجيش. فإنهم في أسباب الثورة كانوا يعبرون عن أحاسيس الشعب واتجاهاته. ويترسمون خطواته في تحديد

أهدافه. ولا تختلف هذه الثورة عن الحركات الشعبية التي سبقتها، إلا في أنهم جعلوا قوة الجيش أداة العمل والتنفيذ. وقد كانت هذه القوة فعلاً هي السبيل لنجاح الثورة. ولولاها لانتهت بالنكسة والإخفاق.

فلنتحدث إذن عن الأسباب العامة لثورة ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢. وهي أسباب عدة. منها أسباب سياسية، وأخرى اقتصادية، وثالثة اجتماعية سنتكلم عنها بهذا الترتيب، وهو نفس الترتيب الذي اتبعناه في الحديث عن أسباب الثورة العراقية، وثورة سنة ١٩١٩.

الأسباب السياسية

فأول هذه الأسباب هو الضغط والمرارة من رؤية الاحتلال البريطاني جائئاً على أرض الوطن.

شهد الضباط الأحرار الذين على أيديهم قامت الثورة مظاهر الاحتلال البغيض وآثاره في حالة البلاد.

كان تاريخ الاحتلال منذ وقوعه يتمثل أمام أنظارهم. ويدفعهم إلى الثورة دفعا، إذ رأوا بما شاهدوه، أو طالعوه ووعوه، كيف وقع هذا الاحتلال غدراً سنة ١٨٨٢. وكيف نقض الإنجليز على تعاقب السنين وعودهم في الجلاء. نيّفاً وستين مرة، وكيف تغلغلوا في شئون البلاد، وعصفوا باستقلالها وسيادتها، وكيف سعوا إلى تفكيك عرى وحدة وادي النيل، بوضع أيديهم على السودان، والفصل بين القطرين الشقيقين، وكيف قضاوا على الدستور الذي نالته البلاد قبل الاحتلال وأبدلوا به نظاماً صورياً من الشوري لا حول له ولا قوة. وكيف أعلنوا حمايتهم الباطلة على مصر في ديسمبر سنة ١٩١٤. وكيف استغلوا البلاد سياسياً واقتصادياً طيلة عهد الاحتلال والحماية.

ورأوا أن البلاد قد ضاقت بهذا الاحتلال وجاهدته منذ وقوعه وثارَت عليه فقاوم الإنجليز الحركات التحريرية والثورية بمختلف وسائل التتكيل والتقتيل. ورأوا أيضاً كيف اضطرت بريطانيا تحت ضغط الكفاح الشعبي إلى إلغاء الحماية الباطلة التي أعلنوها، والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة، وذلك في

تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، وكيف أن هذا التصريح لم يتضمن جلاء الاحتلال، فاستمر عدوانه على استقلال البلاد وحريتها واستمر كفاح الشعب في سبيل الجلاء، وكيف نجح الاحتلال والسرائى في تعويق الجلاء بمفاوضات متكررة كانت تصطدم بإصرار الإنجليز على استبقاء احتلالهم تحت أوضاع مختلفة. وشهدوا توقيع المعاهدة التى سميت بمعاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦. وكيف أنها لم تحقق الجلاء الذى تنشده مصر المكافحة، بل قضت بانتقال الاحتلال إلى منطقة قناة السويس، واستمر الإنجليز يتدخلون في سياسة البلاد بعد توقيع هذه المعاهدة، ويدبرون المؤامرات والمكايد بين حين وآخر، ويسقطون الوزارات ويقيمونها، ويستحدثون الأزمات لتحقيق أغراضهم الاستعمارية.

وشهدوا كفاح الشعب منذ توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ في سبيل الجلاء، واشتداد هذا الكفاح في أعقاب الحرب العالمية الثانية، إذ استؤنفت المظاهرات الشعبية الضخمة سنة ١٩٤٥ وسنة ١٩٤٦، منادية بالجلاء، وسفكت فيها الدماء من جديد، وأعدت إلى الأذهان مظاهرات وتضحيات سنة ١٩١٩، وتحت ضغط هذا الكفاح جلا الإنجليز عن قلعة القاهرة في يولييه سنة ١٩٤٦، وجلوا في سنة ١٩٤٧ عن المواقع التى كانوا يحتلونها في القاهرة والإسكندرية، وانتقلوا إلى منطقة قناة السويس، واستمر كفاح الشعب لإجلائهم عن هذه المنطقة الحساسة من أرض الوطن، العزيزة في نفوس المواطنين، وكيف استؤنفت المفاوضات بين مصر وبريطانيا لتحقيق الجلاء عن هذه المنطقة، وأصر الاستعمار البريطانى على بقاء قواته العسكرية بها لتكون سبيله إلى العبث باستقلال البلاد وسيادتها، مما أضطر الحكومة المصرية في أكتوبر سنة ١٩٥١ إلى إلغاء معاهدة ١٩٣٦، وكان هذا الإلغاء إيذاناً باستئناف الكفاح الشعبى المسلح في القناة، وكان كفاحاً رهيباً مريراً، بذل فيه القديون وجموع المواطنين ما بذلوا من أرواح وتضحيات.

شهد الضباط الأحرار هذا الكفاح، ثم شهدوا انتكاسه بعد حريق القاهرة في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ ورأوا كيف تعاقبت الوزارات على البلاد، وكيف كان فاروق يعبث بإقامتها وإسقاطها كما تقدم بيانه في الفصل الثالث، وازدادت

الحالة سوءًا، وتقادى الملك السابق ويطانته في إفساد أداة الحكم والانحدار به إلى الحضيض، والإساءة إلى سمعة مصر في الداخل والخارج.

شهد الضباط الأحرار هذه الأحداث، واستشعروا الواجب في أن يعملوا على إنقاذ البلاد من الاحتلال ومن الاستعمار الأجنبي الذي هو العامل الأكبر فيها وصلت إليه من ضعف وانحلال.

وإذ رأوا أن الاحتلال وحده ليس هو السبب فيما أصاب البلاد من الكوارث بل إن فاروق يشاركه في هذه التبعة، فقد تعاهدوا على تحرير البلاد من الاحتلال ومن فاروق معًا.

فتورة ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ هي ثورة على الأوضاع الاستعمارية وفساد الحكم، هي ثورة تحريرية قامت لتحقيق الجلاء وتحرير البلاد من ربة الاستعمار، ولتطهير أداة الحكم فيها من الفساد.

وكان أول هدف لها منذ قيامها بل قبل قيامها هو خلع فاروق عن العرش، إذ كان أكبر معقل للفساد، كما كان في الوقت نفسه متعاونًا مع الاحتلال، ولئن بدأ في بعض المواقف على خلاف وإياه - كما حدث في ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ - فقد كان هذا الخلاف وقتيًّا، وكان هو لا يفتأ يسعى لإعادة التفاهم والتعاون مع المحتلين على حساب الشعب.

فلاحتلال والاستعمار، ومساوئ حكم فاروق، كانت البواعث السياسية على ثورة ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢، وأهدافها السياسية منذ الساعة الأولى هي التحرر من الاحتلال والاستعمار، وإسقاط فاروق معًا.

وإذ كانت الأسرة المالكة السابقة قد تعاونت مع الاستعمار وساهمت في إفساد أداة الحكم، فإن أهداف الثورة قد شملت التخلص من فاروق ومن أسرة محمد على كلها.

وفي الحق أن خلفاء محمد علي وإبراهيم في الحكم قد مهدوا بتصرفاتهم للتدخل الأجنبي في شئون مصر، ثم إنهم منذ وقع الاحتلال للبريطاني سايروا

الاستعمار في سياسته وأهدافه، سواء في عهد الاحتلال، أو عهد الحماية، أو في عهد الاستقلال المقيد، ولم يبد منهم أى معاونه للشعب في نضاله ضد الاستعمار، فيما عدا فترة وجيزة من عهد الخديو عباس. حلمى الثانى، ومع أنه قد تنكر للحركة الوطنية أحياناً، فهو الحاكم الوحيد الذى خلع بأمر الحكومة البريطانية لسياسته العدائية حيالها، فيما عدا هذه الفترة الوجيزة، فإن أحكام هذه الأسرة كانوا يتعاونون مع الاستعمار على إذلال الشعب، فلا غرو أن كان من أهداف الثورة إسقاط أسرة محمد على كلها.

فالعوامل التاريخية والسياسية قد تضافرت على انقراض حكم هذه الأسرة، وإن سيرة فاروق في ذاتها كانت إيذاناً بانتهاء عهدها، فقد جمع في شخصه كل العيوب التى كانت موزعة بين الولاة السابقين من أسلافه، وزاد عليها عيوبه الخاصة، مما أدى إلى تغلغل الفساد فى أداة الحكم وفى الحياة السياسية والاجتماعية فى البلاد، فلم يكن بد من خلع فاروق ثم انقراض النظام الملكى. وقد تجلت أهداف الثورة فى هذا الناحية تدريجياً مع الوقت، وكان لكل هدف مرحلته فى التنفيذ.

ومن الأسباب السياسية لقيام الثورة ما رآه الضباط الأحرار أو طالعوه من ماضى الأمة فى الجهاد، والثورات الشعبية التى قامت من قبل ضد الاحتلال الأجنبى والاستبداد الداخلى، فإن صفحات هذا الماضى قد غرست فى نفوسهم روح الكفاح الوطنى من أجل الحرية والاستقلال، وانطبعت فى أذهانهم ثورات الشعب على الفرنسيين منذ أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر، ثم ثوراته على المماليك والترك، ثم الثورة العربية، فالثورة الوطنية على الاحتلال، فثورة ١٩١٩، واستمرار روح الثورة، إلى الكفاح فى القتال سنة ١٩٥١.

كل هذه الثورات والحركات الوطنية المتلاحقة، البعيدة والقريبة، كانت مثلاً تحتذى فى الثورة على الاستعمار والفساد، ولقد اعتزم ضباط الجيش أن يقوموا بدورهم فى حركة التحرير، إذ لم يكونوا قد ساهموا فى الكفاح من قبل إلا فى نطاق ضيق محدود، وتأخروا عن طبقات الشعب فى جهاد السنين الماضية

فاستشعروا الواجب في أن يكون لهم الدور المرتقب في الجهاد، لأنهم يمثلون القوة المسلحة التي يستطيع الشعب أن يستند إليها في التخلص من فساد الحكم ومن ربة الاحتلال.

حقاً إنهم قد ساهموا في الجهاد بوجه عام في حرب فلسطين سنة ١٩٤٨، ولكن هذه الحرب لم تكن تستهدف حرية مصر واستقلالها، بل كانت غايتها تحرير فلسطين من عدوان إسرائيل، وكان الضباط أنفسهم يرون دخول مصر في هذه الحرب على غير استعداد لها خطأ من الحكومة القائمة وقتئذ (سنة ١٩٤٨).

على أنهم في ميدان هذه الحرب، قد أدوا واجبهم على أكمل وجه، ومروا على الكفاح والقتال ضد أعداء العروبة والإنسانية، وأصابهم في ميدان القتال ما أصابهم من أذى وتضحيات، وكانت هذه التضحيات حافزاً لهم على أن يبذلوا مثلها بل أضافها في غاية أعظم وأنبى، وهى تحرير الوطن المصرى.

فحرب فلسطين بالرغم من أن الكثيرين يرونها خطأ وضرراً، كانت من البواعث على الثورة، ومن مقدماتها الواقعية، أضف إلى ذلك أن ما شاهده الضباط فيها من جنایات وخيانات في تسليح الجيش وتزويده بالأسلحة والذخائر الفاسدة، وما تحققوه من أن بطانة فاروق وفاروق ذاته قد 'التجروا في هذه الصفقات الحرام، كل أولئك قد ملأ قلوبهم سخطاً على هذا الفساد الذى يعرض الجيش والوطن للكوارث والويلات، فكانت هذه المآسى من الأسباب التى دفعتهم إلى الثورة.

وما ساعد على سريان روح الثورة في نفوس الضباط ارتقاء الوعى الوطنى والثقافة الوطنية بين طبقات الشعب، مما نهض بالآفكار والمشاعر، وحبب إلى النفوس الفداء والتضحية في سبيل تحرير الوطن وتحطيم العقبات والحواجز التى تحول دون تمتعه بالاستقلال التام.

أسباب تتعلق بالجيش

وثمت أسباب تتعلق بالجيش، وهى أيضًا من الأسباب السياسية للثورة، ولكن لها طابعًا خاصًا لارتباطها بالجيش ذاته. ولذلك جعلنا لها عنوانًا خاصًا.

أيقن الضباط الأحرار قبل حرب فلسطين أن الاحتلال البريطانى قد وقف للجيش المصرى بالمرصاد منذ سنة ١٨٨٢. وعمل جاهدًا على إضعافه وتعطيمه وتجريد مصر من كل قوة حربية، ومن هنا تضاعف فى نفوسهم المقت والعدواة للاحتلال؛ فهم يشاركون الشعب فى الأسباب العامة للثورة عليه ويحكم اندماجهم فى الجيش لمسوا عن كتب نتائج مؤامرات الاحتلال على الجيش بالذات.

لقد باذر الإنجليز إلى إلغاء الجيش الوطنى منذ الساعة الأولى للاحتلال، واستصدروا من الخديوى توفيق مرسومًا فى ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ بإلغاء هذا الجيش، بدعوى مناصرتهم للثورة العربية. وكان صدور هذا المرسوم هو الخطوة الأولى لإفساد نظام الجيش ومحو صبغته القومية.

وتلت هذه الخطوة خطوة أخرى أشد منها خطرًا، وهى إرسال بقية هذا الجيش إلى السودان بحجة المساهمة فى إخماد ثورة المهدي، وكانت فى إبانها، وكان غرض الإنجليز من إنفاذ هذا الجيش هو التخلص منه فى حروب السودان وقد وقع ما دبروه، إذ أيد معظمه فى واقعة (شيكان) التى انتصر فيها المهدي على فلول الجيش المصرى يوم ٥ نوفمبر سنة ١٨٨٣^(٢)، وكان يقوده الجنرال هيكس، وهو ضابط بريطانى خلو من الكفاءة الحربية، وتدل الدلائل على أن بريطانيا دبرت تعيينه قائدًا للجيش فى هذه المعركة بغية القضاء عليه تمهيدًا لاحتلال السودان.

وبعد أن تم لبريطانيا ما أرادت من إلغاء الجيش الوطنى، أنشأت بدله جيشًا

(٢) انظر فى تفصيل واقعة شيكان كتابنا (مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال) ص ١٠٦ (طبعة سابقة).

هزيلة خلوا من الروح الوطنية ومن القوة المادية والمعنوية، برأسه سردار (قائد عام) إنجليزي، ويتولى قيادته ضباط من البريطانيين، وهبط عدده إلى نحو عشرة آلاف من الجنود والضباط، وأقصى الضباط الوطنيون عن إدارات الجيش الهامة، وتولاها الضباط الإنجليز، وكان الضباط المصريون لا يضمنون البقاء في مناصب الجيش عامة إلا إذا أبدوا ولاءهم للاحتلال والقواد البريطانيين، وإذا بدت منهم روح وطنية كان جزاؤهم الإحالة إلى المعاش أو الاستيداع، وبذلك مسخ الاحتلال روح الجيش، ونزل به إلى مستوى عميق من الضعف والهوان.

ويدخل في هذا السياق تقرير البديل النقدي للإعفاء من التجنيد، فقد وضع هذا النظام سنة ١٨٨٦، بإيعاز من الاحتلال. وأدى إلى امتهان الجيش واعتبار التجنيد تكليفاً تختص به الطبقات الفقيرة التي لا يستطيع الفرد منها أن يفتدي نفسه بدفع البديل العسكري، فهذا النظام البغيض الذي لا مثيل له في أية أمة تحترم نفسها، قد خرج بالجندي في عهد الاحتلال عن معناها السامي في أنها فرض واجب على كل مواطن للدفاع عن بلاده، إلى اعتبارها عبئاً يقع على كاهل الفقراء دون سواهم، وبذلك حرمت البلاد طيلة عهد الاحتلال والحماية روح الجندي وما تستتبعه من الشجاعة والتضحية، كما حرم الجيش من الفئة التي تستطيع دفع البديل العسكري، وهي في الغالب الفئة المثقفة التي تهض بمستوى الجيش.

وأغلق الاحتلال المدارس الحربية والبحرية، ولم يعد في البلاد في عهده سوى مدرسة واحدة حربية (بالقبة) كان يؤخذ لها عدد قليل من التلاميذ من ساقطي الشهادة الابتدائية أو من السنة الثالثة بالقسم الابتدائي. وقليل من حملة الشهادة الابتدائية، واقتصر التعليم فيها على معلومات ضئيلة لا قيمة لها، يقوم بتدريسها معلمون معظمهم من الإنجليز.

وحرص الاحتلال على تشديد قبضته على الجيش، وإبعاد أى تدخل ولو ضئيل للسلطات المصرية في شئونه، وإذا رأى الإنجليز من الحديو عباس حلمي الثاني في أوائل عهده اهتماماً بترقية الجيش، فقد نقموا منه هذا الاتجاه، وتألب عليه الضباط البريطانيون، وتألفت منهم لجنة برياسة السردار (اللورد كشنر)

وعرضوا الأمر على اللورد كرومر المعتمد البريطاني وصاحب الحول والطول في مصر في ذلك العهد، فأضرموا انتهاز أول فرصة لإذلال الخديو والنيل من مهابته أمام الجيش، لكي تستقر لهم السيطرة الكاملة عليه، وقد رأوا في الحادثة المعروفة بحادثة الحدود سنة ١٨٩٤ الفرصة المرتقبة لتنفيذ وعيدهم، ذلك أن الخديو عباس اعتزم زيارة الوجه القبلي بطريق النيل في تلك السنة، ووصل في سياحته إلى وادي حلفا يوم ١٨ يناير سنة ١٨٩٤، وهناك عرض فرقة من الجيش المصري كان يتولى قيادتها ضابط بريطاني، فلاحظ نقصاً في نظام الجنود وتدريبهم، وأبدى ملاحظته في هذا الصدد إلى وكيل وزارة الحربية وقتئذ (محمد ماهر) وكان يرافقه في سياحته، وندد بالجيش ونظامه، وذاعت هذه الملاحظات، فتأثرت ثائرة اللورد كتشنر سردار الجيش، وعدها إهانة له، وجعل منها أزمة تتعلق بالكرامة الإنجليز! فبادر بتقديم استقالته من منصبه، وأبلغ الأمر إلى اللورد كرومر، فاستشاط هذا غضباً من مسلك الخديو، وأرسل إلى حكومته يستطلع رأياً فيها يجب عمله، فكان جوابها أن يطلب من الخديو إصدار أمره بشكر السردار وامتداح الضباط الإنجليز، وإبعاد محمد ماهر من منصبه، ومعنى ذلك اعتذار الخديو عن ملاحظاته. وقد اتخذت الصحف البريطانية لهجة التهديد والوعيد حيال هذه الحادثة. واعتبرتها أزمة خطيرة لا يحلها إلا الاعتذار.

وكان مصطفى رياض رئيساً للوزارة. فبادر إلى نصيح الخديو بالاعتذار والإذعان لمطالب الاحتلال، وانتهت الأزمة بالتسليم، وأصدر الخديو أمراً بمثابة خطاب إلى السردار أعرب فيه عن رضائه عن تخمين حالة الجيش ونظامه. وتهنئته للضباط الذين يرأسونه مصريين كانوا أو إنجليز. وتقديره للخدمات التي أداها الضباط الإنجليز للجيش. وطلب إلى السردار أن يعلن هذا الأمر للضباط والجند. فكان هذا الاعتذار ضربة أليمة للخديو والحكومة المصرية، وأدرك الضباط والجند أن سلطة أى ضابط بريطاني أكبر من سلطة الخديو. وكان لهذه الحادثة أثر سيء في حالة الجيش المعنوية. إذ شعر الضباط المصريون أن خضوعهم للسيطرة الإنجليزية هو السبيل إلى الترقى والازدهار على براكرهم^(٣).

(٣) كتابنا (مصطفى كامل يبعث الحركة الوطنية ص ٣١١): طبعة سابقة.

وبالرغم من وسائل الضغط والاضطهاد التي اتبعها الإنجليز لمحو الروح الوطنية من الجيش، فقد وقع سنة ١٩٠٠ تمرد من فرقتين من الجيش المصرى الذى تولى استرجاع السودان. وذلك على أثر صدور أمر نائب الحاكم العام (البريطانى) للسودان بتجريد الجيش من سلاحه وذخيرته، فأبى الفرقتان إطاعة هذا الأمر، لما فيه من الامتهان لكرامتهما وعدم الثقة فى الجيش. وقابل الإنجليز هذه الحركة بالعنف والقسوة، وسجن الضباط المتهمون بالتمرد وطردها من خدمة الجيش.

وظل الإنجليز يعمنون فى إذلال الجيش وإضعاف روحه المعنوية طيلة عهد الاحتلال والحماية.

ولما قامت ثورة سنة ١٩١٩ وأعلنت بريطانيا فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ إلغاء الحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة، لم تتراجع قبضتها على الجيش الذى ظل تحت قيادة السردار الإنجليزى. خاضعاً لسيطرتهم، وزعمت بريطانيا أن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ يخولها حق الاحتفاظ بالحالة التى كانت عليها البلاد فى مسائل معينة، ومنها الدفاع عن مصر وتأمين سلامة المواصلات البريطانية فيها، وأن هذا التحفظ يجعل لها الإشراف على الجيش المصرى. وكان آخر سردار إنجليزى لهذا الجيش هو السير لى ستاك الذى قتل فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤، وأطاح مقتله بوزارة سعد زغلول، وأعقبه الإنذار البريطانى المشؤم الذى قضى ضمن ما قضى به باقصاء الجيش المصرى عن السودان^(٤).

وبالرغم من أن منصب السردار بقى شاغراً بعد مقتل لى ستاك، فقد حل محله فى اختصاصاته المفتش العام للجيش، وكان بريطانيا، يدعى سبنكس باشا. وحرص الإنجليز على التمسك بسيطرتهم على الجيش، ومنع أى محاولة للمساس بهذه السيطرة، وظهر هذا الإصرار بشكل مثير فى يونيه سنة ١٩٢٧. إذ نشأت أزمة سياسية حادة بين مصر وبريطانيا بسبب الجيش، وخلاصتها أنه

(٤) كتابنا فى أعقاب الثورة ج ١ ص: ١٨٢. (طبعة سابقة)

لمناسبة نظر البرلمان ميزانية الدولة عن سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨، تألفت لجنة فرعية متفرعة من لجنة الحربية في مجلس النواب ليبحث ميزانية وزارة الحربية. فأبدت بعض مقترحات خاصة بإصلاح نظام الجيش وترقيته، ومنها إلغاء منصب السردار (وكان شاعراً). كما أسلفنا منذ مقتل السير لى ستاك) وتحسين أسلحة الجيش ومهامه، وترقية التعليم في المدرسة الحربية. واقترح بعض أعضاء اللجنة تعديل قانون مجلس الجيش بحيث لا يكون المفتش العام البريطاني عضواً فيه. وقدمت اللجنة الفرعية تقريرها بمقترحاتها وملاحظاتنا إلى لجنة الحربية، وقبل أن تفحصها هذه وتبت فيها برأى، وصل نيؤها إلى دار المندوب السامي البريطاني والصحف البريطانية، فهبت ترعد وتبرق، وتتهدد وتتوعد، ونشأت الأزمة بين الدولتين، إذ وجهت بريطانيا إلى الحكومة المصرية في ٢٩ مايو سنة ١٩٢٧ مذكرة أوضحت فيها أنها ترى أنه يجب على مصر أن تساعد بريطانيا العظمى على صيانة مصر من الاعتداء الأجنبي (تأمل!) وعلى حماية المواصلات الإمبراطورية، وأنها ترغب أن يكون الجيش المصرى صالحاً مستعداً للاشتراك (كذا) في الدفاع عن البلاد، وهى لذلك على استعداد لأن تقدم لمصر كل مساعدة للعمل على إيجاد مثل هذه القوة بشرط أن تكون مدنية طبقاً للقواعد البريطانية وبأقل عدد من الأشخاص البريطانيين، إذ أن هذه القوة ستدعى للتعاون مع الجنود البريطانية في مصر، وأنها لاحظت في الأيام الأخيرة أن هناك اتجاهًا مقلقاً يرمي إلى إدخال النفوذ السياسى في الجيش المصرى، واصطحب هذا الاتجاه بمحاولات أكيدة لتقليل اختصاص المفتش العام للجيش والضباط البريطانيين الذين يعملون في المصالح المختلفة التابعة لوزارة الحربية، وإن هذه المحاولات لقيت أخيراً تأييداً في بعض ما أوصت به لجنة الحربية البرلمانية في تقريرها الذى نشر حديثاً وسيطرح للمناقشة قريباً في البرلمان، وترى الحكومة البريطانية أن الموافقة على هذه التوصيات تقلل كثيراً من الفرص التى تنهياً للتسوية الودية لهذه المسألة الهامة بين مصر وبريطانيا العظمى، ولذلك فإنها تدعو الحكومة المصرية إلى إعادة النظر في موقفها بغير إبطاء، وخلصت المذكرة إلى طلبات الحكومة البريطانية وهى:

- وجوب تمكين المفتش العام للجيش المصرى (اللواء سبنكس باشا) من

أن يؤدي في حرية وعلى الوجه المناسب اختصاصه كما تسلمها من اللواء هدلستن باشا في يناير سنة ١٩٢٥، إذ هي لم تلغ قط، ولهذا الغرض يجب أن يمنح رتبة فريق مع المرتب المتناسب وواجباته، ويجب أن يعطى عقداً على الأقل لمدة ثلاث سنوات في أول الأمر.

٢ - إذا بقيت لجنة الضباط على شكلها الحاضر فيجب على وزير الحربية ألا يتأخر عن أن يرفع إلى صاحب الجلالة ملك مصر توصيات هذه اللجنة فيما يتعلق بالتعيينات والترقيات ومنح الأوسطة ومسائل النظام عامة.

٣ - أن يعين ضابط بريطاني كبير برتبة لواء ليكون مساعداً للمفتش العام نيوب' عنه في غيابه، ويقوم بالأعمال التي يقوم بها المفتش العام نفسه، هذا الضابط يحل محله في غيابه أو عندما يكون قائماً بأعمال المفتش العام أقدم ضابط بريطاني يكون موجوداً.

٤ - يجب أن تكون مصلحة الحدود (ومصلحة خفر السواحل إذا نفذ الإدماج الذي تقرر أخيراً) تحت إشراف المفتش العام البريطاني للجيش أو نائبه في غيابه، ويمكن بدلاً من ذلك أن يكون المدير العام لهذه المصلحة ضابطاً بريطانياً، كما كان الحال حتى أبريل سنة ١٩٢٥.

٥ - أن تظل المراكز التي يشغلها الآن ضباط أو رجال بريطانيون في المصالح التابعة لوزارة الحربية وكذلك في مصلحة خفر السواحل إذا أدمجت في مصلحة الحدود، محفوظة في أيد بريطانية، ولا ينبغي أن تمس اختصاصاتهم لا مباشرة ولا بالواسطة.

٦ - وفيما يتعلق بالاختصاص القضائي تبقى الحالة الحاضرة على ما هي عليه في الجهات الداخلة في اختصاص مصلحة الحدود، أى يبقى النظام العرفي فيها.

وظاهر من هذه المذكرة أن الغرض منها استبقاء الإشراف البريطاني كاملاً على الجيش المصري، كما كان في عهد الاحتلال والحماية.

واتخذت الأزمة شكلاً جاداً حين أذاعت أنباء لندن البرقية أن ثلاث بوارج

بريطانية أمرت بالسفر من مالطة إلى المياه المصرية، ثم ألقى السير أوستن تشمبرلين وزير خارجية بريطانيا بياناً في مجلس العموم عن الأزمة قال فيه إن الحكومة البريطانية إنما تدخلت في هذه المسألة لأن فريقاً من الساسة المصريين ذوى الكلمة النافذة أراد استعمال الجيش أداة معادية لإنجلترا، وأن الدليل على ذلك ما اقترحته اللجنة الحربية (الفرعية) لمجلس النواب من زيادة وحدات الجيش وأسلحته (تأمل!)، وأضاف إلى ذلك أن الحكومة البريطانية مستعدة لفتح باب المفاوضات في المسائل المعلقة. ولكن إلى أن يتم الاتفاق عليها يجب الاحتفاظ بأسباب الأمن في مصر، وأن الحكومة البريطانية قد تلقت تقارير من مصر بأن هناك سعيًا يبذل للتحريض والهياج. وهذا هو ما أدى إلى إرسال البوارج الثلاث إلى مصر.

وقد جاءت هذه البوارج فعلاً إلى ميناء الإسكندرية وبورسعيد. فكان لظهورها وقع أليم في النفوس.

وانتهت الأزمة بأن قررت الحكومة مد مدة خدمة سينكس باشا المفتش العام للجيش، ومنحته رتبة فريق، وقبلت تعيين وكيل انجليزى له وهو اللواء بالمر باشا. وعينت ضباطاً إنجليز جددًا بالجيش.

واستبان من ملايسات هذه الأزمة أن إنجلترا لا تريد أن يكون لمصر جيش قوى يعول عليه البقاع عنها. وقد أفصح المحرر الحربى لجريدة الديلى تلغراف عن هذه النية بقوله: «إذ ما قبلت زيادة عدد الجيش المصرى وجبت زيادة جيش الاحتلال. وإذا ما قبلت زيادة سلاح الجيش المصرى وجبت زيادة سلاح الجيش المحتل».

ولما عقدت معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ حرصت بريطانيا على اشتراط أن تكون أسلحة الجيش المصرى من برية وجوية معداتها من طراز أسلحة القوات البريطانية، ومع إلغاء وظيفة المفتش العام البريطانى للجيش المصرى، فقد اشترطت إيجاد بعثة عسكرية بريطانية لاستكمال تدريب الجيش المصرى «لمصلحة المحافظة التى تم عقدها» واشترطت «نظرًا للظروف التى هيأتها هذه

المعاهدة» أن لا توفد مصر إلى الخارج أحدًا من أفراد قواتها المسلحة لتلقى دراسته في أى معهد أو وحدة من معاهد التدريب أو وحداته في غير بريطانيا. واستطاع الإنجليز عن طريق هذه البعثة العسكرية أن يسيطروا وقتًا ما على إدارة الجيش المصرى، ووقفوا حجر عثرة في سبيل إنشاء المصانع الحربية في مصر، لكى يضمنوا أن تظل البلاد عالة عليهم في السلاح والذخيرة، وظلوا يسيطرون على الجيش، وساعدتهم على هذه السيطرة أن فاروقا كان يحرص على إخضاع الجيش لسلطانه، ولم يكن ينازع في أن يكون زمام الموقف آخر الأمر في يد السياسة البريطانية.

ولما دخل الجيش حرب فلسطين امتنعت بريطانيا عن تزويده بالسلاح والذخيرة، ونقضت عهدها مع مصر أن تمدّه بحاجته منها، وكان هذا الامتناع من أسباب هزيمة الجيش في فلسطين.

فهذا التاريخ الذئى وعاه الضباط وشاهدوا بعض حلقاته ومآسيه، قد ثبت في نفوسهم العقيدة بأن الاحتلال هو مصدر إضعاف الجيش المصرى وتجريد مصر من القوة الحربية. وأن لا سبيل إلى إنشاء جيش قوى جدير بالمهمة الملقة على عاتقه إلا إذا تحررت البلاد من الاحتلال، ومن فاروق معًا.

فما فعله الاحتلال في الجيش كان من أهم البواعث على ثورة ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢.

الأسباب الاقتصادية

كانت الحالة الاقتصادية في أوائل سنة ١٩٥٢ مما يحفز النفوس إلى الانتفاض والثورة، والعمل على تحرير البلاد من عوامل الفقر التى كانت تتراءى فيها. حقًا أن البلاد قد خطت خطوات متوالية منذ الحرب العالمية الأولى في سبيل التقدم الاقتصادى، واطرد هذا التقدم، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتعددت المنشآت الصناعية وتقدمت تقدمًا محسوسًا، ولكن مصر كانت (ولم تزال) تعد من البلاد المختلفة اقتصاديًا.

وكان من مظاهر هذا التخلف ظهور العجز في ميزانها التجارى، ومعنى ذلك أنها تستورد من الخارج أكثر مما تصدر إليه، وكانت زيادة الواردات على الصادرات بمثابة دين عليها للدول الأجنبية، وقد بلغ هذا العجز في السنوات السابقة على سنة ١٩٥٢ الأرقام الآتية^(٥):

السنة	العجز
١٩٤٦	١٤ مليون جنيه
١٩٤٧	١٢ مليون جنيه
١٩٤٨	٣٠ مليون جنيه
١٩٤٩	٤٠ مليون جنيه
١٩٥٠	٣٨ مليون جنيه
١٩٥١	٣٩ مليون جنيه

هذا إلى ما كان من سيطرة الاستعمار البريطانى والنفوذ الأجنبى عامة على حالة البلاد الاقتصادية والمالية، وكان هذا النفوذ يمتد أحياناً إلى المحيط السياسى، فيحرك من وراء ستار خطوط السياسة وأوضاعها وأزماتها، والحلول لهذه الأزمات.

ومن مظاهر سوء الحالة المالية ظهور عجز كبير في ميزانية الحكومة سنة ١٩٥١-١٩٥٢ بلغ في أوائل يناير سنة ١٩٥٢ نحو خمسة وعشرين مليون جنيه.

وكانت الغالبية العظمى من الشعب تشكو الفقر، وأبرز مظاهره انخفاض مستوى المعيشة بين الأهلىن إذا قيس بمستوى البلاد الأخرى.

وقد قصر نظام الحكم عن توفير ما كانت تحتاج إليه البلاد من زيادة ثروتها القومية، ومواجهة الزيادة المطردة في عدد السكان، وافتقار البلاد إلى آفاق جديدة تزيد من الإنتاج القومى ومن دخل الأفراد، كتنمية الثروة الزراعية، زيادة مساحة الأراضى المزروعة وتنمية الثروة الحيوانية، وتحسين غذاء الشعب،

(٥) عن مجلة النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المجلد ٥ ص ٥٢.

وحماية أسعار المحاصيل الزراعية، وتحسين طرق المواصلات وزيادتها، وتنمية الثروة الصناعية، والتوسع الصناعى فى مختلف النواحي، واستثمار الثروة المعدنية والبتروولية، واستثمار الثروة المائية والنقل البحرى، وفتح أسواق فى الخارج للمنتجات المصرية من زراعية وصناعية، وتوسيع عمران المدن، ونشر الصناعات الريفية بين المزارعين وسكان القرى، ثم إحياء الصناعات الحرفية.

فالنقص الذى بدأ فى هذه النواحي كان من شأنه أن يزيد من السخط والتذمر، والتطلع إلى تغيير شامل فى نظام الحكم قد يساعد على إصلاح ما اعتل من شؤون البلاد الاقتصادية والمالية.

الأسباب الاجتماعية

كانت الحالة الاجتماعية تدعو أيضاً إلى الثورة، وأهم مظاهرها فقدان العدالة الاجتماعية بين طبقات الشعب.

إن العدالة الاجتماعية من مقومات المجتمع المتقدم، وأساسها أن لا تتحيف طبقة حقوق أخرى، وإن تقل الفوارق الشاسعة بين الطبقات، وأن تعمل الدولة على تحسين حال الطبقات الفقيرة من الوجهة الاقتصادية والصحية والثقافية والأخلاقية، وبذلك يتحقق التضامن الاجتماعى بين أفراد الأمة، وتتمكن الروابط بين الطبقات، فتقوى الأمة فى مجموعها وتزداد تكتلاً ومناعة.

كان واجباً على الدولة أن تتدخل بين الطبقات لكى تقرر العدل الاجتماعى بينها، دون أن تحرم أى طبقة ثمرة نشاطها وجهودها، وهذا الواجب يقتضيه العدل والإنصاف، إذ لا يخفى أن ثراء أصحاب الأموال والممتلكات الكبيرة لا يرجع إلى جهد أصحابها فحسب؛ بل يدخله إلى حد كبير جهد المجتمع ذاته، وطبقاته المختلفة، وأفراده العديدين المجهولين؛ فمن العدل أن تبال هذه الطبقات وهؤلاء الأفراد بعض ما يتمتع به الأثرياء، لأنهم لو استثمروا أموالهم فى أرض بلقع جرداء خالية من حكومة منتظمة ومجتمع متعدد الطبقات، لما ربحوا شيئاً من هذا الثراء، وقدماً قال الشاعر:

الناس للناس من بدو ومن حضر بعض لبعض وإن لم يشعروا خدم^(٦) حقاً أن وجود فوارق في الثروة بين أبناء الأمة الواحدة أمر طبيعي ومشروع، ولكن الاتجاه الاجتماعي السليم يقتضي تقليل الفوارق الشاسعة بين طبقات الشعب، بقدر الإمكان، بشرط ألا يضر ذلك بكيان المجتمع، لأن تقليل الفوارق بين الطبقات هو تحقيق لهدف تنشده الأمم الراقية، وهو المساواة بين أفرادها في الحقوق والمزايا والواجبات، ولا مراء في أن المساواة - إلى جانب الحرية - من دعائم الهيئة الاجتماعية المتقدمة.

كانت البلاد تشكو سوء توزيع ملكية الأراضي الزراعية، وإن سوء توزيع هذه الملكية في مصر ظاهر من إلقاء نظرة على عدد الملاك ومقدار ما يملكون، ونسبة صغار الملاك إلى كبارهم في مجموع هذه الأراضي، وهذا الإحصاء واضح بما يلي:

إن مساحة الأرض المنزرعة ٥,٩٦٢,٦٦٢ فدان وكان مجموع ملاكها ٢,٧٦٠,٦٦١ مالكا.

فإذا نظرنا إلى الملكيات الصغيرة فإننا نجد أن:

١ - ١,٤٥٩,١٦٧ مالكا يملك كل منهم لغاية نصف فدان مجموع ملكياتهم ٤١٣,٥٥١ فداناً.

٢ - ٥٢٢,١٦٢ مالكا يملك كل منهم أكثر من نصف فدان إلى فدان ومجموع ملكياتهم ٣٥٦,٦٩٥ فداناً.

٣ - ٣٢٧,٦١٢ مالكا يملك كل منهم أكثر من فدان إلى فدانين ومجموع ملكياتهم ٤٤٩,١٨٦ فداناً.

٤ - ١٥٣,٢٩٣ مالكا يملك كل منهم أكثر من ٢ لغاية ٣ أفدنة ومجموع ملكياتهم ٣٥٤,٨٥٥ فداناً.

(٦) كتابنا في أعقاب الثورة ج ٢ ص: ٣٥ (طبعة سابقة).

٥ - ٨١,٣٦٦ مالكا يملك كل منهم أكثر من ٣ لغاية ٤ أفدنة وبمجموع ملكياتهم ٢٤٧,٠١٧ فداناً.

٦ - ٥٦,٥٨٩ مالكا يملك كل منهم أكثر من ٤ لغاية ٥ أفدنة وبمجموع ملكياتهم ٢٤٧,٠١٧ فداناً.

ومعنى ذلك أن ٢٨٠ مالكا يملكون ٥٨٣,٤٠٠ فدان وبمجموع ملكياتهم ٧٪ من الأراضي المنزرعة.

وأن ٢,٣٠٨,٩٥١ لا يملك كل منهم أكثر من فدانين وبمجموع ملكياتهم ١,٢٣٠,٠٦٣ فداناً، أى أن ٨٤٪ من الملاك يملكون ٢١٪ من الأرض وأن ٢,٦٠٠,١١٩ مالكا لا يملك كل منهم أكثر من خمسة أفدنة وبمجموع ملكياتهم ٢,١٠١,٧٦١ فداناً أى أن ٩٤٪ من الملاك يملكون ٣٥٪ من الأرض.

وإذا نظرنا إلى الملكيات الكبرى فإننا نجد أن:

٦١ مالكا كان يملك كل منهم أكثر من ٢٠٠٠ فدان وبمجموع ملكياتهم ٢٧٧,٢٥٨ فداناً.

٢٨ مالكا يملك كل منهم أكثر من ١٥٠٠ فدان إلى ٢٠٠٠ فدان وبمجموع ملكياتهم ٩٧,٤٥٤ فداناً.

٩٩ مالكا يملك كل منهم أكثر من ١٠٠٠ إلى ١٥٠٠ فدان وبمجموع ملكياتهم ١٢٢,٢١٦ فداناً.

٩٢ مالكا يملك كل منهم أكثر من ٨٠٠ إلى ١٠٠٠ فدان وبمجموع ملكياتهم ٨٦,٤٨٣ فداناً.

ومعنى ذلك أن ٢٨٠ مالكا يملكون ٥٨٣,٤٠٠ فدان.

أى أن ١ على ١٠,٠٠٠ من الملاك يملكون حوالى ١٠٪ من الأرض. وإذا نظرنا إلى الملكيات التى تزيد عن ٢٠٠ فدان فإننا نجد أن: ٢٢١٥ مالكا يملكون ١,٢٠٨,٤٩٣ فداناً.

أى أن ٨ على ١٠٠٠ من الملاك يملكون ١٩٪ من الأرض^(٧)

وواضح من هذا البيان مبلغ سوء توزيع الملكية الزراعية، وهذا التوزيع السيء جعل الغالبية العظمى من صغار الملاك الزراعيين يملك الواحد منهم نحو ربع فدان، وهو مقدار لا يكفي لسد حاجة هذه الطبقة من السكان، إذ لا يزيد دخل الفرد منهم في السنة عن مبلغ تافه لا يكفي للقوت الضروري للمالك وعائلته، أما غير الملاك وهم الغالبية من السكان فلا يجدون هم وعائلاتهم ما يكفي لقوتهم الضروري، لأنهم لا يملكون شيئاً، وهذا ولا ريب من أسباب انتشار الفقر في البلاد، خصوصاً إذا لوحظ أن الملكية تنفتت بالتوريث، فتهدد نسبة ملكية الفرد من هذه الطبقة تدريجياً على توالى السنين.

ذهب بعض المفكرين والباحثين إلى أن علاج هذه الحالة يكون باستصلاح الحكومة الأراضي البور وتوزيعها على صغار الملاك بأسعار وشروط سخية، وهذه الوسيلة مع نفعها لا يمكن أن تؤدي إلى علاج ناجع لحل مشكلة الفقر، لأنها محصورة في دائرة ضيقة لا تتجاوز بضع مئتين. ومع الزمن يضع آلاف من الأفراد في حين أن المشكلة تعم الملايين. ومن الواجب أن تعمل الدولة على خلق ملكيات صغيرة ومتوسطة في أوسع دائرة، لأن المجتمع يرقى بها مادياً وأدبياً. وما لم تتسع رقعة الملكيات المتوسطة والصغيرة فإن مشكلة الفقر تبقى مضروبة على البلاد.

والعلاج الرئيسي لسوء توزيع الملكية الزراعية هو وضع حد لزيادة الملكيات الكبيرة، ووقف هذه الزيادة. فهو السبيل لنشر الملكيات الصغيرة. ثم إنه الوسيلة الفعالة لمنع استمرار الارتفاع في أسعار الأقطان، فإن تهافت كبار الملاك على زيادة ما يمتلكون من شأنه أن يرفع أسعار الأقطان ارتفاعاً لا يتناسب مع غلتها الحقيقية. وارتفاع أسعارها يؤدي إلى ارتفاع الإيجارات. وهذا يدعو إلى غلاء المعيشة، وبالتالي إلى ازدياد الضيق في البلاد، وعلاج هذه الحال يكون بتحويل إجباري لرءوس الأموال من استثمارها في شراء الأقطان إلى استثمارها

(٧) هذا الإحصاء مأخوذ عن المذكرة التفسيرية لقانون الإصلاح الزراعي، وهو يختلف قليلاً عن الإحصاء الوارد في الجزء الثاني من كتابنا (في أعقاب الثورة) ص ٣٥٣ (طبعة سابقة) بسبب الفروق التي ظهرت بين إحصاء سنة ١٩٤٦ وإحصاء سنة ١٩٥٢ عام صدور هذا القانون.

في الصناعة. ولا يتم ذلك إلا بتحديد نصاب الملكية الزراعية. وبذلك يتحول استثمار الأموال إلى الميادين الصناعية. فتزداد ثروة البلاد ويرتفع تبعاً لذلك مستوى المعيشة بين الأهليين.

ومن مزايا هذا النظام أنه يساعد على انتشار التعاون الزراعي، لأن التعاون لا ينبج إلا في وسط ملكيات صغيرة أو متوسطة، وقلما يلقي نجاحاً بين أصحاب الملكيات الكبيرة، لأنهم ليسوا في حاجة إليه، ولا جدال في أن التعاون هو من الوسائل الناجعة للتقدم الاجتماعي والاقتصادي.

وقد يعترض بعضهم على تخصيص الملكية الزراعية بالتحديد دون الملكية الصناعية والتجارية مثلاً، ويتساءلون إذا كان مبدأ تحديد الملكية عادلاً فلماذا لا يطبق على الصناعة والتجارة؟

والرد على ذلك أن الصناعة الحديثة تقوم على الإنتاج الكبير، بخلاف الزراعة فإنها تجود في الملكيات المتوسطة التي يباشر أصحابها زراعتها بأنفسهم أكثر مما تجود في الملكيات الكبيرة. فالإنتاج القومي يزداد كلما كثرت الملكيات المتوسطة والصغيرة، على أن تنفت هذه إلى الدرجة التي ترادف الفقر، بخلاف الإنتاج الصناعي، فإنه ينمو كلما اتسع مداه وزادت رغوس أمواله، وتوحدت إدارته، اعتبر ذلك في المصانع الكبرى، وقارن بين إنتاجها وإنتاج المصانع الصغيرة أو الصنائع اليدوية. فإنك ولا شك تجد أن الإنتاج يتضاعف في ظل الإنتاج الصناعي الكبير.

لذلك لا يكون من مصلحة الإنتاج القومي ولا من العدل الاجتماعي تفتيت الملكية في الصناعة، وكذلك الشأن في التجارة وبخاصة التجارة الخارجية، وهذا هو الفارق بين الزراعة والصناعة أو التجارة.

هذا إلى أن الأساس الاقتصادي للسليم للحياة الزراعية أن الزراعة يجب أن تكون وسيلة للعيش الرغد، لا وسيلة لاستغلال المال، وإذا زادت رقعة الأرض عن حد معين انقلبت وسيلة لاستغلال المال يؤدي إلى استبعاد الزراع وهذا ما لا ينبغي أن يكون.

ولكن السعى إلى تحديد الملكية الزراعية قد باء بالفشل في عهد النظام الملكي، وكانت كل محاولة من هذا القبيل مقضيًا عليها بالإخفاق، لأن النظام الملكي وخاصة إذا اقترن بالاستبداد والاعتساف كما كان في مصر يتعارض والعدل الاجتماعى

لقد بذلت في سنة ١٩٤٥ محاولة تشريعية لتحديد الملكية الزراعية، ولكنها انتهت بالإخفاق، ففي تلك السنة تقدم المرحوم محمد خطاب إلى مجلس الشيوخ - وكان عضوًا فيه - بمشروع متواضع في تحديد نصاب الملكية الزراعية، وأحيل المشروع إلى لجنة الشؤون الاجتماعية بالمجلس، وانتهت إلى إقراره في وضع مخفف يقضى بعدم جواز ملكية الفرد على مائة فدان بما يدفع عنه أعلى ضريبة أو أرضًا زراعية يدفع عنها مثل هذا القدر من الضرائب، ونص المشروع على عدم سريان القانون على الملاك الموجودين وقت صدوره، ولا على ورثتهم.

ومع أن المشروع كما ترى لم يكن يسرى على الماضى، فإنه لقي معارضة شديدة في مجلس الشيوخ، إذ عارضته أغلبية أعضائه، وكان معظمهم من كبار الملاك، كما عارضته الحكومة، فقرر المجلس رفضه بجلسته ١٦ يونيه سنة ١٩٤٧. وقد قلت في سنة ١٩٤٩ تعقيبًا على هذا الرفض في الجزء الثانى من كتاب (في أعقاب الثورة): «ومن يومئذ كتب على هذا المشروع أن لا يرى حتى الآن وجه النهار. ولعل الزمن كفيل ببعثه من جديد، في يوم غير بعيد»^(٨).

ولم يكن هذا اليوم منتظرًا ولا ممكنًا والنظام الملكى قائم يتولاه فاروق. فكان لابد من ثورة لتحديد الملكية الزراعية.

فحالة البلاد الاجتماعية كان لها من هذه الناحية دخل كبير في قيام الثورة. من أجل ذلك كان أول هدف اجتماعى حققته ثورة ٢٣ يوليه بعد قيامها هو تحديد الملكية الزراعية. وصدر بذلك قانون الإصلاح الزراعى في ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ الذى قضى بتحديد نصاب الملكية الزراعية للشخص الواحد بما تبقى فدان. وجعله ساريًا على جميع الملاك الموجودين وقت صدوره.

(٨) كتابها في أعقاب الثورة ج ٢ ص ٣٥٨ (طبعة سابقة).

الفصل تحت مـ

فاروق يمهد للثورة

إن كل الدلائل والمقدمات تنبئ بأن فاروق كان يمهد لثورة ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢، فإن تاريخه في الملك كان يتطور يوماً بعد يوم إلى حيث يجعل هذه الثورة أمراً محتوماً وتصرفاته، وخاصة في أواخر عهده، كانت تدفع الشعب والجيش إلى الثورة دفْعاً.

وقد انتهى حكمه في ٢٦ يولييه سنة ١٩٥٢، على يد الثورة. فمن واجبنا أن نؤرخ له كما أرخنا لأبيه الملك أحمد فؤاد من قبل^(١)، ونبين كيف أن تاريخه كان تمهيداً للثورة.

نشأته الأولى

ولد فاروق في ١١ فبراير سنة ١٩٢٠، وهو ابن الملك أحمد فؤاد من زوجته الملكة السابقة نازلي صبرى بنت عبد الرحيم صبرى باشا.

وبدا في ملابسات ولادته وولايته للعهد مبلغ التدخل البريطاني في شئون مصر الداخلية، وسيطرته عليها، فقد اجتمع مجلس الوزراء عندما بلغه نبأ مولده، وقرر إبلاغ النبأ إلى المديرين والمحافظين؛ ثم إلى المندوب السامي البريطاني (اللورد اللنبي)؛ وإلى وزارة الخارجية البريطانية.

وكان الولاء للاستعمار البريطاني هو الذي أُملي لمجلس الوزراء هذا القرار الشاذ، إذ أبلغ نبأ مولد فاروق إلى المندوب السامي البريطاني ولحده دون

(١) راجع ترجمتنا للملك أحمد فؤاد في الجزء الثاني من كتاب في أعقاب الثورة - ثورة سنة ١٩١٩ - الفصل السادس طبعه سنة ١٩٤٩.

معتمدى الدول الأجنبية. ثم إلى وزارة خارجية بريطانيا دون غيرها من الدول. وفي الوقت الذى أحيط به مولد فاروق بهذه المظاهر الاستعمارية المهيمنة، المنافية للكرامة القومية، فإن الولاء للاستعمار جعل السلطان (الملك) فؤاد والوزراء يحجمون عن المنادة بفاروق وليًا للعهد، انتظاراً لصدور الأمر بذلك من لندن.

وانتهزت الحكومة البريطانية من ناحيتها فرصة مولد فاروق، وأرادت أن تعلن عن مظهر من مظاهر الحماية بتدخلها في تقرير وراثة العرش، إذ لم يكن قد بت بعد في أمر ولاية العهد في ظل الحماية البريطانية، وإذ رأت أن السلطان (الملك) فؤاد لم يعلن تلقيب ابنه وليًا للعهد، فقد وضعت هي نظام توارث العرش وأعلنت فاروقاً وليًا للعهد؛ وذلك في خطاب بعث به اللورد اللنبي إلى السلطان فؤاد في ١٦ أبريل سنة ١٩٢٠. هذا نصه:

«دار الحماية في ١٥ أبريل سنة ١٩٢٠.

«يا صاحب العظمة إن الحادث السعيد الجديد ألا وهو ميلاد نجل لعظمتكم قد دعا حكومة جلالة الملك إلى النظر في نظام وراثة السلطنة المصرية. وعليه فقد أمرت من لدن جلالة الملك بأن أبلغ عظمتكم الاعتراف بنجل عظمتكم الأمير فاروق ونسله من الذكور على قاعدة الأكبر فالأكبر من أولاده وهكذا. وإن لم يوجد فيمن يولد لعظمتكم من الذكور ومن يتناسل منهم من الذكور على نفس تلك القاعدة كأولياء عهد لعظمتكم في حق تقلد السلطنة المصرية.

«وإن مع تقديمى النهائى لعظمتكم بهذه المناسبة السعيدة أسمح لنفسى بانتهاز هذه الفرصة للإعراب عن اعتقادى الخالص بأن المحافظة على العلاقات الودية التى تقتضيها مصالح بريطانيا العظمى ومصر ستكون دائماً محل اهتمام عظمتكم ومن يخلفكم من السلاطين

«ولى الشرف بأن أكون على الدوام لعظمتكم بكل احترام وإخلاص»

القاهرة في ١٥ أبريل سنة ١٩٢٠

«ألنبي فيلد مارشال»

وقد أرسل السلطان فؤاد إلى الملك جورج الخامس برقية شكر على هذا
البلاغ، قال:

«القاهرة في ١٦ أبريل سنة ١٩٢٠.

صاحب الجلالة الملك - لندرة

«أرجو جلالتم التفضل بقبول فائق تشكراتي على البلاغ الذي قدمه إلى
اليوم بأمر جلالتم الفيكونت ألنبي نائب جلالتم بمصر بحصول الاعتراف
بنجلي الأمير فاروق ونسله من الذكور على قاعدة الأكبر من الأولاد فالأكبر من
أولاده، وهكذا، وإن لم يوجد فيمن يولد لي من الذكور ومن يتناسل منهم من
الذكور على نفس تلك القاعدة كأولياء عهد لي في حق تقلد السلطنة، وإني أنتهز
هذه الفرصة لأؤكد لجلالتم أن المحافظة على العلاقات الودية التي تقتضيها
مصالح بريطانيا العظمى ومصر ستكون دائماً محل اهتمامي، وأعتقد بأنني
سأستطيع دائماً الاعتماد على معاضدة جلالتم الثمينة وجميل صداقتكم»
«فؤاد»

فرد عليه الملك جورج ببرقية وجيزة، أعرب فيها عن سروره لبرقية
السلطان، قال:

«لندرة في ١٨ أبريل سنة ١٩٢٠

إلى عظمة السلطان

«قرأت مع خالص السرور برقية عظمتكم، وأنى أؤكد لعظمتكم اهتمامي
وتأييدي لكل ما يعود على مصر بتوفير أسباب السعادة، كما أنى أؤكد صادق
ما أتمناه شخصياً لذات عظمتكم ولأسرتكم من العز والهناء».

«جورج»

ولا يخفى أن صدور نظام وراثة العرش عن دولة أجنبية، هو من أخص
مظاهر الحماية، بل هو التبعية بعينها، فكان الحكومة البريطانية أرادت أن تسجل
هذا المظهر في وثيقة رسمية، وكان هذا الوضع شاذاً، ومنافياً للاستقلال، بل هادماً

للسيادة القومية، والكرامة الوطنية، وكانت البرقيتان اللتان تبادلها السلطان فؤاد والملك جورج الخامس أدل على هذه المعاني، وإنك لتلمح من رد الملك جورج مبلغ الزرابة والاستخفاف، وانتحال صفات جديدة للتدخل في شئون مصر، وفي الحق إن هذه الوثائق الثلاث ليست مما يشرف التاريخ القومي^(٢).

احتجاج الحزب الوطنى

وقد احتج الحزب الوطنى على التدخل البريطانى فى وراثه العرش، وأصدر قراراً بهذا الاحتجاج لم يستطع نشره فى الصحف، فوزعه فى نشرات خاصة مطبوعة، وأبلغه إلى معتمدى الدول فى مصر، فى خطاب قال فيه:

«أتشرف بأن أرفع لجانكم القرار الذى أصدرته اللجنة الإدارية للحزب الوطنى المضرى راجياً إبلاغه إلى حكومتكم الجليلة خدمة لخدمة الأمة المصرية السياسية، وهذا نصه:

لقد نشرت «الوقائع المصرية»، وهى الصحيفة الرسمية للحكومة فى عددها الصادر فى ١٧ أبريل سنة ١٩٢٠ خطاباً من الجنرال ألنبي مؤرخاً فى ١٥ فى الشهر الماضى خاصاً بولاية عهد الحكومة المصرية، ثم أصدرت الحكومة منشوراً إلى موظفيها وأعلنت لهم فيه النبأ الخاص بولاية عهد مصر وطلبت إليهم التوقيع عليه اعترافاً للعلم بمدلوله، وبما أن مسألة عرش مصر وما يتعلق به هى من المسائل الخاصة بالأمة المصرية وحدها دون غيرها، وبما أن إقدام الحكومة البريطانية على التدخل فى شئون مصر الخاصة فى الوقت الذى تعمل فيه الأمة المصرية جميعاً على استرداد استقلالها التام باذلة فى سبيل ذلك كل جهودها المشروعة يعد اعتداءً صريحاً على أحكام القانون الدولى من جهة وعلى مبادئ حرية الشعوب وحقوق الأمم الطبيعية من جهة أخرى، وبما أن الوسائل التى تتخذها الحكومة البريطانية فى تنفيذ أغراضها السياسية إزاء مصر قائمة على سلطان قوتها وعلى الأحكام العرفية المعلنة منها، فإن جميع الأعمال الناتجة عنها تعتبر بغير شك غير مشروعة ولا جائزة لأن الأمة وحدها هى المالكة للتصرف فى

(٢) (كاتبنا) ثورة سنة ١٩١٩ ج ٢ ص ١٠٣ (طبعة سابقة).

جميع حقوقها السياسية، وبما أن الأمة المصرية لا تزال ولن تزال متمسكة بحقوقها المقدسة. وأنها لا تعترف لإنكلترا بمركز خاص في مصر يخولها أى حق أو أية صفة للتدخل في شؤون البلاد السياسية سواء كانت بخصوص العرش أو الوراثة أو غيره، وكذلك بما أن الأمة المصرية لا تزال تعمل على تحقيق مبدئها القاضى باستقلال مصر التام مع سودانها وملحقاتها استقلالاً غير مشوب باحتلال أو حماية أو وصاية أو أى تدخل أجنبى.

« فاللجنة الإدارية للحزب الوطنى ترى من واجبها عدم السكوت على كل عمل سياسى يراد به الافتئات على حقوق البلاد كلها أو بعضها، لذلك قررت بالإجماع

أولاً: الاحتجاج بشدة على جميع هذه الأعمال وما يماثلها.

ثانياً: تبليغ وكلاء الدول الأجنبية وقناصلها العاملين الممثلين لها في مصر هذا القرار لإبلاغه إلى حكوماتهم.

وتفضلوا إلخ»

وكيل الحزب الوطنى «علي فهمى كامل»^(٣)

وتلك كانت أول مرة (وأخر مرة) يعين فيها ولى عهد الدولة المصرية بقرار من الحكومة البريطانية.

وليس من قبيل المصادفات المحض أن هذا الذى عين ولياً للعهد بإرادة بريطانيا هو الذى خلع من العرش في ٢٦ يولييه سنة ١٩٥٢ بإرادة الشعب المصرى، لأنه ولا ريب كان يشعر في خاصة نفسه أنه مدين بمركزه لبريطانيا، ولعل هذا الشعور من الأسباب التى ظهر أثرها في نفسه على مر الزمن وباعدت بينه وبين الشعب.

(٣) (كتابتها) ثورة سنة ١٩١٩ ج ٢ ص ١٠٤ (طبعة سابقة).

تربيته وتعليمه

لم يجد فاروق منذ نشأته تربية طيبة صالحة، ولا تلقى تعليمًا صحيحًا نافعًا، فقد كانت تربيته في السراى، بين الخدم والحاشية الذين كانوا يحيطونه بمظاهر الملق والتعظيم والتأليه، فنشأ في بيئة بعثت فيه نزعة التعالى على الشعب.

هذا إلى أن والده الملك فؤاد كان يشرف بنفسه على تربيته، وكان يغرس في نفسه هذه النزعة التى كانت منهاجه منذ تولى العرش، إذ لم يكن قط ملكًا ديمقراطيًا^(٤).

وكان لفاروق مدرسون خصوصيون يتناوبون تعليمه في السراى، وكان تعليمًا سطحيًا ناقصًا.

وفي أكتوبر سنة ١٩٣٥ أرسله أبوه إلى إنجلترا ليتم تعليمه بها، وأدخله كلية وولوتش الحربية بلندن، وأسكنه وحاشيته قصرًا فخماً عرف بقصر كترى هارس بضواحي لندن.

وكان رائده في هذه الرحلة القصيرة من التعليم الفريق عزيز المصرى، وأحمد محمد حسنين.

كان عزيز المصرى يحاول أن ينشئ فاروق النشأة الأخلاقية الفاضلة، البعيدة عن الرذائل، ولكن أحمد حسنين كان على العكس يتملق غرائز الأمير الشاب، ويحبب إليه حياة الانطلاق الذى لا يحده قيد من فضيلة أو خلق طيب، وعلى يده عرف فاروق مزالق الهوى والعبث في لندن، وهو بعد في تلك السن المبكرة، واشترك معه في هذا التوجيه السيء الضابط عمر فتحي (الفريق فيما بعد) وكان في حاشية فاروق.

ولم يلبث عزيز المصرى أن ضاق ذرعًا بانحراف فاروق وإعراضه عن نصائحه، فأبت كرامته أن يستمر في مهمته، وخاصة بعد أن وقف له أحمد حسنين

(٤) راجع في ذلك الجزء الأول والثاني من كتابنا (في أعقاب الثورة).

وعمر فتحي بالمرصاد وأوغروا عليه صدر فاروق، فتركه يستحوذان عليه ويسيران به في مهاوى الانحراف والرديلة.

ولم يقيم في إنجلترا إلا سبعة أشهر، إذ غادرها عقب وفاة والده.

ولايته الملك

توفي الملك أحمد فؤاد في ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦، وفي اليوم نفسه نودي بفاروق ملكاً لمصر، وكان لما يزل في إنجلترا، فلما بلغه نعي والده حضر إلى مصر على عجل، فبلغ العاصمة يوم ٦ مايو سنة ١٩٣٦ وهو في بداية السابعة عشرة من عمره، وكانت وزارة على ماهر الأولى تتولى الحكم منذ أواخر عهد الملك فؤاد، وإذا كان فاروق لم يبلغ بعد سن الرشد، فقد أصدر مجلس الوزراء بياناً بتولى هذا المجلس سلطات الملك الدستورية باسم الأمة المصرية إلى أن يسلم مقاليدها إلى مجلس الوصاية على العرش.

وتولى مجلس الوصاية هذه السلطات إلى أن أتم فاروق ثمانية عشر عاماً هجرية يوم ٢٩ يولييه سنة ١٩٣٧، فتولى سلطاته الدستورية من ذلك اليوم. وحينما تولى الملك كان الشعب يؤمل فيه الخير، ويتفامل به تفاؤلاً كبيراً، وقد استقبله من يوم نزوله إلى الإسكندرية حتى وصوله إلى العاصمة ثم إلى قصر عابدين، بأعظم مظاهر الفرح والأمل الفياض، وابتهج بتبوئه العرش ابتهاجاً شديداً، وقلما وجد ملك شاب من عطف الشعب ومحبة مثلهما وجد فاروق من الشعب المصري حين تبوأ العرش.

زواجه الأول

وفي ٢٠ يناير سنة ١٩٣٨ تزوج للمرة الأولى بالآنسة صافيناز (الملكة السابقة فريدة) كريمة يوسف ذو الفقار وكيل محكمة الاستئناف المختلطة وقتئذ. وبدا زواجه المبكر - على الأقل في الظاهر - على اعتزازه سلوك سبيل الاستقامة في حياته الخاصة، وهذا ما حبه إلى الشعب.

وكان هذا الاختيار في الزواج اختياراً موفقاً، فإن شخصية الملكة فريدة وما اتصفت به من الاستقامة والفضائل، جعلها موضع التقدير والعطف من الشعب، وقد رزق منها فاروق بينات ثلاث هن فريال وفوزية وفادية.

على أن هذه الحياة الزوجية لم تلبث مع الزمن أن تصدعت، بما لمحتبه الملكة فريدة من انحراف فاروق إلى مهاوى الرذيلة والفساد، واتصاله بالعشيقات والخليلات، واحدة تلو أخرى. ولم يتسّر في فساد، بل بدا عليه الجهر به وعدم المبالاة بالتقاليد الاجتماعية والأخلاقية، وبلغ به الاستهتار أن اتخذ من القصور الملكية موطناً لفساده ونزواته.

وشهدت الملكة فريدة عن كتب بعض هذه المظاهر الآثمة، وكظمت غيظها مراعاة لسمعة الملك، وإبقاء على حياة الزوجية، ولكنه تمادى في غيبه، ثم اجتمع إلى فساد قسوته معها وسوء معاملته لها، وصبرت طويلاً على ذلك كله، حتى طفع الكيل، ولم يبق في قوس الصبر منزع، فانفصمت عرى الزوجية بينها بالطلاق في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٨.

وكان هذا الطلاق وما استفاض من مقدماته وملابساته، من الأسباب التي غضت من مكانة فاروق عند الشعب، وجعلت الألسنة تلوك أنباء استهتاره وفساده، وكانت هذه الأنباء تتردد بين الناس، وهم بين مصدق لها ومكذب، فجاء الطلاق مثبتاً صدقها.

زواجه الثاني

وظل فاروق عزباً عدة سنين، زاد فيها مجونه وفساده، ثم تزوج للمرة الثانية في ٦ مايو سنة ١٩٥١ من الأنسة ناريمان كريمة حسين فهمي صادق سكرتير عام وزارة المواصلات.

وكان زواجه بها أشبه بحادثة من حوادث خطف النساء التي تروى عن الملوك والأمراء في القرون الوسطى، ذلك أنه اختارها زوجة له على الرغم من أنها كانت مخطوبة فعلاً للدكتور محمد زكي هاشم (المنسوب وقتئذ بـ مجلس الدولة)،

وقد حدد اليوم الذى يعقد فيه الزواج، وأرسلا بطاقات الدعوة لحضور حفلة قرانها.

ولكن فاروق رأى الآتسة فى دكان أحمد نجيب الجواهرجى تاجر المجوهرات، ولعل هناك ترتيباً قد اتخذه ليراه فى هذا الدكان، فأعجبته، فاعتزم الزواج بها، مع علمه أنها مخطوبة لغيره، وقد أمرها وأمر والديها بفسخ الخطبة ورد ديلة المخطوبة وقطع صلاتها بخطيبها، وأعلن فاروق بعد ذلك أنه سىخطبها.

ولما ترامت أنباء هذه الحادثة، كاد الناس لا يصدقونها لغرابتها وما اتطوت عليه من دلائل الخطف والغصب. ومجافاتها للإنسانية والأخلاق الحميدة.

ولكن لم تكد تمضى غدة أشهر حتى أعلن القصر نبأ «الخطبة الملكية» خطبة فاروق لناريمان صادق فى ١١ فبراير سنة ١٩٥١، ثم عقد زواجه بها فى ٦ مايو سنة ١٩٥١.

فاروق فى الحكم

لم يقدر فاروق حب الشعب وعطفه وابتهاجه بولايته الملك، وتحركت نفسه مع الزمن نزعة الحكم المطلق، ودلت الدلائل على أنه لم يكن مؤمناً بالدستور ولا بحقوق الشعب عامة.

وبالرغم من أنه حين تولى سلطاته الدستورية قد أقسم اليمين على احترام الدستور، فإنه لم يبر بهذه اليمين، وخرج على أحكامه المرة بعد المرة. كان نزوعاً إلى الاستبداد، ولوعاً بالطغيان. ولعله ورث هذه النزعة عن أبيه الملك فؤاد، وعن أسلافه من قبل.

وقد شجعه على تجاهل حقوق الشعب كبار رجال القصر الذين كان يختارهم لمعاونته، وخاصة رؤساء الديوان الملكى، فإنهم كانوا يزينون له الحكم المطلق والعدوان على الدستور.

كان على ماهر أول رئيس للديوان فى عهده، اختاره لهذه المنصب فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٣٧ فى عهد وزارة مصطفى النحاس.

ولم يكد يمضى على تعيينه شهران حتى أقيمت هذه الوزارة في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧، وكانت حائزة ثقة البرلمان.

حقاً أن إقالة الوزارة من حق رئيس الدولة بمقتضى الدستور، وحقاً أن مساوئ وزارة الوفد قد تعددت في ذلك العهد، ولكن لم يكن علاج هذه المساوئ عن طريق الإقالة، بل العلاج السليم أن يجيء إسقاط الوزارة من طريق الشعب^(٥).

على أن فاروق لم يكن ينبغي من إقالة وزارة النحاس إصلاح أداة الحكم، بل كان ينبغي أن يكون حاكماً مطلقاً فحسب، يقيم الوزارات ويسقطها كيفما شاء، ويدأ عليه الطغيان وهو بعد في سن الشباب.

يدل على ذلك أن المشادة التي وقعت بينه وبين وزارة النحاس وأفضت إلى إقالتها دارت على أمور كانت قد حل معظمها في عهد وزارة سعد زغلول سنة ١٩٢٤، أى في عهد الملك فؤاد^(٦)، وبدأ على فاروق أنه لا يرتضى الحلول التي قبلها أبوه وقتاً ما من قبل. وأراد أن يعيد الكرة فيما زعم أنه من حقوق الملك. كتعيين الأعضاء المعينين في مجلس الشيوخ. ورفض توقيع مشروعات القوانين التي تقدم إلي البرلمان. وتعيين كبار الموظفين وإحالتهم إلى المعاش. ومنع الرتب والنياشين. وتعيين كبار موظفي القصر. فهذه المسائل التي سلم الملك فؤاد بأنها من حقوق الوزارة. أراد فاروق أن تكون من حقه هو. ولعله استند إلى أن أباه قد رجع هو أيضاً فيما سلم به سنة ١٩٢٤.

وبالرغم من أن فاروق كان قليل الدراية بالفقه الدستوري. بل كان يجهله جهلاً تاماً، فإنه استمع إلى نصائح على ماهر في تمسكه بما ليس من حقه. وافتياته على حقوق الشعب، وزين له أن الأساس الصالح لنظام الحكم هو أن الملك يملك ويحكم. خلافاً للقاعدة الدستورية الصحيحة وهي أن الملك يملك ولا يحكم.

ولما عين محمد كامل البندارى وكيلاً للديوان الملكي في مايو ١٩٣٨، كان هو

(٥) (كتابتها) في أعقاب الثورة ج ٣ ص ٥٢ (طبعة سابقة).

(٦) (كتابتها) في أعقاب الثورة ج ١ ص ١٨١ (طبعة سابقة).

أيضاً من الذين أدخلوا في روع فاروق أن الأمر والنهي والحكم والسلطان في يديه، وليس لأحد أن يشاركه فيه، وهو الذي أجرى على لسانه تلك الكلمة المعبرة عن أسوأ معاني الحكم، والتي ألقاها الملك يوم ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٩ عن طريق الإذاعة في تحية العام الهجري الجديد (١٣٥٨هـ) وقال فيها:

«إنني مع إعجابي العظيم بوالدي، طيب الله ثراه وتغمده برحمته، قد أكون خالفت في بعض طباعه، ولكني أؤكد أنني قد احتفظت بأبرز هذه الطباع، فأنا مثله لا يستطيع أن يؤثر في أحد إذا تبينت صواب أمر واعتقدت بعد تقليب وجوه الرأي أنه في صالح شعبي أفراداً وجماعات، وإن ثقتي في نفسي وتوكلتي على الله هو الذي يلهمني تصريف الأمور ويوجهني الوجهة التي أختارها».

فهذا الكلام الذي يلقيه ملك شاب لم يكن يجاوز التاسعة عشرة من عمره ولم يمض على ولايته الملك عامان، يرسم اتجاهاً خطيراً نحو التعالي والغرور والطغيان، وكان البنداري هو الذي أعد له هذه الكلمة، إذ كان المستشار السياسي الأول للسراي في غيبة علي ماهر (رئيس الديوان) بلندن وقتئذ لحضور مؤتمر فلسطين.

فعل ماهر، ومحمد كامل البنداري، يحملان التبعة الأولى في جنوح فاروق إلى الحكم المطلق، وطغيانه، وعشه بحقوق الشعب.

وبأق من بعدها أحمد محمد حسنين، فقد عينه فاروق رئيساً للديوان الملكي في يولييه سنة ١٩٤٠، وكان هذا المنصب شاغراً منذ أن اعتزله على ماهر عقب تأليف وزارته الثانية في أغسطس سنة ١٩٣٩، فلما استقالت هذه الوزارة في يونيو ١٩٤٠ وقع اختيار الملك على أحمد محمد حسنين وكان الأمين الأول له في القصر، فجعله رئيساً للديوان، وظل يشغله إلى أن توفي سنة ١٩٤٦، وكان هو أيضاً يحرض فاروقاً على الاستعلاء على الشعب، والعدوان على الدستور.

فهؤلاء الثلاثة: علي ماهر، محمد كامل البنداري، أحمد محمد حسنين يتقاسمون التبعة في دفع الملك إلى الحكم المطلق.

ومهما يكن من نزعة فاروق الوراثية إلى هذا النوع من الحكم، فإنهم

ولا ريب بحكم مراكزهم واتصالهم به كان في استطاعتهم أن يبصروه بعواقب استهانتهم بالدستور، ويردوه إلى السبيل الحق. ولكنهم هم أنفسهم كانوا يؤيدون في خاصة أنفسهم هذه النزعة، كما يدل على ذلك تاريخهم، ولم يكونوا مؤمنين بالمبدأ الأساسي في الحياة السياسية الحرة وهو أن (أمة مصدر السلطات)، بل كانوا يؤثرون عليه أن (الملك مصدر السلطات)، فكانوا يزينون له ما يتفق مع ميولهم وأهوائهم.

وقد استبان مظاهر الحكم المطلق، في إقالة وزارة النحاس، ثم في مسلك فاروق حيال الوزارة التي خلفتها، وهي وزارة محمد محمود التي اختارها هو. فقد قررت هذه الوزارة حل مجلس النواب وأجرت انتخابات جديدة أسفرت عن أغلبية غير وفدية.

فلم يكثرث الملك لمجلس النواب الجديد، وبدا كأنه لم يعترف له بوجود، ولما أراد محمد محمود أن يدخل في وزارته تعديلاً يتناسب مع نتيجة الانتخابات، رفض الملك طلبه، وبقيت الوزارة كما ألفت يوم إقالة وزارة الوفد، كأن لم تحصل انتخابات. وعلت كلمة رئيس الديوان (على ماهر) على كلمة رئيس الوزارة؛ وتداعى النظام الدستوري نفسه، بأن فرض على محمد محمود أن يستقيل في أغسطس سنة ١٩٣٩ وهو حائز ثقة مجلس النواب الجديد. وكانت استقالته تشبه الإقالة. فقد جاءت على أثر مقابلة جرت بينه وبين سعيد ذو الفقار كبير أمناء فاروق. إذ قابله في فندق وندسور بالإسكندرية. وأفضى إليه برغبة الملك في استقالته، وكان هذا هو موضوع المقابلة. فلم ير محمد محمود بداً من الاستقالة. وقد جاءت مفاجأة له ولمجلس النواب، إذا كان حائزاً لثقتهم! ولكنه الحكم المطلق أملى على فاروق تنحية الوزارة الحائزة لثقة نواب الأمة وجاء برئيس الديوان (على ماهر) وعينه رئيساً للوزارة. وتحلى انهيار النظام البرلماني إذ تولى رئاسة الوزارة بعد على ماهر ثلاثة رؤساء^(٧) ليسوا من حزب الغالبية البرلمانية القائمة وقتئذ. ولم يكن لمجلس النواب ولا المجلس الشيوخ رأى في قيام الوزارات

(٧) حسن صبرى.. حسين سري للمرة الأولى.. حسين سري للمرة الثانية.

وسقوطها أو تعديلها. بل كانت الأزمات الوزارية تنشأ وتنتهى وتعديل الوزارة وتستقيل وتعين الوزارة التي تخلفها دون أى دخل أو اتجاه للبرلمان. وكان البرلمان يفاجأ بالتعديل أو السقوط، ويدعن لكل وضع تريده السراى. وذلك كله من علامات الحكم المطلق الذى جعله فاروق أساساً لحكمه وطفغيانه.

ولقد أفلت الزمام وقتاً ما من يده خلال الحرب العالمية الثانية، وذلك يوم ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ عقب استقالة وزارة حسين سرى، إذ حاصرت الدبابات البريطانية قصر عابدين فى هذا اليوم المشهود، وأنذر السفير البريطانى (اللورد كيلرن) الملك بتعيين مصطفى النحاس رئيساً لوزارة^(٨)، فسلم بالإلذار البريطانى، وعهد إلى النحاس أن يؤلف الوزارة، وكان هذا على الرغم منه.

وعلى أنه ما فتئ يسعى بعد ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ فى إعادة الصفاء بينه وبين الإنجليز فنجح فى هذا السعى، وكان من مظاهر الود والصفاء أن أنعم عليه برتبة (جنرال فخرى فى الجيش البريطانى)، وكان يتباهى بهذه الرتبة، واعتبرها ترضية كافية عن محاصرة الدبابات البريطانية لقصر عابدين يوم ٤ فبراير سنة ١٩٤٢.

وفى أبريل سنة ١٩٥٠ أقام قصره بإنشاص مأدبة كبيرة لقائد القوات البريطانية فى منطقة قناة السويس وكبار الضباط البريطانيين فى هذه المنطقة. وبلغ عدد المدعوين منهم نحو تسعين ضابطاً كبيراً يمثلون مختلف الأسلحة فى جيش الاحتلال، فكانت مأدبة مهينة، جرحت الكرامة القومية، إذ كرم فيها الملك قائد جيش الاحتلال وضباطه فى الوقت الذى كانت البلاد تغل فيه كالقدر فى نضالها ضد الاحتلال.

ولقد ظلت وزارة النحاس مفروضة عليه منذ فبراير سنة ١٩٤٢ حتى أكتوبر سنة ١٩٤٤، وكان يبغي إسقاطها، لأنه لم يكن يطيق أن يرى وزارة تستقر فى الحكم مدة طويلة، واعتزم فعلاً إقالتها فى إبريل ١٩٤٤ وإسناد رئاسة الوزارة الجديدة إلى أحمد محمد حسنين رئيس ديوانه، وما أن علم السفير البريطانى بهذا

(٨) راجع فى تفصيل هذا الحادث الفصل السادس من الجزء الثالث من كتابنا (فى أعقاب الثورة) ص ١١ وما بعدها (طبعة سابقة).

الاتجاه حتى رجع إلى حكومته يستوضحها رأياً في هذا التغيير، فجاءه الرد
ببرقية لا تزيد على كلمة (لا تغيير) No Change، فأذعن الملك لهذه البرقية
الأمرة، وأبقى على الوزارة رغم أنفه.

وكان الأجدر به أن يذعن لإرادة الشعب، ويستجيب إلى اتجاهاته في قيام
الوزارات وسقوطها، بدلا من أن يذعن لبرقية تأتيه من الحكومة البريطانية،
ولكنه كان ينحو نحو والده الملك فؤاد في تحاذله أمام الاحتلال، وتحيفه حقوق
الشعب^(١).

ومن مظاهر استعلائه على الشعب وعلى الدستور أنه حين استقبل في سنة
١٩٤٤ لجنة مجلس النواب للرد على خطاب العرش لاحظ أن رئيس المجلس
(عبد السلام فهمي جمعة) تناول في كلمته التي ألقاها أمامه الحديث عن إرادة
الشعب، وحاجات الشعب، فضاق فاروق صدراً بالاستماع إلى هذا الحديث،
وصاح قائلاً: «اسمع يا باشا، إرادة الشعب من إرادتي أنا»، فدل بهذه الكلمة
على مبلغ غروره واستهائته بحقوق الشعب.

هذا، ولم تكد الحرب العالمية الثانية تقترب من نهايتها وبحف تدخل الإنجليز في
اختيار الوزارات، حتى عاجل وزارة النحاس بالإقالة في ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤،
وعين في اليوم نفسه أحمد ماهر رئيساً للوزارة الجديدة، وحل هذا مجلس النواب،
وأجرى انتخابات جديدة أسفرت عن أغلبية غير وفدية، ومع ذلك لم يلزم فاروق
حدوده الدستورية بل استمر يعبث بالدستور ويتدخل في شئون الحكم، وعلى
إرادته في كبير الأمور وصغيرها.

وبدأ استعلائه على وزارة أحمد ماهر ونزعت به إلى الطغيان حين جاء المستر
فرنكلن روزفلت رئيس الولايات المتحدة الأسبق إلى مصر في فبراير سنة ١٩٤٥
بعد عودته من مؤتمر القرم الذي عقد في مدينة (بالتا)، وأبدى رغبته في الاجتماع
بفاروق. على ظهر الطراد الذي كان يقله ورسا في مياه البحيرات المرة، على

(١) راجع في تحليل شخصية الملك فؤاد من هذه الناحية الجزء الثاني من كتابنا (في أعقاب الثورة)
ص ٢٢٢ وما بعدها طبعة سنة ١٩٤٩.

مقربة من مدينة الإسماعيلية، ومع أن هذه المقابلة كانت سياسية هامة ترتبط بسياسة مصر العليا، وتناول الحديث فيها علاقات مصر بأمريكا وعلاقاتها بالخلفاء عامة، فقد أبى فاروق أن يرافقه رئيس الوزارة أو وزير الخارجية (محمود فهمى النقراشى) كما تقضى بذلك القواعد الدستورية، بل اصطحب معه أحمد حسنين رئيس الديوان الملكى.. وهذا ولا ريب خروج على الدستور ونزوع إلى الطغيان، وفيه رجوع عما التزم به الملك فؤاد من قبل، في عهد وزارة عبد الخالق ثروت، فقد اعتزم الرحلة إلى أوروبا سنة ١٩٢٧، وأرادها رحلة ملك مطلق، لا ملك دستورى، فلم يدع أى وزير لمرافقته، على حين أن المؤلف فى النظم الدستورية أن يصطحب الملك رئيس الوزارة أو وزير الخارجية فى مثل هذه الرحلات، وهنا نشأت أزمة داخلية، وقف فيها سعد زغلول (وكان رئيساً لمجلس النواب) إلى جانب ثروت (رئيس الوزارة)، واشترط أن يصحب الملك فى رحلته، وقد عرض على البرلمان فتح اعتماد لنفقات هذه الرحلة، فأحجم عن إقراره حتى يقبل الملك فؤاد أن يصاحبه رئيس الوزارة، وانتهت الأزمة بقبول الملك اصطحاب ثروت فى رحلته، ومن ثم أقر البرلمان اعتمادات الرحلة.

ولكن فاروق لم يشأ أن يخضع للتقاليد التى قبلها أبوه من قبل وانفرد بمقابلة الرئيس الأمريكى دون أن يصطحب أحداً من الوزراء المسئولين، وكان ذلك مظهرًا لطغيانه فى الحكم.

وفى سنة ١٩٤٥ أيضاً زار المملكة العربية السعودية، والتقى بالمرحوم الملك الراحل عبد العزيز آل سعود فى «رضوى»، وتحدث إليه فى الشئون العامة والروابط بين البلدين، ولم يصطحب معه رئيس الوزارة ولا وزير الخارجية، بل لم يبلغ أحداً منها نبأ هذه الرحلة، ولم يعلم بما دار فيها إلا بعد عودته...

واتبع نفس هذا الأسلوب مع وزارة النقراشى التى تولت الحكم بعد مقتل أحمد ماهر فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥، وبلغ من تعاليه وطغيانه أنه أصر على أن لا يعقد مجلس الوزراء إلا فى المدينة التى يكون هو مقيماً بها، ففى سنة ١٩٤٦ علم وهو فى القاهرة أن النقراشى دعا مجلس الوزراء إلى الاجتماع ببولكل

بالإسكندرية، فإذا بفاروق يأمر بعدم عقده هناك مادام هو في القاهرة، فألقى
النقراشى الاجتماع ١

وفي عهد وزارة إسماعيل صدقى دعا ملوك ورؤساء الدول العربية إلى مؤتمر
عقده في قصره بإنتشاص سنة ١٩٤٦ دون وساطة رئيس الوزارة أو وزير
الخارجية بل دون علمها، وأرسل يدعو الملوك والرؤساء بواسطة أحد موظفى
القصر، واجتمع المؤتمر بناء على هذه الدعوة وتباحث في مسائل سياسية هامة
دون أن يشترك فيه أو يحضره رئيس الوزارة (إسماعيل صدقى) ولا وزير
الخارجية (أحمد لطفى السيد).

وفي سنة ١٩٤٩ حدث الانقلاب العسكرى الأول في سوريا، ونحى رئيس
الجمهورية الشرعى السيد شكرى القوتلى، وتولى الحكم حسنى الزعيم
فاستدعاه فاروق والتقى به في إنشاص وأكرمه، وبارك هذا الانقلاب واعترف
به، وحدث كل ذلك دون أن تعلم به الوزارة (وزارة إبراهيم عيد الجادى)
وقد لازمته نزعته إلى الطفيلان طيلة مدة حكمه، وكانت من الأسباب الهامة
التي باعدت بينه وبين الشعب، ومهدت للثورة عليه.

ولم تسلم الوزارات التي تعاقبت على البلاد حتى نزوله عن العرش من تدخله
في شؤون الحكم تدخلًا لا يسمح به الدستور؛ وكان عند تأليف معظم الوزارات
يشطب اسم الوزير الذى لا يرضى عنه، فيضطر رئيس الوزارة إلى استبعاده
لكى يتم تأليف الوزارة.

وكان يتدخل في تعيينات كبار الموظفين، فلا يعين موظف كبير إلا بموافقة
وهذا ولا ريب أفتيات على حقوق الوزارة، وكثيرون من كبار الموظفين كانوا
يعينون بإيحاء منه، فكانوا بمثابة عيون له على الوزارات.

ولما عادت وزارة النحاس إلى الحكم على أثر انتخابات سنة ١٩٥٠، كان
الظن أن يقف تدخل فاروق في شؤون الحكم ويلزم حدوده الدستورية، بعد طول
التجارب الماضية، ولكنه على العكس تمادى في هذا التدخل واستفحل نفوذه
ونفوذ رجال حاشيته في دوائر الحكومة، وكان لتخاذه النحاس في وزارته الأخيرة

أثره في تمادى الملك في طغيانه. فلقد كان فاروق منذ ظهور نتيجة الانتخابات يتوجس خيفة من الوزارة التي استمدت وجودها من إرادة الشعب، وعلم أن للنحاس مطالب يريد تقديمها إليه، فقابله على خوف مما سيطلبه، فإذا بهذه المطالب تتضائل وتهاوى، إذ قال للملك: إن له طلباً واحداً وهو أن يسمح له بتقيل يده !

التوجيهات الملكية

وظهر أسلوب جديد في الحكم المطلق، وهو ما أسمته الوزارة الوفدية «التوجيهات الملكية»، فكانت هذه «التوجيهات» أوامر لا تقبل المناقشة والنقض، فازداد طغيان الملك، إذ رأى الحكومة الشعبية تستحدث مصدراً جديداً للسلطات غير ما نص عليه الدستور، وهو «التوجيهات الملكية»، وهذا ولا ريب تدعيم لصرح الحكم المطلق.

وقد تسللت «التوجيهات الملكية» إلى مختلف الوزارات، بل إلى الجهاز التشريعي، وكان من نتائج هذا التسلل أن استجابت الوزارة إلى إيجاء السراى، وأصدرت قانوناً لم يكن له مثيل في حماية الطغيان الملكى، وهو القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٠، الذى قضى بحظر نشر أنباء الأسرة المالكة إلا بإذن مكتوب من وزير الداخلية، وقضى بمعاقبة كل من ينشر في الصحف أو في غيرها من المطبوعات دون هذا الإذن أخباراً أو صوراً أو رموزاً عن الشئون الخاصة للأسرة المالكة أو لأحد أعضائها بالحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، وكان غرض فاروق من استصدار هذا القانون ألا تشير الصحف إلى أنباء فضائح الأسرة المالكة، وبذلك حجبت أنباء الملك وأسرته عن المواطنين، وقضى على الشعب أن يعيش في ظلام من هذه الناحية، فلا يحق له أن يعلم من أنباء الملك والأمراء والأميرات إلا ما تريد السراى أن يعلمه، والوزارة الوفدية تتحمل من هذه الناحية تبعاً كبيرة في تمادى الملك في طغيانه واستعلائه على الشعب.

من مظاهر طغيانه

ومن مظاهر طغيانه أنه كان إذا غضب على وزير أو موظف كبير لأتفه الأسباب يعلن عدم رضائه عنه ويضطره إلى الاستقالة.

وقد نحى شيخ الأزهر (الشيخ عبد المجيد سليم) عن منصبه في سبتمبر سنة ١٩٥١ لمجرد تلميح به إلى الإصراف الذي كان يحف برحلاته إلى كاهري والريفيرا وغيرها من ملاهى أوروبا، وقال في ذلك كلمته المأثورة (تقتير هنا وإصراف هناك)، فما أن وصلت هذه الكلمة إلى مسامع فاروق حتى ثار وأصدر أمراً بإقالته من منصبه، وكان فاروق وقتئذ يعيث ويلعب في ملاهى أوروبا! ونحى محمود محمد محمود رئيس ديوان المحاسبة عن منصبه واضطره إلى الاستقالة لمجرد أنه أبدى بعض الملاحظات عن منح كريم ثابت خمسة آلاف جنيه من أموال مستشفى المواساة، وعن صفقات الأسلحة والذخائر الفاسدة.

في الشؤون الخارجية

وكان يحرص على وضع يده على وزارة الخارجية وشئون مصر الخارجية عامة، فلم تكن تجرى تعيينات أو تنقلات في هذه الوزارة إلا بإيجائه وتوجيهاته، أو على الأقل بموافقته وإقراره، وكان يتدخل في تعيين كبار ممثلى مصر في الخارج ومن دونهم من الملحقين وغيرهم، فيختار من عرفوا في الجملة بالولاء للسراى، وسارت التقاليد غير الدستورية على جعل تعيين موظفى السلك السياسى في الخارج بأوامر ملكية دون توقيع وزير الخارجية، وقد جرى في هذا على سنة فؤاد، فكلاهما قد خالف دستور سنة ١٩٢٣ باستحداث الأوامر الملكية يوقعها الملك دون رئيس الوزارة والوزير المختص، وصارت هذه الأوامر مصدر التعيين في تعيينات كبار رجال الدين ورجال السلك السياسى وضباط الجيش وكبار موظفى القصر ومنح الرتب والنياشين مع أن كل هذه المسائل من شئون الدولة التى لا تختص بها الملك.

واعتماد رجال السلك السياسى عند عودتهم من الخارج أن يذهبوا رأساً إلى القصر الملكى للإفضاء بمعلوماتهم الهامة عن الحالة السياسية، كأنهم موظفون فى القصر وكان أغلبهم يرسلون إلى القصر تقارير خاصة عن الشئون السياسية المصرية، وقد يتعطف بعضهم فيرسلون بصور من هذه التقارير إلى وزارة الخارجية، وغير بعضهم اسم السفارات والمفوضيات المصرية فجعلوه «سفارة حضرة صاحب الجلالة ملك مصر» بدلاً من «سفارة مصر».

وظهر استئثار فاروق بالشئون الخارجية فى مقابلاته ومفاوضاته مع رؤساء الدول الأجنبية، فإنه كان يحرص فى الجملة على عدم اشتراك رؤساء الوزارات أو وزراء الخارجية فيها.

سيطرته على الجيش

وجعل الجيش فى قبضة يده بتدخله فى تعيين رؤسائه وقواده من صناعته وأتباعه، أو المعروفين بالولاء له، لكى يضمن السيطرة على ضباط الجيش وإداراته المختلفة.

واعتبر فاروق الجيش أداة للملك لا أداة للشعب، وتمادى فى طغيانه حتى أنه غير فى شعار الجيش إذ كان (الله. الوطن. الملك) فجعله (الله. الملك. الوطن)، وهكذا تعالى على الوطن فجعل نفسه أكبر منه، ومقدماً عليه، وجعل الوطن فى المرتبة التالية للملك، وهذا من التغييرات المعبرة الدالة على الإسراف فى الطغيان.

وحينما تألفت وزارة الوفد فى يناير سنة ١٩٥٠ فرض عليها إنشاء وظيفة قائد عام للقوات المسلحة وإسنادها إلى الفريق محمد حيدر، على أن يكون تعيينه بأمر ملكى، وأصدرت الوزارة قانوناً بفتح اعتماد لإنشاء هذه الوظيفة، على أن يمنح شاغلها راتب الوزير إذا كان وزيراً سابقاً، وذلك لكى يضمن فاروق بقاء الجيش خاضعاً له.

الشركات والرتب والألقاب

وكان يسيطر بواسطة حاشيته على الشركات، فجعل عضوية مجالس إدارتها وقفاً على من عرفوا بالولاء له، وكان يطلب أحياناً فصل أى عضو لا يرضى عنه، فيفصل فى الحال.

وكذلك شأنه فى الرتب والألقاب، فإنه جعلها وقفاً على من يأنس فيهم الولاء والإخلاص لشخصه.

واستفحل نفوذ حاشيته فى دوائر الشركات والمال، وفى الوزارات والمصالح والدواوين، وكان لهم من النفوذ أكثر مما كان للوزراء، لأنهم كانوا فى تدخلهم يستندون إلى طغيان الملك، فكانت كلمتهم لا ترد، وأهواؤهم لا تحد واستنكر الشعب سياسة فاروق وعم السخط عليه، لأنهم لم يكفهم مساوئه وتدخلاته، بل عانوا أيضاً ما عانوا من مساوئ حاشيته وتدخلاتهم غير المشروعة فى شؤون الحكم، وفى محيط الشركات والجمعيات.

استغلاله الملك ونهمه إلى المال

وزاد فى كراهية الشعب له أنه اتخذ الملك وسيلة للإثراء وجع المال، وإفساد أداة الحكم.

وبالرغم من ثرائه الواسع، وضخامة موارده من مخصصاته فى الميزانية ومن أملاكه التى لا حصر لها، وأمواله المودعة فى مختلف البنوك والتى تعد بعشرات الملايين من الجنيهات، فإنه كان دائم الجشع والنهم إلى المال، لا يشبع منه ويسعى إلى الاستكثار منه بجميع الوسائل.

وزادت ثروته من الأراضى الزراعية عما كان قد اقتناه فزاد وهو على العرش وورثه عنه، وزادت أمواله فى البنوك عما كان لفؤاد من قبل.

وكان مع جشعه إلى المال شحيحاً بخيلاً.

وكان يستغل سلطانه فى الاستزادة من الأملاك الزراعية.

كان إذا أعجبتة أرض يملكها أحد المصريين سعى بمختلف الوسائل والمناورات والتهديدات إلى إكراه صاحبها على بيعها له، فى حين أنه ليس فى حاجة إليها.

وكان يسخر جهاز الدولة فى استصلاح أراضيهِ، حتى أنه كان يستخدم المسجونين فى إصلاح بعضها.

وكان يستغل سلطانه فى بيع محصولاتهِ، فيبيعها بأثمان أعلى من سعر المثل، ويضطر تجار الجملة إلى محاباته لينالوا الحظوة لديه ولدى الحكومة.

وكانت الشركات المالية التى تبغى الحظوة لدى الحكومة ترشوه بعدد وفير من أسهمها تمنحه إياها مجاناً أو بثمن صورى، فتجانب طلباتها لدى الحكومة مثل شركة (سعيدة) للطيران التى فازت سنة ١٩٥١ بإعانة قدرها مائة وثلاثون ألف جنيه، بالرغم مما ثبت للجان الحكومة من فساد إدارتها، وقد تبين أنها أهدت فاروقاً جزءاً من أسهمها وأنه كان المؤعز بهذه الإعانة.

وكانت النفقات الباهظة التى تصرف على قصوره المملوكة للدولة وعلى صيانتها وتحسينها وتجميلها وتأمينها تؤخذ كلها من ميزانية الدولة، وقد بلغت الملايين من الجنيهات.

وامتنع عن دفع ضريبة الإيراد العام المستحقة عليه للدولة، والضريبة على سياراتهِ، والرسوم الجمركية على متعلقاتهِ، بالرغم من أن القانون لا يعفيه من هذه الضرائب وقد بلغ المستحق عليه من ذلك كله نيفاً ومليوناً من الجنيهات واستولى لنفسهِ من الأموال التى كانت تجمع للتبرعات الخيرية على مبلغ ٤٢٠,٠٠٠ جنيه.

واستولى على كثير من الأوقاف بطرق غير مشروعة وطرده نظارها من إدارتها وانتزع من وزارة الأوقاف أوقافاً تبلغ مساحتها ٤٥٥١٩ فداناً.

منها وقف الأميرة زينب هانم كريمة محمد على المعروف بوقف شاة ومساحته ٩٣٨٠ فداناً، وقد انتزعه سنة ١٩٤٨.

ووقف الخديو إسماعيل المعروف بتفتيش الوادى ومساحته ١٥٦٣٩ فداناً. وقد انتزعه سنة ١٩٤٥، ووقف آخر للخديو إسماعيل ومساحته ٢٠٥٠٠ فدان موزعة في المنتزه والمنصورة والمعتمدية إلخ وقد انتزعه سنة ١٩٤٨، وكان انتزاعه لـهذين الوقفين بموجب «نطق سام» أبلغته الخاصة الملكية إلى وزارة الأوقاف. وقد أعيدت هذه الأوقاف إلى الوزارة في أغسطس وسبتمبر سنة ١٩٥٢ بعد خلع فاروق.

واختلس كثيراً من الآثار المصرية القديمة من المتاحف أو من الحفائر التي كان يجري فيها التفتيش عن هذه الآثار، واختلس بعض التحف من دار الآثار العربية، وعاونته في ذلك بعض الموظفين وخاصة دريتون المدير الفرنسي للمتحف المصري، ونال من أجل ذلك حظوة كبرى عنده.

وفي أوائل سنة ١٩٥١ طلب من وزارة الوفد أن تصرف له مرتبه لمدة سنة مقدماً، ومقداره بائنة ألف جنيه، ومع مخالفة هذا الطلب للقوانين المالية فقد استجابت إليه الوزارة لتشتري به بقاءها في الحكم، وطلب منها أن تحول هذا المبلغ إلى دولارات ترسل إلى أمريكا، فنفذت رغبته، وأمرت البنك الأهلي بتحويله إلى دولارات أرسلت إلى أمريكا، وكان هذا التصرف معاونته للملك على تهريب هذا المبلغ في وقت كانت الدولة أشد ما تكون حاجة إلى العملة الصعبة، وكان رصيدها من الدولارات في هبوط بسبب المبالغ الضخمة التي كانت ترسل إلى والدته الملكة السابقة نازلي وإلى شقيقته فتحية. ومع أن فاروق كان له في بنوك أمريكا رصيد كبير من الدولارات فإنه أراد أن لا يمس هذا الرصيد، فأخذ ما طلبه من خزانة الدولة.

ولو أن موظفاً بسيطاً كان في حاجه ملحة إلى اقتضاء مرتبه مقدماً لمدة سنة بل لمدة شهر واحد وطلب من الحكومة أدائه له مقدماً، لقوبل طلبه بالرفض مع التفرع والتوبيخ، ولكن فاروق صاحب الملايين من الجنيهاً قد وجد من استهتار الحكومة بالنظم المالية ما جعله يظفر بطلبه المبني على الجشع واستغلال النفوذ.

ولما زاد نهمه إلى المال وحرصه عليه أخذ يهرب إلى الخارج الملايين من الجنهيات، ويودعها في مختلف بنوك أوروبا، وبدأ تهريبه حوالى سنة ١٩٤٨ حين ابتدأ يتجر في الأسلحة الفاسدة؛ وبلغ مجموع ما هربه إلى الخارج عدة ملايين من الجنهيات، وأودع في بنوك أمريكا أكثر من عشرة ملايين دولار.

مسألة فخر البحار وإصلاح المحروسة

وكان له يخت خاص يسمى (فخر البحار) اشتراه سنة ١٩٤٣ من الأمير يوسف كمال بحوالى ٧٦ ألف جنيه، ففكر في وسيلة يستبقى بها هذا اليخت الأنيق ويتخفف من نفقات استعماله ومرتبات بحارته، ويربح ثمنه، فباعه إلى الدولة بمبلغ ١٧٦ ألف جنيه بدعوى ضمه إلى وحدات الأسطول المصرى، ولكنه استبقاه لنفسه يختاً خاصاً له، وصار يركبه في نزواته ورحلاته الخاصة. وقد سافر به في رحلاته إلى أوروبا كما سيجىء بيانه، فكأنه باعه للدولة بيعاً صورياً لأنه لم يخرج من حيازته، وقبض من الدولة ثمنه دون مقابل، وحملها أيضاً نفقات استعماله وصيانته.

وقد ظهرت هذه الفضيحة في أثناء تحقيق قضية صفقات الأسلحة والذخيرة الفاسدة، فجاءت دليلاً جديداً على اشتراكه في هذه الصفقات.

وأمر بإصلاح الباخرة (اليخت) «المحروسة» على حساب الدولة، وكانت البحرية الإيطالية تقدر لإصلاحها عشرين ألف جنيه فلم يعجبه هذا الرقم؛ واختار شركة بحرية إيطالية لإصلاحه؛ ووصل ثمن هذا الإصلاح إلى مليون ونصف مليون جنيه.

وقد وقف المرحوم النقراشى وكان رئيساً للوزارة موقفاً مشرقاً من طلب فاروق فتح اعتماد أول بمبلغ مليون جنيه لهذا الغرض؛ فرفض الطلب، وكتب إلى الخاصة الملكية يقول: «في الوقت الذى تفتك فيه الشيوعية بعقول الشباب المصرى ويشدد التذمر من الفاقة التى تحيط بأفراد الشعب فإن الناس لن يقبلوا منا التفكير في مثل هذا العمل ولذلك فإنى لا أستطيع - ما دمت رئيساً للوزارة - أن أوافق على طلب هكذا، واستقالنى بين يدى جلالتك».

وتربص فاروق حتى اغتيل النفراسى، فعاد طلباته تدريجياً حتى أُجيبَتْ، وبلغ ما أنفق على إصلاح هذا اليخت العتيق مليوناً ونصف مليون من الجنيهات ذهب الجانب الأكبر منها إلى فاروق وعملاته وكان وسيطاً في هذه الصفقة انطونيو بوللى الكهربائى بالقصر ووسيط الملك فى فستاده. وأدمون جهلان أحمد سماسرته فى الصفقات الحرام.

سرقاته من الأفراد

وبلغ نهمه إلى المال أن امتدت يده إلى سرقة الأفراد، دون خجل أو استحياء. كان إذا علم بتحفة فى دار أحد الأعيان يأمر بنقلها فوراً إلى سراى عابدين، فلا يسع صاحبها إلا أن يذعن ويعتبرها هدية للذات الملكية. وكان إذا جلس إلى موائد القمار يغش أحياناً فى اللعب ويسرق من ملاعبه ما يريد، وفى أغلب الأحيان كانوا لا يجرؤون على مساءلته عن هذا التصرف المنكر، احتراماً لذاته «الملكية» أو ابتغاء الزلفى لديه. وكثيراً ما كانت موائد القمار وسيلة للرشوة المستترة ييذلها بعض السماسرة ونهازى الفرص للملك تحت اسم خسارتهم فى لعب القمار معه، وكانت هذه الرشوة تؤتى ثمرتها من حيث تحقيق أطماع الراشيين فى الوزارات والمصالح، وفى الزلفى إلى فاروق واكتساب ثقته.

سيف إمبراطور إيران ونياشينه

وسرق فى سنة ١٩٤٤ سيف الإمبراطور بهلوى إمبراطور إيران السابق ونياشينه، وذلك على أثر وفاته فى جنوب أفريقيا ونقل جثمانه إلى مصر، فقد دفن وقتاً ما فى مقابر الأسرة المالكة، ووضع سيفه ونياشينه فى تابوته.

وعندما أرادت حكومة إيران نقل الجثمان إلى طهران، اكتشف سفيرها فى القاهرة أن سيف الإمبراطور ونياشينه انتزعا من الجثة.

وكان لهذه الحادثة ضجة كبيرة، إذ طالبت حكومة إيران بهذه المخلقات الثمينة، فأجاب القصر بأنه لا وجود لها، وتبين أن فاروق قد سرقها، وأخفاها في قصر القبة، وذهبت عنها مطالبة إمبراطور إيران الحالي وحكومته بهذه المخلقات الثمينة، مدى ثمانى سنوات، حتى عثر عليها في قصر القبة بعد خلع فاروق، فسلمت إلى السفير الإيرانى بالقاهرة في فبراير سنة ١٩٥٣ وأعيدت إلى حكومة إيران.

خنجر سيف الإسلام

وفي مرة أخرى أعجبه خنجر مرصع بالجواهر الكريمة كان يحمله سيف الإسلام عبد الله نجل إمام اليمن الراحل في زيارته لمصر، وأراد أن يقتنضه لنفسه، فدعا الأمير إلى مأدبة «ملكية» وطلب إليه أن يخلع حزامه وخنجره ويضعها على المشجب (الشماعة)، قبل دخوله غرفة المائدة، وأوعز فاروق إلى من يثق فيهم من رجال حاشيته بسرقة الخنجر والحزام، فلما انتهى الغداء بحث الأمير عن الخنجر فلم يجده في مكانه، وسأل عنه فلم يجد جواباً، وكان أن تمت «السرقة الملكية».

وقد عثر على هذا الخنجر في متحف فاروق الخاص بقصر عابدين بعد خلعه عن العرش.

استغلاله حرب فلسطين

واستغل حرب فلسطين استغلالاً ضيقاً، فلما وصل إليه ملك من قبل، فقد انتهز حاجة الجيش إلى الأسلحة والذخائر من الخارج لاستكمال تسليحه، فانجبر شخصياً مع رهن من المقربين إليه في صفقات من الأسلحة والذخائر تعاقدت عليها إدارة الجيش، وتبين أنها أسلحة وذخائر فاسدة، كانت لا تصيب المرمى، بل تنفجر في من كانوا يستعملونها من الجنود والضباط، وقد أودت بحياة الكثيرين منهم، وكان عملاء فاروق يجوبون الأسواق في أوروبا ويعقدون هذه الصفقات الحرام، ويرسلونها إلى مصر لتنقل إلى ميدان الحرب في فلسطين،

فتنفجر في أيدي الجنود وفي صدورهم، أو تحدث دخاناً يؤدي إلى اختناق الجنود. ودرت هذه الصفقات أرباحاً وفيرة تقاسمها فاروق وعملآؤه، وكانت من أسباب الهزيمة في حرب فلسطين.

وقد نزل فاروق في هذا الاستغلال إلى أحط دركات السقوط والخيانة، وأى جريمة أقطع من أن يكسب ملك المال الحرام عن طريق تعريض بلاده للهزيمة وتعريض أفراد الجيش للقتل والهلاك؟

وليس في مساوئ فاروق كلها ما يعادل هذا الإثم في فظاعته ووضاعته، وكانت هذه الجريمة هي الضربة القاصمة التي زلزلت العرش، وأطاحت بالبقية الباقية من سمعة فاروق، وملأت نفوس المواطنين سخطاً عليه.

استقالة رئيس ديوان المحاسبة

تسلمت إدارة الجيش هذه الصفقات رغم لفت نظرها إلى فسادها، وأبدى رئيس ديوان المحاسبة وقتئذ (محمود محمد محمود) في تقرير له بعض ملاحظات عن هذه المسألة الخطيرة، كما أبدى ملاحظات أخرى عن صرف مبلغ خمسة آلاف جنيه من أموال التبرعات والإعانات التي جمعت لمستشفى المواساة إلى كريم ثابت المستشار الصحفي لفاروق، بدعوى أنها مقابل دعاية ينلها للمستشفى، والصحيح أنها منحة أمر له بها فاروق من أموال هذا المستشفى الخيري.

ففضب فاروق على رئيس ديوان المحاسبة واضطره إلى الاستقالة.

استجواب مصطفى مرعى

وقدم مصطفى مرعى في مايو سنة ١٩٥٠ سؤالا يجلس الشيوخ حوله إلى استجواب عن أسباب استقالة رئيس ديوان المحاسبة، وشرح هذا الاستجواب شرحاً مستفيضاً لقى تأييداً كبيراً من المعارضين ومن الرأي العام، وانتهى إلى اقتراح تأليف لجنة برلمانية لتحقيق أسباب استقالة رئيس ديوان المحاسبة.

إقصاء المعارضين عن مجلس الشيوخ

فكان جواب فاروق وحكومة الوفد على هذا الاستجواب وعلى تأييد المعارضين لاقتراح تأليف لجنة للتحقيق، أن صدرت ثلاثة مراسيم في ١٧ يونيو سنة ١٩٥٠، عصفت بهيكل مجلس الشيوخ وأخرجت منه عددًا كبيرًا من المعارضين بطريقة تتطوى على اعتداء صارخ على الدستور.

وأول هذه المراسيم يقضى بزوال عضوية المجلس عن جميع الأعضاء الذين عينوا في عهد وزارة حسين سري لمناسبة التجديد النصفى سنة ١٩٤١ وأعيدوا للعضوية بالمرسوم الصادر في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ وعن كل من حل محلهم بسبب الوفاة أو الاستقالة (وكان معظمهم من المعارضين).

وقضى المرسوم الثانى بتعيين أعضاء جدد كلهم من صنائع الوزارة أو السراى بدل الذين أبطل تعيينهم.

والثالث بإسقاط رئاسة محمد حسين هيكل لمجلس الشيوخ وأبدل به على زكى العرابى.

كانت هذه المراسيم الثلاثة بمثابة عقاب للمعارضين على استنكارهم 'صفقات الأسلحة والذخائر الفاسدة، ولم يتورع وزير الدفاع وقتئذ (مصطفى نصرت) عن الدفاع عن هذه الصفقات، وألقى في هذا الصدد بيانًا بمجلس الشيوخ ردًا على استجواب مصطفى مرغى، قال فيه ضمن ما قال:

«وصلتني مناقضات ديوان المحاسبة - وهى التى استند إليها المستجوب - بعد مدة قصيرة من تولّى وزارة الحريية، فكان من الطبيعى أن اتقصى الحقائق المتعلقة بما اتبع بصفة عامة فى أمر توريد احتياجات الجيش أثناء حرب فلسطين، وقد اتضح لى أن هناك أفرادًا كثيرين كما أن هناك جهات متعددة أملت عليها مصالحها الخاصة إثارة الشكوك فى كل أعمال التوريدات، كما أن قيام لجنة الاحتياجات بالأعمال الخاصة بالتوريدات من جهة، وقيام الجهات المختصة فى

القوة المسلحة باستلام وفحص ما يورد من جهة أخرى، كان ذلك سبباً في حدوث بعض الاحتكاك وإثارة منافسات أدت إلى التقدم ببعض البيانات التي استند إليها ديوان المحاسبة في مناقضاته، على أنه بعد البحث والتدقيق، اتضح لى التورديدات التي أثارت مناقضات ديوان المحاسبة لا غبار عليها». وأخذ إحسان عبد القدوس ينشر في مجلة (روز اليوسف) المقالات الخطيرة المثبتة لفساد الأسلحة والذخائر، فأبلفت وزارة الحرية النائب العام للتحقيق في التهم المنسوبة إلى رجال الجيش.

بدأت تحقيقات النيابة في هذا البلاغ منذ صيف سنة ١٩٥٠. وتناولت اشتراك بعض رجال حاشية فاروق والمقربين إليه في هذه الصفقات. ومست الملك شخصياً، لأن حاشيته إنما كانت تعمل لحسابه ويأعاز منه. وقد حقق مع هؤلاء الأشخاص، وصدر أمر بالقبض على أدمون جهلان حين مجيئه إلى مصر، وهو السمسار الأول لصفقات الملك وأداته في إيداع نصيبه من تجارة الأسلحة الفاسدة في البنك البلجيكي والدولى.

ولكن هذا الأمر لم ينفذ، واحتتمى أدمون جهلان بالسراى، وظل مطلق السراح، بل سمح له بالعودة إلى أوروبا بدعوى أنه أمين صندوق الرحلة الملكية، ودلت ملابسات مجيئه وعودته على أنه إنما جاء إلى مصر موفداً من الملك ليأخذ بعض الأوراق الدالة على اشتراك فاروق في صفقات الأسلحة والذخائر. وقد تدخل الملك فى تحقيقات النيابة تدخلاً سافراً أثناء نزّهته فى أوروبا، ومنع استمرار الاجراءات ضد شركائه وصنائه، كان من مظاهر تدخله السافر أنه أوفد ناظر خاصته أثناء تفتيش خزانة أدمون جهلان وتسلم منها أوراقاً بحجة أنها تخص ذات الملك، ومنها كشوف الحساب التي تكشف عن اشتراكه فى تلك الصفقات الخاسرة.

وانتهى التحقيق بحفظ القضية بالنسبة لرجال الحاشية.

وجاء تدخل فاروق فى سير العدالة دليلاً جديداً على اشتراكه فى هذه الصفقات الحرام، ومؤيداً لما ترمى إلى الناس فى هذا الصدد، فاشتدت كراهية الشعب له، وتحولت الكراهية إلى سخط يوشك أن ينفجر ويعصف بعرشه.

حياته الخاصة

كان لحياة فاروق الخاصة أثرها في التمهيد للثورة، فقد كانت بعيدة عن الفضائل والأخلاق القويمة، وعن الاستقامة عامة، كانت مجموعة من الرذائل والفساد تستغز القضب والسخط.

كان من الناحية الشخصية والخلقية فاسد السلوك، يستكثر من الخليلات والعشيقات، وجلهن من النساء الساقطات، أو الراقصات المستهترات، مما ينم عن نفسية وضيعة وشذوذ في الفساد.

ومن مظاهر هذا الشذوذ أنه لم يتورع غير مرة عن السطو على الأعراض والاعتصاب أو ما يشبه الاعتصاب.

وظهر إسفافه في السلوك الشائن أنه اصطفى بعض المنحطين من حثالة الحاشية، كحلاقه (جارو)، ومساعد الحلاق (يترو)، وأمين سره في فساد (أنطونيو بوللى) وكان يسمى مدير الشؤون الخصوصية للملك، ومذرب كلابه (كافانس) وغيرهم، فجعلهم بطانته الذين يصطحبهم في غدواته وروحاته، وكان منظرهم وهم يلزمونه في الأندية الليلية والفنادق والمقاهى يدعو إلى السخرية والاشمئزاز.

وإلى جانب هذه المخازى، كان يلعب القمار واستفعل فيه هذا الداء على مر السنين، حتى صار مدمناً عليه، ولم يعرف عن ملك آخر مثلاً عرف عنه من المجاهرة بهذه الآفة والإكباب عليها علناً في الأندية العامة، على ملأ من الناس.

واشتريت بعض الأندية بغشيانه إياها محاطاً بحثالة القوم، ولعبة الميسر في بعضها، كتادى السيارات، وكازينو الخلمية بالاس وملهى الإسكارييه (الجعران)، وأوبرج الأهرام بالقاهرة، ونادى السيارات بالإسكندرية.

وكان رجال الحرس الملكى والبوليس السرى يحرسونه في كل مكان يأوى

إليه، وكان منظرهم وهم يسهرون حتى الصباح حول أندية القمار التي كان يغشاها منظرًا يدعوا إلى الأسف العميق.

هذا عدا مجالس الميسر التي كانت تعقد في بيوت بعض أصفائه، ويتخللها مظاهر أخرى للفساد والمجون.

وكان لهذا السلوك أثره البعيد في سقوط سمعة فاروق وسخط الناس عليه وازدراوتهم إياه، ومن مظاهر استهتاره أنه كان يمضي بعض الأوراق الهامة ويصدر أوامره في شئون الدولة على موائد الميسر، أو في سهراته الماجنة وعلى مرأى وسماع من جلسائه اللاعبيين معه من حثالة القوم.

وقلما كان يقابل رؤساء الوزارات، بل كانوا يرسلون إلى القصر المراسيم والمذكرات بالطلبات التي يعرضونها عليه، وكان يعرضها عليه خادمه الخاص محمد حسن، فهو الذي كان له حق الاتصال الدائم به، وحق رؤساء الديوان الملكي وكبار رجال القصر لم يكونوا يتصلون به إلا بواسطة هذا الخادم، أو أحد الخدم الخصوصيين الذين يسمون بالشماشرجية، وفي ذلك قال أحد رؤساء الديوان إن مصر تحكم بالخدم.

ولم يصل امتهان كرامة الحكم ووقاره إلى هذا الترك الأسفل من الإسفاف وكان في رحلاته الماجنة بأوروبا يمضي مراسيم الدولة، وذهب إليه عبد الفتاح حسن حينما عين وزير دولة سنة ١٩٥١ إلى كايرو، حيث كان يلهو ويعبث، وحلف اليمين أمامه هناك.

انحدار سمعة فاروق في مصر والخارج

حينما اتعرف فاروق نحو الرذيلة في حياته الخاصة، ترامت إلى الناس أنباء نزواته وصلاته غير الشريفة بخليلاته وعشيقاته، ثم إيمانه لعب القمار واصطفائه المنحطين والأشرار.

فساءت سمعته عند الشعب، وفقد محبة المواطنين وعطفهم، واجتمعت سيئاته في حياته الشخصية إلى مساوته في الحكم، فانتقلب الحب إلى سخط عام

أما في الخارج فقد بدأوا يعرفون فضائح فاروق وابتدأه من أفواه المطلعين عليها، ومن الصحف الأجنبية التي كانت تنشر بين حين وآخر طرفاً من هذه الفضائح، مما كان يبعث به إليها مراسلوها في مصر.

وزاد في انحدار سمعته في الخارج رحلاته إلى أوروبا، فقد بلغ به الاستهزاء مبلغاً لم يصل إليه ملك من قبل. وأخذت الصحف الأوروبية والأمريكية تنشر أنباء هذه الرحلات، وما كان يصحبها من مجون وشذوذ وإسراف وصخب، وفضائح وتصرفات جنونية، وانكباب على موائد القمار في الفنادق والكازينوهات العالمية، وتحدثت الصحف عنه بأساليب لاذعة من السخرية والزراية فأساء فاروق إلى سمعة مصر، وكان عنواناً سيئاً لها في العالم.

وكان المصريون الذين يصطافون ويشهدون فضائحه في الخارج أو يسمعون بها أو يقرأون أنباءها في الصحف، يتولاهم الحجل من أن تتحدر سمعة مصر في العالم إلى هذا الحد، وأن يمثلها ملك بهذا الإسفاف، وإذ كانت هذه الصحف والمجلات تمنع دخولها إلى القطر المصري، فقد كان المصطافون يحتفظون خفية ببعضها، ويعودون بها إلى مصر، فيطلع عليها أصدقاؤهم وذوهم، وكان موضع الأسف والاشمئزاز، وكانت الحكومة تمنع دخول هذه الصحف إلى مصر، ولكنها لم تستطع أن تمنع نشر ما احتوته من الفضائح عن ملك مصر..

وقد تعددت رحلات فاروق إلى الخارج

وكانت أولى رحلاته إلى جزيرة قبرص في أغسطس سنة ١٩٤٦، على ظهر اليخت (فخر البحار) وقد ذهب خصيصاً إلى هذا الجزيرة إذ كان على موعد هناك مع ممثلة السينما ليليان كوهين (كاميليا) إحدى عشيقاته، وقد سبقته إليها، وشهد الناس اتصالاته الماجنة معها بالجزيرة، فلاكت الألسن أنباء هذه الاتصالات ووصل صداها إلى مصر.

وفي هذه التزهة الغرامية عرج بجزيرة (رودس) في سبتمبر سنة ١٩٤٦، وهناك طار إليه إسماعيل صدقي رئيس الوزارة وقتئذ ليوقع على مراسم التعديل الوزاري الذي أدخله صدقي باشا في وزارته، وقد وقعها فاروق، كما وقع هناك

أيضاً مراسيم إنشاء مجلس الدولة وتعيين محمد كامل مرسى رئيساً له، وتعيين مستشارى هذا المجلس ونوابه، ومراسيم الحركة القضائية، وقد وقعها جميعاً على طهر اليخت (فخر البحار).

وفى صيف سنة ١٩٥٠ سافر إلى فرنسا، يصحبه عدد ضخم من حاشيته المقربين إليه، وكان متكرراً باسم (فؤاد باشا المصرى)، ولعله ظن أن تنكره بهذا الاسم يحجب فضائحه ومغامراته عن الأنظار، ولكنه كان حينها حل أو ارتحل ترقبه عيون المصنفين والصحفيين، وتنتشر الصحف العالمية من أنباء مجونه واستهتاره ما يزرى بسمعه مصر. واتخذ من (دوفيل) بشمال فرنسا مصيفه الرئيسى. وجعل من كازينو هذه المدينة مكاناً للهوى وعيته، ولعبه القمار، وكانت المدينة خلال إقامته مقصد الغانيات والراقصات وبنات الهوى يكملن الصورة المبهذلة لعبته ومجونه.

ونشرت صحيفة (فرانس سوار) الباريسية فى أغسطس سنة ١٩٥٠ مقالاً عن مصيف دوفيل قالت فيه: «إن المغنية الفرنسية أنى بيريه المجهولة فى فرنسا والمشهورة فى مصر (كذا) ستغنى (أغنية النيل) التى وضعها الموسيقار جى لافارج والتى غنيت لأول مرة بالقاهرة فى ملهى (اسكاراييه) أمام جمهور مختار من أهل الطبقة الراقية (كذا) وفى مقدمتهم فاروق.

وأنى بيريه هذه كانت إحدى عشيقات فاروق، وقد اتصل بها حين جاءت إلى القاهرة من قبل، وغنت أمامه فعلاً غير مرة فى ملهى (اسكاراييه) وجاءت إلى دوفيل أثناء لهو بها، وغنت أمامه فى حفلاته الماجنة.

واستدعت حاشيته الراقصة المصرية (سامية جمال)، فرقصت أمامه أيضاً فى دوفيل. ووصفت الصحف الفرنسية حفلاته الصاخبة وصفاً يزرى بكرامة مصر، وأسمت سامية جمال (راقصة ملك مصر)، ونشرت حديثاً لأحد مديزى كازينو دوفيل لمناسبة اصطيفاف فاروق بها قال فيه إن دوفيل لم تشهد منذ عام ١٩٢٠ موسماً ناجحاً كموسم هذا العام (١٩٥٠) وأن إيرادات الكازينو بلغ من لعب القمار حوالى مائة ألف جنيه.

وكانت رحلته إلى فرنسا على ظهر اليخت (فخر البحار) الذي أقله إلى مارسيليا، وليث في انتظاره حتى يعود من دوفيل، وقد انتقل فاروق من دوفيل إلى بعض المصايف الأخرى بفرنسا، ثم قصد إلى (بيارتز) بجنوب فرنسا على الشاطئ الأطلنطى وهى المدينة المشهورة بفندقها وكازينو القمار العالمى فيها، ثم قصد إلى (سان سياستيان) بإسبانيا، وعاد منها إلى بيارتز، ومنها إلى طولون على شاطئ البحر الأبيض المتوسط، حيث استقل اليخت (فخر البحار) إلى مدن الريفيرا فخرج يكان (نيس) ثم (مونت كارلو) ذات الشهرة العالمية فى القمار، والريفيرا الإيطالية، وحيثما حل كان يعكف على مجونه ومبازله، ثم عاد إلى مصر حوالى منتصف أكتوبر سنة ١٩٥٠.

وفي صيف سنة ١٩٥١ سافر إلى كبرى ثم إلى الريفيرا على ظهر اليخت (فخر البحار)، ومعه زوجته ناريمان، وكانا يقضيان شهر العسل، وفي صحبته ذلك العدد الضخم من حاشيته والمقربين إليه، وبلغ به الاستهتار وعدم الشعور بالمسئولية أن بدأ رحلته فى يوم الرؤية للال رمضان، أى الشهر الذى تراعى فيه التقاليد الدينية، فخالف هو هذه التقاليد، وهو على رأس أمة عرفت بأنها زعيمة الشرق والإسلام، ولم تفارقه فى هذه الرحلة نزواته ومفاسده، وكان يشاهد مصطحباً الفانيات فى أوضاع مستهترة، ويقضى فى مجونه معظم الوقت فى الفنادق والكازينوهات الكبرى وحول موائد القمار.

كتاب المعارضة إلى فاروق

(١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٠)

استفحلت مساوئى فاروق، وذاعت تصرفاته المنافية للنزاهة والاستقامة، وتصرفات رجال حاشيته الذين كانوا يعملون بوحى منه ويتحريضه.

وقد هال أقطاب المعارضة وقتئذ أن تنحدر أداة الحكم وسمعته إلى هذا الحضيض، فاجتمعوا وتداولوا فيما يجب أن يعملوه لعلاج هذه الحالة التى أخذت تتفاقم، فاتفقوا على أن يرسلوا إلى فاروق كتاباً ينددون فيه بهذا الفساد،

ويطلبون منه أن يضع له حداً ويظهر حاشيته من استغلوا مناصبهم، وأن يعود إلى الوضع السليم في الحكم، وهو أن الملك يملك ولا يحكم، وطلبوا تصحيح الأوضاع الدستورية تصحيحاً شاملاً وعاجلاً، ومعالجة المساوئ التي تعانيها البلاد، وأشاروا في كتابهم إلى أن الشعب قد صبر طويلاً على هذه المساوئ، وأن هذا الصبر لا بد أن يكون له حد ينتهى إليه.

والكتاب وثيقة هامة من وثائق الحياة السياسية في ذلك العهد، وهو صيغة مدوية بمجاهرة فاروق وهو في أوج سلطانه وطفئانه باستنكار مساوئه ومساوئ الحكم الذى كان له دخل كبير في إفساده، والكتاب في جرأته وقوته، لا يقل أهمية عن كتاب أعضاء الوفد الأوائل إلى السلطان فؤاد في ٢ مارس سنة ١٩١٩ «قبيل شوب ثورة سنة ١٩١٩. والذي أوردنا نصه في موضعه»^(١٠).

وكما نشرنا ذلك الكتاب، فإننا ننشر هنا كتاب المعارضة إلى الملك فاروق، قالوا:

«يا صاحب الجلالة:

«إن البلاد لتذكر لكم أياماً سعيدة كنتم فيها الراعى الصالح والرشيد، وكانت تحف بكم أمة تلاقت عند عرشكم آمالها، والتفت حول شخصكم قلوبها، فما واتها فرصة إلا دلت فيها على عميق الولاء والوفاء، وما العهد ببعيد بحادث القصاصين، وقد أنقذكم الله من مخاطره وهو أرحم الراحمين.

«واليوم تحتاز البلاد مرحلة قد تكون من أدق مراحل تاريخها الحديث، ومن أسف أنها كلما اتجهت إلى العرش في محتتها، حول بينه وبينها لا لسبب إلا لأن الأقدار قد أفسحت مكاناً في الهاشية الملكية لأشخاص لا يستحقون هذا الشرف فأساءوا النصيح وأساءوا التصرف، بل إن منهم من حامت حول تصرفاتهم ظلال كثيفة من الشكوك والشبهات، هي الآن مدار التحقيق الجنائى الخاص بأسلحة جيشنا البائس، حتى ساد الاعتقاد بين الناس أن يد العدالة

(١٠) كتابنا ثورة سنة ١٩١٩ الجزء الأول ص ١١٩ (طبعة سابقة).

ستقتصر حتماً عن تناولهم بحكم مراكزهم، كما ساد الاعتقاد من قبل أن الحكم لم يعد للدستور، وأن النظام النيابي قد أضى حبراً على ورق منذ أن عصفت العواصف بمجلس الشيوخ فصدرت مراسيم يونه سنة ١٩٥٠ التي قضت على حرية الرأي فيه وزيفت تكوين مجلسنا الأعلى، كما زيفت الانتخابات الأخيرة من قبل تكوين مجلس نوابنا.

«ومن المحزن أنه ترددت على الألسن والأقلام داخل البلاد وخارجها أنباء هذه المساوئ وغيرها من الشائعات الذائعات، التي لا تتفق مع كرامة البلاد، حتى أصبحت سمعة الحكم المصري مضعة في الأفواه، وأمسّت صحافة العالم تصورنا في صورة شعب مهين، يسام الضيم فيسكت عليه، بل ولا يتنبه إليه، ويساق كما تساق الأنعام، والله يعلم أن الصدور منطوية على غضب تغلّ مراجله، وما يسكها إلا بقية من أمل يعتصم به الصابرون.

» يا صاحب الجلالة

«لقد كان حقاً على حكومتكم أن تصارحكم بهذه الحقائق، ولكنها درجت في أكثر من مناسبة على التخلص من مسئوليتها الوزارية، بدعوى «التوجيهات الملكية» وهو ما يخالف روح الدستور، وصدق الشعور. ولو أنها فطنت لأدركت أن الملك الدستوري يملك ولا يحكم، كما أنها توهمت أن في رضا الحاشية ضماناً لبقائها في الحكم. وسترًا لما افتضح من تصرفاتها. وما انغمست فيه من سيئاتها - وهي هي لا تزال أشد حرصاً على البقاء في الحكم وعلى مغائمه منها على نزاهته - ولهذا لم نر بداً من أن نهض بهذا الواجب فنصارحكم بتلك الحقائق ابتغاء وجه الله والوطن، لا ابتغاء حكم ولا سلطان، وبراً بالقسم الذي أدينه أن نكون مخلصين للوطن والملك والدستور وقوانين البلاد وما للإخلاص لهذه الشعائر السامية إلا إخلاص الأحرار الذي يوجب علينا التقدم بالنصيحة كلما اقتضاه الحال.

» يا صاحب الجلالة

إن احتمال الشعب مهما يطل فهو لا يد منته إلى حد، وإننا لنخشى أن تقوم

في البلاد فتنة لا تصيب الذين ظلموا وحدهم، بل تتعرض فيها البلاد إلى إفلاس مالى وسياسى وخلقى، فتنشر فيها المذاهب الهدامة، بعد أن مهدت لها آفة استغلال الحكم أسوأ تهديد.

«لهذا كله، نرجو مخلصين أن تصحح الأوضاع الدستورية تصحيحاً شاملاً، وعاجلاً، فترد الأمور إلى نصابها، وتعالج المساوئ التى تعانىها مصر على أساس وطيد من احترام الدستور، وطهارة الحكم، وسيادة القانون، بعد استبعاد من اساءوا إلى البلاد وسمعتها، ومن غضوا من قدر مصر. وهيبته، وفشلوا فشلاً سحيقاً فى استكمال حريتها ووحدتها ونهضتها، حتى بلغ بهم الفشل أن زلزلوا قواعد حكمها وأمنها وأهدروا فوق هذا اقتصادها القومى، فاستفحل الغلاء إلى حد لم يسبق له مثيل، وحرموا الفقير قوته اليومى.

«ولا ريب، أنه ما من سبيل إلى اطمئنان أية أمة لحاضرها ومستقبلها، إلا إذا اطمأنت لاستقامة حكمها، فيسير الحاكمون جميعاً فى طريق الأمانة على اختلاف صورها، متقين الله فى وطنهم، ومتقين الوطن فى سرهم وعلمهم.

«والله جلّت قدرته هو الكفيل بأن يكلاً الوطن برعايته، فيسير شعب الوادى قدماً إلى غايته».

إمضاءات

١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٠

إبراهيم عبد الهادى، محمد حسين هيكل، مكرم عبيد، حافظ رمضان، عبد السلام الشاذلى، طه السباعى، مصطفى مزعى، عبد الرحمن الرافعى، إبراهيم دسوقى أباطه، أحمد عبد الغفار، على عبد الرازق، رشوان محفوظ، حامد محمود، نجيب إسكندر، زكى ميخائيل بشارة، السيد سليم.

وقد منعت الوزارة نشر هذا الكتاب، وصاشرت الصحف التى نشرته، وأذاع النحاس فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٠ بياناً ردّاً عليه، وذكر فى بيانه أن العريضة من ناحية الشكل جانبها التوفيق والصواب، بدعوى أن الموقعين عليها اختاروا لرفعها إلى جلالة الملك اليوم السابق لعودة جلالته من الخارج (أكتوبر سنة

١٩٥٠)، وأنها «قدمت على ورق وبخط غير لاتقين بما يرفع إلى أسمى مقام في البلاد» ١١.

وقال إنها من ناحية الموضوع حوت كلاً ما معاداً، وأن الحكومة في غنى عن أى رد جديد، وإن ما أوردته بشأن التحقيق الجنائي الخاص بأسلحة الجيش زعماً منها أنه قد تناول بعض تصرفات لرجال من الحاشية الملكية وأنه يخشى أن نقصر يد العدالة عن بلوغهم، فإن الحكومة ليس في وسعها أن تخوض في هذا الأمر لتقديم الأدلة الحاسمة على إفك ما يزعمون (كذا)، نزولاً منها على قرار النيابة العامة بخطر النشر، وأشار «إلى الرغبة الملكية السامية بأن تسير تحقيقات الجيش في مجراها الطبيعي»، وأن هذه الرغبة جاءت حاسمة قاطعة لدابر الشائعات الخبيثة التي دأب البعض على إذاعتها عمداً لإثارة القلق في نواحي البلاد» و«أن الحكومة وقد أفسحت من صدرها إلى اليوم لعل هذا البعض يعود إلى رشده ويدرك ما تضر به مصالح البلاد العليا من جراء هذه الخطة المدبرة. إذ الحكومة بإزاء هذا الإصرار لن تسكت بعد اليوم (٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٠) على هذا الإجرام السافر في حق البلاد».

وأول ما يلاحظ على هذا البيان أن النحاس يرد فيه على عريضة منعت الوزارة نشرها. وأنه تبرع قبل أن ينتهى في قضية أسلحة الجيش بالجزم بأن ما نسب إلى بعض رجال الحاشية الملكية هو إفك يزعمه المعارضون. وهذا ولا ريب تدخل في مجرى التحقيق لا يجوز صدوره من السلطة التنفيذية. وقد غضب فاروق على موقعى هذا الكتاب. وظل ناقماً عليهم إلى أن نزل عن العرش.

- الانحلال والانحدار في عائلة فاروق -

اجتمع إلى مساوى فاروق في الحكم وفي حياته الشخصية ظهور الفضائح في عهده بين أفراد عائلته وأقرب الناس إليه.

كانت هذه الفضائح موجودة من قبل. ولكن في نطاق ضيق بحيث لم يلق

الكثيرون بالهم إليها، أما في عهده فقد برزت وتفاقت، وصارت موضع الأحاديث الخاصة والعامة، ولعل مسلك فاروق الشخصي كان مغرياً ومشجعاً لأفراد عائلته على الاستهتار وعدم المبالاة، وكان هو قدوة سيئة لهم في هذه الناحية.

ففي عهده تزوجت عدة أميرات من أجنبية، وهجرن مصر، وأقمن مع أزواجهن في أوروبا وأمريكا، ومعظمهم من الأفاقين ونهازي الفرص. فساءت سمعة أسرة محمد على بين الشعب.

ولم تحافظ والدته نازلي على السمعة الحسنة والتقاليد القوية، وقد اتهمها فاروق بأن لها علاقة بأحمد محمد حسين، واستبان من حديث لها أنها تزوجته زواجاً عرفياً، وثبت أن فاروق بعد وفاة أحمد محمد حسين ذهب إلى داره بحجة العزاء، وأخذ ينبش في أوراقه الخاصة، وانتزع ورقة تدل الملاحظات على أنها هي وثيقة زواجه بنازلي.

وساءت العلاقة بين فاروق ووالدته، وسافرت إلى أوروبا في صيف سنة ١٩٤٦. ولم تعد إلى مصر.

والتقت حين وصولها إلى مارسيليا بأفاق يدعى رياض غالي كان أميناً للمحفوظات بقنصلية مصر في مارسيليا وانتدبته القنصلية ليكون في خدمة «الملكة» وليشرف على نقل حقائبها، ومن يومئذ لازمها، وصحبها إلى سويسرا فيناريس قلندن فأمریکا.

ولما وصل إلى مصر نبأ هذه الصلة طلبت وزارة الخارجية من رياض غالي العودة إلى عمله في مارسيليا، فرفض الإذعان لطلب الوزارة، فأحالته إلى المعاش، فاستبقته نازلي في خدمتها، واتخذته سكرتيراً لها، وعوضته أضعاف مرتبه.

ولما استقر بها المقام في أمريكا زوجته من ابنتها فتحية في مايو سنة ١٩٥٠، وأعلن نبأ الزواج، فكانت ضجة وكانت فضيحة.

وقد طلبت الخاصة الملكية سترًا لهذه الفضيحة الحجر على نازلي، فقضى مجلس البلاد في ٣١ يولييه سنة ١٩٥٠ بالحجر عليها وتعيين ناظر الخاصة فياً

عليها، ونزع وصايتها على بنتها فتحية، ويطلقان زواج فتحية من رياض غالى والتفريق بينهما (ولم ينفذ الحكم فى شقه الأخير).

وأصدر فاروق فى أول أغسطس سنة ١٩٥٠ أمراً بتجريد نازلى من لقب الملكة ومن الحقوق والمزايا التى تتعلق بهذا اللقب، ولم يفد كل ذلك فى انتشار سمعة فاروق وعائلته من الحضيض الذى وصلت إليه، بل زاد فى الزرارة بهم جميعاً.

وبلغت الزرارة أقصى مداها حين رحل فاروق إلى فرنسا بعد إصداره هذا الأمر، وأطلق لنفسه العنان فى الإكباب على الشهوات والقمار، وازدادت فضائحه ذيوهاً.

الشعب ينشد الثورة

تفاقت المساوىء والخطايا فى حياة فاروق العامة والخاصة، وتزايد تيار السخط عليه، وتحول إلى بركان يوشك أن ينفجر، فجاء الجيش وأشعل البركان ومن ثم شبت الثورة.

فالمساوىء التى عاناها الشعب من حكم فاروق، والسخط الذى كان يعتل فى النفوس ويستفز الشعور، جعل الشعب يتطلع إلى ثورة تنقذه من هذه المساوىء، ولم يكن من سهيل إلى هذا الإنقاذ إلا بخلع فاروق، لأن كل الدلائل والبيانات كانت مجمعة على أنه غير قابل للإصلاح.

ففاروق كان يسير فى حكمه وفى حياته الشخصية إلى الهاوية، إلى النهاية المحتومة.

كان يدفع الشعب والجيش إلى الثورة دفعا، وبدا كأنه يتمجها، فقامت الثورة فعلاً، ثورة ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢، وأطاحت به وعرشه وأسرته.

وقلما وجد ملك من الملوك الذين فقدوا عروشهم من ينطبق عليه بقدر ما ينطبق على فاروق قول الشاعر:

أَعْطَيْتَ مُلْكًا فَلَمْ تُحَسِّنْ سِيَاسَتَهُ كَذَاكَ مَنْ لَا يَسُونُ الْمُلُوكَ يُطْلَعُهُ

فهرس الكتاب

الفصل الأول :

إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ والكفاح في القنال ١٥

الفصل الثاني :

حريق القاهرة ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ ١٠٧

الفصل الثالث :

وزارات الموظفين..... ١٢٣

الفصل الرابع :

أسباب ثورة يولية سنة ١٩٥٢ ١٤٣

الفصل الخامس :

فاروق يمهد للثورة..... ١٦٦

رقم الإيداع: ٩٣٨٧ / ١٩٩٧

الترقيم الدولي ISBN 977-02-5447-9

شركة الأمل للطباعة والنشر
(موراقبتلى سابقاً)

رأيت أن أجعل لمقدمات الثورة وأسبابها كتاباً مستقلاً، وهو هذا الكتاب (مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢) وسأخصص، بمشيئة الله، لوقائع الثورة ومراحلها وتطورها وأعمالها ونتائجها كتاباً مستقلاً آخر. والرأى عندي أن مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، ترجع إلى سيرة الملك السابق فاروق في الحكم، فإن حكمه كان هو التمهيد للثورة، أما أسباب الثورة وبواعثها فترجع إلى أبعد من ذلك وأعماق، إذ هي تمتد إلى بدء الاحتلال البريطاني لمصر سنة ١٨٨٢، لأن ثورة ٢٣ يوليو هي قبل كل شيء ثورة على الاحتلال والاستعمار.

عبد الرحمن الرافعي

Bibliotheca Alexandrina



0392876

ثلاثة جنيهاً

الأمل للطباعة والنشر